بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

أثر جامعة شندي في التغير الإجتماعي للمجتمع المحلي (إتجاهات الرأي في المنطقة)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في علم الإجتماع

إعداد الطالب :محمد الحسن أحمد الحفيان **إشراف د.إدريس سالم الحسن**

2009م

بسم الله
الرحمن
الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ)

صدق الله العظيم

سورة الرعد : الآية (11)

إ هـد ا ء

إلى الذين أوصانا الله بهما .. وبالوالدين إحسانا

روح أمي

وروح أبي

إلى التي جعل الله بيني وبينها مودة ورحمة

زوجتي

إلى فلذات كبدي أبنائي وبناتي

وجدتهم

آمنة

إلى كل الذين ينشدون التغير ويعملون له بإخلاص في صمت ونكران ذات ممثلين في شخص الأستاذ الراقي

الطيب المجذوب

محمد

إلى روح تلميذي وزميلي وصديقي الذي ساهم معي كثيراً في هذا العمل

شاذلي

عثمان دقنة

شكر و عرفان

إن من لا يشكر الناس لا يشكر الله
أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان بعد الله سبحانه وتعالى
لكل من ساهم في هذا البحث حتى رأى النور ..
وأخص بالشكر الأستاذ الجليل والعالم الفذ أ.د. إدريس سالم الحسن
الذي أشرف على هذا البحث منذ أن كان فكرة ولم يبخل بفكرة ووقته وجهده أبداً وقد كانت لتوجيهاته أكبر الأثر في أن يصبح هذا البحث حقيقة ماثلة فجزاه الله خيراً

والشكر للأخ/ أ.د. يحي فضل الله مختار لما بذله معي من جهد مقدر
وكذلك الشكر للأخ/ الأستاذ محمد الحسن الطيب المجذوب الذي قام بالمعالجات الإحصائية ..
والشكر للأستاذ جمال حسين صالح وبشير محمد علي الذين ساهما معي في توزيع الاستبيان وجمعه
والشكر لأميمة فاروق الحسين التي قامت بطباعته
والشكر موصول لكل من ساهم في هذا البحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث (أثر جامعة شندي في التغير الإجتماعي للمجتمع المحلي) ويحاول معرفة إتجاهات الرأي بالمنطقة في هذا الموضوع وما ترتب عليه في أثار سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية أو ثقافية ، وذلك من خلال ست فصول تغطي جميع جوانب البحث.

وتنبع أهميته من أن جامعة شندي مؤسسة جديدة على المجتمع لا سيما وأن هذه المنطقة تعتبر في عداد المناطق الريفية ، وأن أوضاعاً جديدة طرأت عليها بتأثير الجامعة.

وقد هدف البحث إلى معرفة الإتجاهات نحو حجم التأثير الإجتماعي الذي أحدثته جامعة شندي في خلال هذه الفترة سواء كان سالباً أو موجباً ، وذلك لتعزيز الجوانب الإيجابية ومحاولة معالجة الجوانب السالبة. وصاغ الباحث عدة فروض أهمها:

- هنالك علاقة بين بعض التغيرات التي طرأت على المجتمع المحلي بمدينة شندي في المجال الإجتماعي والثقافي وبين قيام الجامعة.
- توجد علاقة بين هذه التغيرات وبين التأثير المباشر على بعض الظواهر الاجتماعية
- توجد علاقة بين الزيادة السكانية التي أحدثتها الجامعة وبين ضعف الخدمات في المرافق العامة
- هنالك علاقة بين التغيير الإقتصادي الذي أحدثه قيام الجامعة وبين والحراك الإجتماعي الذي حدث في المجتمع.

وقد إستخدم الباحث منهج المسح الوصفي ومنهج دراسة الحالة مستفيداً من كل وسائل جمع البيانات من ملاحظة ومقابلة وإستبيان وسجلات إحصائية.

وقد قام الباحث بإختيار عينة من المواطنين مكونة من قطاعات مختلفة تمثل العامة والخبراء و أصحاب الحرف والمهن والأعمال الحرة والتجار والموظفين

وقد إشتمل البحث على إطار نظري ، تناول أساسيات العمليات الإجتماعية والتغير الاجتماعي ومفهومه وعوامله وعوائقه ومعاييره وكيفية قياسه ، وقد إستعان الباحث بعدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والمصادر الأخرى في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وجامعة شندي ووحدة مدينة شندي ولإدارة الرعاية الإجتماعية.

وقد قام بتتبع تطور التعليم بمنطقة شندي حتى قيام الجامعة ودورها وإسهاماتها. كما تناول بالوصف موقع منطقة شندي وتكوين المجتمع فيها وأهم الملامح الإجتماعية.

وقد تمت إجراءات الدراسة بتصميم إستبيان تم توزيعه بعد تحكيمه على عينة مكونة من ستمائة شخص .

وبعد جمعه وتفريغه وجدولته إستخدم الباحث الأساليب الإحصائية لتحديد مستوى المعنوية للتحقق من صحة الفروض وذلك بإستخدام مربع كاي ، وتم ربط هذه النتائج مع نتائج المقابلة التي أجريت على عينة من الخبراء مكونة من ستة عشرشخصاً وكانت أهم النتائج هي:

1- أهمية الجامعة لمجتمع شندي وضرورة وجودها وذلك للنهوض بالمجتمع
2- وجود علاقة قوية تربط أفراد المجتمع بالجامعة وبرامجها.
3- أن هنالك تغيراً واضحاً في المجال الإقتصادي كزيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي وتوفير فرص العمالة والتغير الواضح في خارطة السوق وإنتعاشة وظهور مستثمرين جدد.
4- تغيرت نظرة المجتمع للتعليم نحو الأفضل وخاصة تعليم البنات وإنضمام عدد كبير من المواطنين وإلتحاقهم بالتعليم الجامعي.

وقد أوصى الباحث بعدة توصيات من شأنها أن تساهم في هذا التغيرأهمها :

- ◊ أن تعمل الجامعة والمؤسسات الإجتماعية والتربوية في المجتمع على ترسيخ العادات والتقاليد الأصيلة المرتبطة بالقيم وتعزيزها.
- ◊ الإهتمام بالمرأة وتوعيتها وإبراز دورها في عملية التنشئة الإجتماعية ومن ثم التغير الاجتماعي.

Abstract

This research deals with the influence of university of Shendi in the alteration of the local community of Shendi. And it tries to find out the attitudes and views in the area about this topic and what its impacts whether they are social, economic, cultural, and this through six chapters that cover all the sides of the study.

The importance of this research arises from the fact that, this University of Shendi is a new corporation in the society in addition to that, this area is considered a rural area, and there are newly positions that takes place because of this University.

The aim of the research is to know the attitudes towards the level of the social change in the society that occurs according to the effect of University of Shendi during this period, whether this change is negative or positive, and this for supporting the positive phases and trying for the solution of the negative ones.

The researcher adopts some hypothesis, the important of which are:

1. There is relationship between the changes that dominate the local society in Shendi town, and the establishment of the University in Shendi.
2. There is a statistic relation indicating this change and the direct effect on some social phenomenon
3. There is a relation of statistic indicator between the existence of the University in Shendi, and the flourishing of its economic.
4. There is a relation between the change in economic and the social movement.

The researcher use the descriptive surveying method in addition to the method of the case study. Moreover the researcher makes use of all the method of collecting data, as of observation, interviewing, questionnaires, and statistic records.

The researcher chooses species of some citizens from different sectors, that represents the public, the experts, the professional of different jobs, the traders and the employees in offices.

The research includes a theoretical frame that contains the bases of the social operations and the social change and its concepts, what stands against it, its standards, and how it is to be measured.

The researcher makes use of different Arabic and foreign references, in addition to some periodicals and other resources of the ministry of higher education and scientific research, and University of Shendi, Shendi Unity, and the social care.

The study traces the development of education in this area until the establishment of the University, and its role and contributions. The research talks descriptively about the location of Shendi, the community of Shendi, and the most important social features. The questionnaire is designed for speciment consists of six hundred persons.

The researcher uses the statistic methods to analyze the questionnaire after collecting the data so as to indicate the level of the quality and to be assured of the hypothesis, and this takes place by using (KAN square). This result is compares with that of the interviews with experts of sixteen of them.

And the important results are:

1. The importance of the existing of this University for the society in Shendi as it develop the society.
2. There is a strong correlation between the society and the university and its programs.
3. There is a clear change in the economic domain as of the increasing of the income, the improvement of the standard of living, jobs opportunities, the change of the plan of the market and the new investment that takes place.
4. The notion of the society is changed in the area of education, specially the education of girls, and there are also a large numbers of the citizens who joined the

university, those of ages. The researcher recommends the following that participate in this change:

a. The university and the social institutions should encourage what fix the original customs and traditions that represents the values
b. The care of the woman and her learning and her role in bringing up socially and so the social change.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ج
مستخلص البحث	د – هـ
Abstract	و – ز
الفهرست	ح – س
الفصل الأول - أساسيات البحث 1 – 23	
1-1 مقدمة	3
1-2 مشكلة البحث	4
1-3 أهمية البحث	5
1- 4 فروض البحث	6
1-5 هدف البحث	6
1-6 منهج البحث وجمع البيانات	6
1-7 مجتمع الدراسة	7
1-8 العينات	7
1-9 مبررات إختيار العينات	8
1-10 مصادر جمع المعلومات	8

1-11 أدوات جمع البيانات	9
1-12 حدود الدراسة	10
1-13 الصعوبات التي واجهت الباحث	10
1-14 المفاهيم والمصطلحات والتعاريف	11
1-15 الدراسات السابقة	12
الفصل الثاني - الإطار النظري 24-59	
2-1 التغير الإجتماعي والتحديث	26
2-2 عوامل التغير الإجتماعي	29
2-3 عوائق التغير الإجتماعي	31
2-4 التحديث والسلوك الإجتماعي	34
2-5 المجتمع المحلي ومشكلاته وقضاياه	38
2-6 التعليم والتغير الإجتماعي	45
2-7 العمليات الإجتماعية وأثرها في التغير	46
2-8 مفهوم القيم وعلاقتها بالتغير	48
2-9 البعد الزمني للتغير	55
2-10 البعد النظري للبحث	56
الفصل الثالث- تطوير التعليم الجامعي وقيام جامعة شندي 100	60 –
3-1 (مقدمة) التعليم الجامعي والتغير الإجتماعي	62
3-2 أهداف التعليم الجامعي	63
3-3 التعليم الجامعي في السودان	65
3-4 أهداف التعليم الجامعي في السودان	66
3-5 جامعات الولايات وأهدافها	69
3-6 جامعة شندي	71

3-7 خدمة المجتمع عبر كلية المجتمع	84
3-8 قبول الطلاب بالجامعة	91

الفصل الرابع – وصف عام لمنطقة شندي والمجتمع المحلي 101 – 131	
4-1 مقدمة	103
4-2 وحدة شندي	105
4-3 السكان	110
4-4 الانماط الثقافية والاجتماعية	116
4-5 الممارسات الدينية	122
4-6 التعليم	123
4-7 النظام الإقتصادي	126
4-8 الخدمات الصحية	128
4-9 المنشأت الأخرى	130
4-10 ملخص	130
الفصل الخامس –تحليل البيانات	132 - 188
5-1 الدراسة الميدانية	134
5-2 الإختبارات الأولى للإستبيان	135
5-3 طريقة إختيار العينة	136
5-4 طريقة توزيع الإستبيان	136
5-5 تحليل البيانات	137
5-6 بيانات عن العلاقة الشخصية بالجامعة	143

5-7 المجال الاقتصادي	147
5-8 المجال الاجتماعي والقيم	156
5-9 في المجال الثقافي	164
5-10 العلاقة بين المتغيرات وتأثيرها على بعضها البعض	171

الفصل السادس – نتائج الدراسة والتوصيات	189 – 213
6-1 نتائج الدراسة (مقدمة)	191
6-2 أهمية وجود الجامعة وعلاقتها بالمجتمع	192
6-3 المجال الاقتصادي	193
6-4 في المجال الاجتماعي والقيم والاتجاهات	196
6-5 في المجال الثقافي	201
6-6 في مجالات أخرى	202
6-7 مناقشة النتائج مع الفروض	203
6-8 التوصيات	206
المراجع والملاحق	214 - 235
المراجع	215
الملاحق	223

3-8-1 : قبول الطلاب بالجامعة :

تضم الجامعة الآن ستة ألف وخمسمائة وأربعة طالب وطالبة يتم قبولهم عبر مكتب القبول للبكلاريوس والدبلوم كما تضم أكثر من مائة طالب دراسات عليا على مستوى الدكتوراة والماجستير إضافة إلى دارسات كلية المجتمع عبر المراكز والفروع المختلفة حيث يبلغ عددهن حوالي أكثر من خمسمائة دارسة .

وكأي جامعة من جامعات السودان فإن جامعة شندي تستقبل طلابها من كل ولايات السودان مع التركيز في الآونة الأخيرة على إكمال فرص القبول الولائي بنسبة 50% .

وهؤلاء الطلاب ينتشرون بالضفتين الشرقية والغربية أي بمحليتي شندي والمتمة حيث يبلغ عددهم 5920 طالب وطالبة. ولكن الغالبية العظمى منهم بمحلية شندي حيث يبلغ عددهم 5902 طال وطالبة.

كما أنها تخرج في كل عام أكثر من ألف طالب من مختلف الكليات وقد خرجت في نهاية عام 2008م ألف ومائتين وستة وخمسين طالب وطالبة في مختلف التخصصات .

والجدول أدناه يبين عدد الطلاب المسجلين والخريجون لعام 2008م

الكلية	المسجلون				الخريجون			
	بكالوريوس		دبلوم		بكالوريوس		دبلوم	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الطب والعلوم الصحية	389	1244	88	200	69	238	7	43
العلوم والتقانة	132	341	40	51	39	54	23	29
الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال	266	440	146	100	73	94	60	92
القانون	243	169	–	–	50	27	–	–
التربية لإعداد معلمي مرحلة الأساس	112	682	–	–	16	129	–	–
الآداب	491	749	–	–	75	101	–	–
تنمية المجتمع	90	90	–	–	20	17	–	
المجموع	1723	3715	274	351	342	660	90	164

المصدر – أمانة الشئون العلمية – جامعة شندي

كما إهتمت الجامعة بالدراسات العليا فأنشأت مركزاً للدراسات العليا بموجب النظام الأساسي رقم 20 وتتلخص أهم إختصاصاته في رسم السياسة العامة

للدراسات العليا ووضع اللوائح التي تنظمها وذلك لترقية وتطوير أداء هيئة التدريس وترقية البحث وتطويره في مجال الدراسات العليا.

ويقوم المركز بمنح درجة الدبلوم العالي بنظام المقررات والبحث التكميلي وكذلك درجة الماجستير بنظام المقررات والبحث التكميلي ونظام البحث فقط . كما يمنح درجة الدكتوراة بنظام البحث فقط.

وفي الآونة الأخيرة وبعد توسع الجامعة في القبول إزدادت الحاجة للدراسات العليا فشملت كل الكليات عدا كلية العلوم والتقانة حيث أنها ما زالت تحتاج للمزيد من الوقت والخبرة.

والجدول أدناه يوضح الدراسات العليا بالجامعة ومعظمهم من أساتذة جامعة شندي.

الطلاب المسجلون للدراسات العليا بجامعة شندي 2008م

الكلية	دكتوراه				ماجستير				دبلوم			
	مسجلون		خريجون		مسجلون		خريجون		مسجلون		خريجون	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الطب والعلوم الصحية	6	2	2	1	3	1	–	2	–	–	–	–
الآداب	10	3	2	–	1	4	6	2	–	–	–	–
الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال	2	2	1	1	4	6	4	1	–	–	–	–
التربية لإعداد معلمي مرحلة الأساس	8	4	1	–	3	1	6	5	–	–	–	–
القانون	8	4	3	–	14	1	4	–	–	–	–	–
تنمية المجتمع	2	–	–	–	–	1	–	1	–	–	–	–
المجموع	36	15	9	2	25	14	20	11	–	–	–	–

المصدر : مركز الدراسات العليا – جامعة شندي

3-8-2 سكن الطلاب:

ورد في دليل مؤسسات التعليم العالي الحكومي (508 :17) ما يلي:

"برزت فكرة إنشاء صندوق رعاية الطلاب في العام 1971م بناء على توصيات لجنة كلفت بمراجعة سياسات الإسكان والإعاشة ، ثم توالت الجهود في دعم هذه الفكرة حتى أثمرت عن إصدار قانون الصندوق القومي لرعاية الطلاب لسنة 1981م إلا أن الصندوق لم ينشأ.

وبإعلان ثورة التعليم العالي عام 1990م وزيادة عدد الجامعات والاستيعاب وإلغاء نظام السكن والإعاشة الذي ساد في الفترة الماضية ، أصبح التفكير في بديل يتولى مسئولية خدمات الطلاب حتى تتفرغ مؤسسات التعليم العالي لدورها العلمي حيث أنشئ الصندوق القومي لدعم الطلاب بالقرار الجمهوري رقم 307 بتاريخ 13 سبتمبر 1991 والذي عدل إسمه بعد ذلك إلى الصندوق القومي لرعاية الطلاب حسب قانون الصندوق القومي لرعاية الطلاب للعام 2005م.

وتقوم فلسفة الصندوق في فك الإرتباط بين السكن والإعاشة والترحيل والعملية التعليمية وذلك نسبة لإرتفاع تكلفة خدمات الطالب التي تجاوزت 60% من موازنة الجامعات إضافة إلى الجهد الإداري المبذول من عمادات الطلاب ، وتحقيق الشراكة بين المجتمع والدولة في رعاية طلاب التعليم العالي وتمويل خدماتهم اللازمة وكفالة ورعاية الفقراء منهم.

أغراض الصندوق:

3-8-2-1 إنشاء مدن جامعية متكاملة وتهيئتها بالخدمات الأساسية

3-8-2- 2 كفالة طالب العلم وإعانة الطلاب المحتاجين.

3-8-2-3 دعم ثورة التعليم العالي في كل المجالات وإنجاحها

3-8-2-4 القيام بالدور التربوي والتوجيهي تجاه الطلاب بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

3-8-2-5 توفير الرعاية الصحية عبر أوعية التأمين الصحي

وقد أنشئت بمدينة شندي مدينتان جامعيتان خصصت الأولى للبنات وتتكون من عدة طوابق وتسع قرابة الألف طالبة وتقع قرب مجمع التربية الذي يضم كلية التربية لإعداد معلمي الأساس وكلية الآداب وكلية الإقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال وكلية العلوم والتقانة.

أما الثانية والتي خصصت للطلاب تقع بمربع 15 (ديم عباس) وهي بنفس مواصفات المدينة الأولى. كما توجد داخليات للبنات في مراكز متعددة أهمها مركز الزهراء بمدرسة كامل إبراهيم الثانوية بنات إضافة للسكن الخاص في أماكن متفرقة من المدينة.

وتوجد بالضفة الغربية لنهر النيل بمحلية المتمة أيضاً مدينتان جامعيتان إحداهما للطالبات والأخرى للطلاب. كما توجد داخليتين للسكن بطيبة الخواض لطلاب وطالبات كلية تنمية المجتمع ويقدر عدد طلاب هذه الداخليات والمجمعات السكنية بأكثر من 50% من طلاب وطالبات الجامعة.

ويرى الباحث أن إنتشار المجمعات السكنية للطلاب والطالبات في مناحي متعددة من محليتي شندي والمتمة يساهم كثيراً في إندماج هؤلاء الطلاب والطالبات في المجتمع والتأثير فيه والتأثر به في كل مناحي الحياة ، حيث أنهم أتوا من بيئات مختلفة تتباين فيها العادات والتقاليد والأعراف على نحو ما.

3-8-3 الخريجون:

كما يقاس تقدم الجامعة ببرامجها الأكاديمية والبحثية وتوجهها نحو المجتمع وأساتذتها وبنياتها التحتية فإنها أيضاً تقاس بمخرجاتها ، وأن أول هذه المخرجات هم الخريجون من حيث إعدادهم وكفاءتهم وتدريبهم وتطور إختصاصاتهم ونوعهم وعددهم.

وتذكر (بسمات: 2004 – 120) حول هذه المخرجات ما يلي:" عموماً فإن أفضل قياس لمعايير المخرجات هو مقارنتها بالتطور المخطط والتصميمي أو المعياري وكذلك المقارنة بالتطور قياساً بالسنوات السابقة"

ولما كانت جامعة شندي قد خرجت أعداداً كبيرة من الطلاب والطالبات خلال فترة أكثر من عشر سنوات مضت ، بلغ عددهم 5305 طالب وطالبة يلاحظ أن هنالك زيادة ملحوظة عبر هذه السنوات في إعداد الخريجين والجدول أدناه يوضح إحصائية بعدد خريجي درجة البكلاريوس في الفترة من 1994م وحتى 2007م.

إحصائية بعدد خريجي درجة البكالريوس العام الدراسي 1994-2007م

الكلية	عدد الخريجين
كلية الآداب	
اللغة العربية وآدابها	151
اللغة الإنجليزية وآدابها	157
اللغة الفرنسية وآدابها	123
الآثار والمتاحف	107
السياحة والفندقة	123
الدراسات الإسلامية	50
التاريخ	39
المجموع	750
كلية الإقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال	
الإقتصاد	123
التجارة	128
إدارة الأعمال	141
المحاسبة	98
المجموع	490
كلية التربية لإعداد معلمي مرحلة الأساس	
اللغة العربية – الدراسات الدينية	294
اللغة العربية – التاريخ	187
الإنجليزي – الجغرافيا	250
الرياضيات – العلوم	476
المجموع	1207

كلية العلوم والتقانة	
الإحصاء – الحاسوب	99
الفيزياء – الرياضيات	75
الكيمياء – علم حيوان	73

الكيمياء – علم نبات	35
المجموع	282
كلية القانون	
القانون	552
المجموع	552
كلية تنمية المجتمع	
تنمية المجتمع	224
المجموع	224
كلية الطب والعلوم الصحية	
الطب والجراحة	431
المختبرات الطبية	466
التمريض العالي	457
الصحة العامة	389
العلوم الطبية الأساسية	57
المجموع	1800
المجموع الكلي	5305

المصدر: آمانة الشئون العلمية – جامعة شندي

ومن الجدول يتضح أن عدد خريجي كلية الآداب قد بلغ 750 طالباً وطالبة أي بنسبة 14.1% من مجموع خريجي الجامعة ، كما أن أعداد طلاب وطالبات كلية الإقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال المتخرجين بلغ 490 طالباً وطالبة بنسبة 9.2% من النسبة الكلية للخريجين ، أما كلية التربية فقد خرجت 1207 طالب وطالبة بنسبة 22.9% من المجموع الكلي . كما أن كلية العلوم والتقانة قد خرجت 282 طالب وطالبة بنسبة 5.3% من خريجي الجامعة . كما خرجت كلية القانون 552 طالب وطالبة بنسبة 10.4% ، ومن ثم كلية تنمية المجتمع والتي خرجت 224 طالب وطالبة بنسبة 4.2% . وقد كان النصيب الأكبر من الخريجين من كلية الطب والعلوم الصحية والتي كانت تضم خمس تخصصات وبعد تجميد العلوم

الطبية الأساسية أصبحت أربعة تخصصات ولذلك يلاحظ أن عدد الخريجين من هذه الكلية يساوي أكثر من ثلث خريجي الجامعة حيث بلغ عددهم 1800 طالب وطالبة بنسبة 33.9% حيث أن العدد الكلي للطلاب الخريجين هو 5305 طالب وطالبة .
والرسم البياني يوضح ذلك:

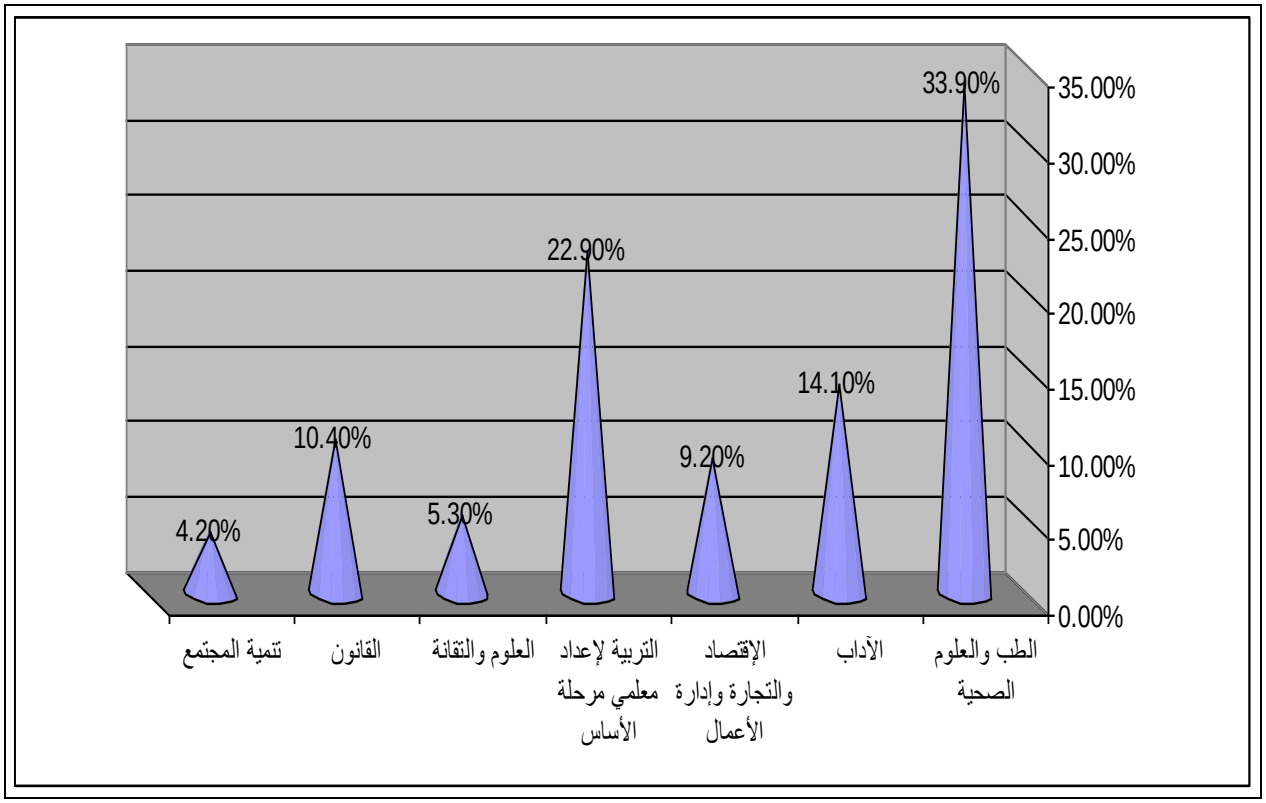

المصدر: عمل الباحث – استند على بيانات أمانة الشئون العلمية

أما إذا نظرنا إلى خريجي العام الأخير 2007م فنجد أن هنالك زيادة واضحة في عدد الخريجين حيث أنهم يمثلون نسبة كبيرة من العدد الكلي للخريجين خلال السنوات السابقة.

والجدول أدناه يوضح ذلك . كما يلاحظ أن نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور . ويرى الباحث أن هذا في حد ذاته يعتبر تغيراً واضحاً في إتجاه المجتمع نحو تعليم المرأة ومواكبته لعملية التغير الإجتماعي ودفعه لهذه العملية.

إحصائية بعدد خريجي درجة البكالريوس العام الدراسي 2006-2007م

الكلية	التخصص	طلاب	طالبات	المجموع
كلية الآداب	اللغة العربية وآدابها	11	14	25
	اللغة الإنجليزية وآدابها	11	16	27
	اللغة الفرنسية وآدابها	8	13	21
	الآثار والمتاحف	13	17	30
	السياحة والفندقة	15	14	29
	التاريخ	9	11	20
	الدراسات الإسلامية	8	16	24
	المجموع	75	101	176
كلية الإقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال	الإقتصاد	12	26	38
	التجارة	18	21	39
	إدارة الأعمال	23	17	40
	المحاسبة	21	29	50
	المجموع	73	94	167
كلية التربية لإعداد معلمي مرحلة الأساس	اللغة العربية – الدراسات الدينية	5	56	61
	اللغة العربية – التاريخ	6	12	18

	الإنجليزي – الجغرافيا	3	14	17
	الرياضيات – العلوم	2	47	49
	المجموع	16	129	145
كلية القانون	القانون	50	27	77
كلية تنمية المجتمع	المجموع	50	27	77
	تنمية المجتمع	20	17	37
	المجموع	20	17	37
كلية الطب والعلوم الصحية	الطب والجراحة	32	40	72
	المختبرات الطبية	18	71	89
	التمريض العالي	6	86	92
	الصحة العامة	11	34	45
	المجموع	67	231	298
كلية العلوم والتقانة	الإحصاء – الحاسوب	11	17	28
	الفيزياء – الرياضيات	16	7	23
	الكيمياء – علم حيوان	6	21	27
	الكيمياء – علم نبات	6	9	15
	المجموع	39	54	93
	المجموع الكلي (جميع الكليات)	340	653	993

المصدر: آمانة الشئون العلمية – جامعة شندي

وبمعاينة الجدول أعلاه يمكن تأكيد الزيادة المضطردة في أعداد الخريجين على النحو التالي:

الكلية	الخريجون من 1994 – 2007م	خريجو 2007	النسبة المئوية
الآداب	750	176	%23.5

الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال	490	167	%34.1
التربية لإعداد معلمي مرحلة الأساس	1207	145	%12
العلوم والتقانة	282	93	%32.9
القانون	552	77	%13.9
تنمية المجتمع	224	37	%16.5
الطب والعلوم الصحية	1800	298	%16.6
المجموع الكلي	5302	993	%18.3

ويلاحظ في الجدول إنخفاض معدل كلية التربية من الخريجين ويعزى ذلك إلى أن الكلية كانت تستوعب بالإضافة لطلاب مكتب القبول معلمي مرحلة الأساس في ولايتي الشمالية ونهر النيل . وقد تم تدريب كل المعلمين حتى عام 2003م ومن ثم أصبحت الكلية تقوم بقبول طلاب من مكتب القبول فقط الأمر الذي أدى إلى إنخفاض العدد.

علماً بأن هؤلاء الخريجين من مختلف أنحاء السودان ما عدا كلية التربية والتي كان معظم طلابها من ولاية نهر النيل ومعظمهم من المعلمين العاملين بمحليتي شندي والمتمة ، وحتى الطلاب المقبولين بواسطة مكتب القبول كانوا من أبناء المنطقة وقد تم تعيين أربعمائة منهم في مدارس محليتي شندي والمتمة في الأونة الأخيرة.

الفصل الرابع
وصف عام لمنطقة شندي والمجتمع المحلي

الفصل الرابع
وصف عام لمنطقة شندي والمجتمع المحلي

4-1 مقدمة

4-2 وحدة شندي

4-3 السكان

4-4 الانماط الثقافية والاجتماعية

4-5 الممارسات الدينية

4-6 التعليم

4-7 النظام الإقتصادي

4-8 الخدمات الصحية

4-9 المنشأت الأخرى

4-10 الثقافة

4-1 مقدمة :-

إذا علمنا أن التغير الإجتماعي يتناول كل حاجات أفراد المجتمع المادية وغير المادية كما يتناول الأنماط السلوكية والتنظيمية المادية وغير المادية ، التي يستعين بها المجتمع في اشباع حاجات أفراده ، فإنه وبطبيعة الحال يمس هذا التغير جوانب عدة من العناصر المكونة للمجتمع كالمجال الاقتصادي والأسري والسياسي والترويحي وغير ذلك من المجالات . والمعروف أن سرعة التغير ودرجة المقاومة التي تواجهه تتوقف إلى حد كبير على البيئة وعلاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى ،

بمعنى أنه كلما زادت درجة الاتصال يساهم ذلك في إحداث التغير ويقلل من العزلة فهنالك من المجتمعات ما وجد الظروف والتجارب مما جعله أكثر إتصالاً بالثقافات الأخرى ، بينما عاشت بعض المجتمعات في عزلة فكانت أقل اتصالاً بالثقافات الأخرى ، فكانت النتيجة أن معدل التغير الإجتماعي إختلف في هذه المجتمعات عن تلك .

وإذا كان المجتمع (السكان) والبيئة هما أهم العوامل في إحداث التغير الإجتماعي فإن هنالك تعريفات عديدة للمجتمع ، تناولها العديد من الدارسين على أنه من المفيد أن تحدد درجة واضحةالعناصر تتكون منها الحياة الاجتماعية بشكل يقرب بين الدراسة النظرية والواقع التطبيقي في الحياة .

ومن هنا كان لابد أن نتحدث عن العناصر المكونة للمجتمع بإسلوب يتمشى مع الأنشطة التقليدية في برامج التنمية .

وقد عرف محمد عمر : (1996: 221) المجتمع بما يلي :-

◊ مجموعة من الأفراد (سكان) .

◊ يعيشون على بقعة جغرافية محددة (بيئة) .

◊ ويعملون أو ينشطون فكرياً وبدنياً بشكل إيجابي في المجالات الآتية .

أ/ المجال الاقتصادي [الإنتاجي و التوزيعي والاستهلاكي] .

ب/ المجال الأسري .

ج/ المجال التعليمي .

د/ المجال الصحي .

هـ/ المجال الديني والروحي .

و/ الجال الترويحي .

ز/ المجال السياسي والحكومي .

ح/ المجال الفني .

◊ لتحقيق مصالح وأهداف مشتركة [حاجات تحتاج إلى اشباع في مختلف هذه المجالات]

وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا يتطلب أن تنشأ علاقات اجتماعية متداخلة ومتشابكة حتى يحدث تفاعل إجتماعي مستمر ، وينشأ عن هذه العلاقات والتفاعلات أنماط سلوكية وعادات وتقاليد في إطار من القيم الاجتماعية . ومن المهم أن نشير إلى أن التوازن القائم بين هذه العناصر هو الذي يمكن المجتمع من اشباع حاجات أفراده وبالتالي يدعم استقرار المجتمع وتماسكه في ظل الموقع أو البيئة التي يعيشون فيها .

ولأهمية هذا الأمر فقد رأى الباحث أن يفرد فصلاً كاملاً من هذه الدراسة للحديث عن المجتمع والبيئة المحيطان بجامعة شندي.

وتعتبر منطقة شندي القديمة بحدودها التاريخية بالضفتين الشرقية والغربية شمالاً وجنوباً – من المناطق الرائدة في السودان ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، وقد ساعد على ذلك تميزها بالموقع الاستراتيجي حيث أنها تقع بين مدينتين هامتين ، الأولى هي الخرطوم عاصمة البلاد جنوباً ، والثانية هي مدينة عطبرة عاصمة الحديد والنار شمالاً ومقر رئاسة السكة حديد والتي تعتمد عليها البلاد أكثر الاعتماد في النقل والمواصلات . وتكاد تتساوى المسافتين في بعدهما وقربهما من شندي ومعنى ذلك أنها تقع في المنتصف تقريباً . وتمثل منطقة شندي حلقة الوصل بين هاتين المدينتين وكذلك بقية مدن السودان .

كما أن لهذه المنطقة دور كبير في تاريخ السودان البعيد والقريب ، حيث شهدت مملكة مروي الممتدة آثارها حتى الآن في البجراوية والنقعة والمصورات الصفراء وودبانقا وغيرها كما أنها أسهمت في تاريخ السودان الحديث ، فقد كانت عاصمة لمملكة الجعليين وقد أورد (ناصر محمد عثمان :2002: 31) مايلي " خضعت مملكة الجعليين لنفوذالفونج عن طريق وكلائهم العبدلاب الذين كانوا يبسطون نفوذهم على المنطقة نيابة عن الفونج وتولى الحكم في هذه المملكة أسرة السعداب – نسبة إلى سعد بن أبي دبوس – التي ارتبطت بصلات مصاهرة وروابط دم مع العبدلاب وحكمت هذه الأسرة المملكة فترة طويلة من الزمن امتدت حوالي 235 عاماً تعاقب خلالها على كرسي الملك ستة عشر ملكاً إبتداءً من سعد أبو دبوس أولهم إلى المك نمر آخرهم" . بالإضافة إلى لذلك نجد أن هذه المنطقة تمثل منطقة

استقبال لهجرات كثيرة ، من داخل السودان وخارجه ، الأمر الذي جعل مجتمعها مزيجاً من القبائل إضافة للقبيلة الأساسية وهي قبيلة الجعليين . مما يميزها بطابع ثقافي خاص ، وعادات وتقاليد متنوعة وذلك لإمتزاج هذه الثقافات مع بعضها البعض. ومن خلال هذه المقدمة يمكن أن نتناول الجوانب المختلفة لهذه المنطقة في شتى مناحي الحياة فيما يلي:-

4-2 : وحدة شندي :

إن إزدهار المدن وتطورها ، عبر الحقب التاريخية يرجع لعوامل متعددة ومتباينة ولكن يظل الموقع هو العامل الأول والمؤثر في نهضة الشعوب ورقيها أوعزلتها وتخلفها ، وبالتالي يصبح الموقع أحد أهم عوامل التغير الإجتماعي قبل العامل السكاني – والموقع يقصد به المكان أو البيئة الطبيعية والجغرافية لمجتمع من المجتمعات . وقد أورد عفيفي وآخرون (1973: 2) .

" إن المتتبع لقصة الإنسان ، منذ عاش في جماعة في فجر التاريخ ، يجد أن هذا الإنسان كان على مر العصور والدوام يدرس مجتمعه، وبيئته ، لأن مثل هذه الدراسة معناها معرفة الإنسان لهذا المجتمع والبيئة، وبالتالي قدرته على التعامل معها ، والتكيف والاطلاع بأعبائه"

وعليه كان من الضروري علينا معرفة المواقع المختلفة للمناطق لأن بيئة القوم تعبر عن طبائعهم وخصائصهم . وبالتالي مدى قابليتهم للتغير الإجتماعي . مما يمكننا من ربط الأسباب بمسبباتها .

فموقع مدينة شندي في وسط المحلية والتي تمثل الجزء الجنوبي لولاية نهر النيل ، ويمتد من قرية أم علي شمالاً والمتاخمة لحدود محلية الدامر حتى المسيكتاب جنوب جنوباً وهي منطقة الشلال السادس مع الحدود الشمالية لولاية الخرطوم .

وهي تقع بين خطي عرض 23ْ و24ْ شرقاً ودائرتي العرض 17ْ و 18ْ شمالاً وتضم الوحدات الآتية : بالترتيب من الشمال إلى الجنوب :-

أ/ وحدة كبوشية .

ب/ وحدة ريفي شندي الجزء الشمالي .

ج/ وحدة مدينة شندي .

د/ وحدة ريفي شندي – الجزء الجنوبي .

هـ/ وحدة حجر العسل .

وتمتد هذه المحلية على طول نهر النيل ، حيث تتمركز معظم القرى بما في ذلك مدينة شندي – على ضفاف النيل .

بيد أن العرب الرحل والفرقان ينزلون حول هذه القرى على مسافات متباعدة.

وتبلغ مساحة محلية شندي 9052 كيلو متر تقريباً . كما يبلغ عدد سكانها 258896 نسمة والجدول (1) يبين عدد السكان والمساحة والكثافة لكل وحدات المحلية:

م	الوحدة الإدارية	المساحة بالكم2	عدد السكان2006	عدد السكان2007
1	مدينة شندي	730	67187	68867
2	ريفي شندي شمال وجنوب	2650	96991	99416
3	كبوشية	2524	44959	46083
4	حجر العسل	3148	43444	44530
	المجموع	9052	252581	258896

المصدر : مكتب معتمد محلية شندي

4-2-1 : وحدة مدينة شندي وهي تمثل مجتمع الدراسة

وتقع مدينة شندي وسط المحلية تقريباً حيث تحد شرقاً بالقيادة الشمالية الفرقة الثالثة مشاة اللواء العاشر ويحدها من جهة الشمال نهر النيل الذي يفصل بينها وبين محلية المتمة أما من الجنوب فتنتهي مدينة شندي بحي قريش وهو أكبر الأحياء . أما من جهة الجنوب فتحد بمجمع التربية ومربع 18- 19 (حلة البيان) وتبلغ مساحتها 730 كيلم2 . ويبلغ عدد السكان 68867 حتى نهاية عام 2007 .

وتضم مدينة شندي 45 مربعاً أو كما يطلق عليها (حياً) وهذه الأحياء متفاوتة من حيث عدد سكانها وتخطيطها. فنجد أن الأحياء القديمة غير مخططة وهي أشبه

بالقرى من حيث مبانيها وشوارعها ومعاملة المواطنين لبعضهم البعض وأشهر هذه الأحياء هي شندي فوق الذي يضم مربع (5 ، 7 ، 8 و 9) وكذلك من الأحياء القديمة حلة البحر والتي تضم مربعات (6 و 12) وكذلك نجد مربع (1) ومربع (11) ومربع (14).

إلا أنه وفي الأربعة عقود الأخيرة إزدهرت مدينة شندي وإمتدت أحياؤها حتى وصلت القرى التي كانت تحد شندي من كل الإتجاهات وأصبحت بعض تلك القرى ضمن أحياء المدينة بعد هذا الإمتداد ، وعلى سبيل المثال حي قريش جنوب شندي الذي كان يتبع للريف الجنوبي إلا أن إمتداد مباني مربع (18) إلى حدوده جعله يعتبر حياً من أحياء المدينة.

كما أن هنالك مربعات وزعت في الخطط الإسكانية العامة والفئوية تبعت كلها لوحدة مدينة شندي.

4-2-2 : ريفي شندي .

ويمتد من التراجمة شمالاً وحتى ود بانقا القبة جنوباً على طول امتداد نهر النيل في الضفة الشرقية وينقسم إلى قسمين هما :

أ) الريف الشمالي ب) الريف الجنوبي .

ويمثل الريف الجنوبي أقصى جنوب المحلية ، حيث يمتد من قرى القليعات وحتى ود بانقا بين وحدتي شندي وحجر العسل ويضم حوالي الثلاث والستين قرية وفريق عرب رحل ويبلغ عدد سكانه 99416 نسمة تقريباً حتى نهاية عام 2007 .

وكثير من القرى التابعة لهذا الريف تقع على ضفاف نهر النيل وبعضها يبعد قليلاً منه والبعض على مسافات بعيدة .

وقد كان الجزء الشمالي من ريفي شندي يمثل وحدة قائمة بذاتها ، ولها إدارتها الخاصة ومواردها وتمويلها وبنود صرفها ، وكذلك الريف الجنوبي .

إلا أنه وبعد صدور القرار رقم (59) لسنة 2001 بتاريخ 2001/7/12 أصبح الريفان يمثلان وحدة واحدة وكانت تعرف باسم (محلية ريفي شندي) وذلك بعد دمجهما . ومن ثم أصبحت كلمة محلية تطلق على المحافظة سابقاً . وتبلغ مساحة ريفي شندي

بجزئيه الشمالي والجنوبي 6530 كلم2 تقريباً وعدد سكان الريفين 99416 نسمة تقريباً .

4-2-3 : وحدة حجر العسل .

وتقع في أقصى جنوب المحلية وهي متاخمة من الناحية الغربية لولاية الخرطوم، حيث تمتد من الملاحة شمالاً وتنتهي بالمسيكتاب جنوب جنوباً وهي منطقة الشلال السادس . وترتبط بمدينة شندي وبقية أجزاء المحلية عبر طريق التحدي وتبلغ مساحتها 3148 كلم2 تقريباً وعدد سكانها حوالي 44530 نسمة تقريباً ويعتمد أهل هذه المنطقة على الزراعة والرعي .

4-2-4 : وحدة كبوشية .

وتقع في شمال محلية شندي ومركزها مدينة كبوشية وهي تمتد من التراجمة جنوباً وحتى أم علي شمالاً . وهي متاخمة لمحلية الدامر ، حيث تقع جنوب محلية الدامر .

وتمتد شرقاً على مناطق الرحل بالقرب من نهر عطبرة ، وأبرز هذه التجمعات تميد حاج الطاهر والقهيد وأم عشيرة وكوع السريح ويمثل العرب الرحل نسبة كبيرة جداً في هذه الوحدة وتبلغ مساحتها حوالي 2524 كلم2 وعدد سكانها حوالي 46083 نسمة حتى نهاية عام 2007 تقريباً وتمارس في هذه المحلية حرفة الزراعة والرعي . ويشكل الرعي نسبة غالبة ، حيث أن معظم السكان كما ذكرنا آنفاً من العرب الرحل الذين يعتمدون على الرعي والزراعة المطرية في الخلاء (التروس) .

وقد استند الباحث في إحصاءات أعداد السكان بالمحلية ووحداتها المختلفة .. على الجدول رقم (2) والذي يوضح عددالسكان في السودان للعامين 2007/2006 . وسكان ولاية نهر النيل ومن ثم سكان محلية شندي .

جدول رقم (2) :

	العام 2006م	العام 2007م	النسبة 100%
السودان	36,183525	37088113	%100
ولاية نهر النيل	1043723	1069816	%3,9
محلية شندي	252581	258896	%,7

خريطة توضح حدود محلية شندي :

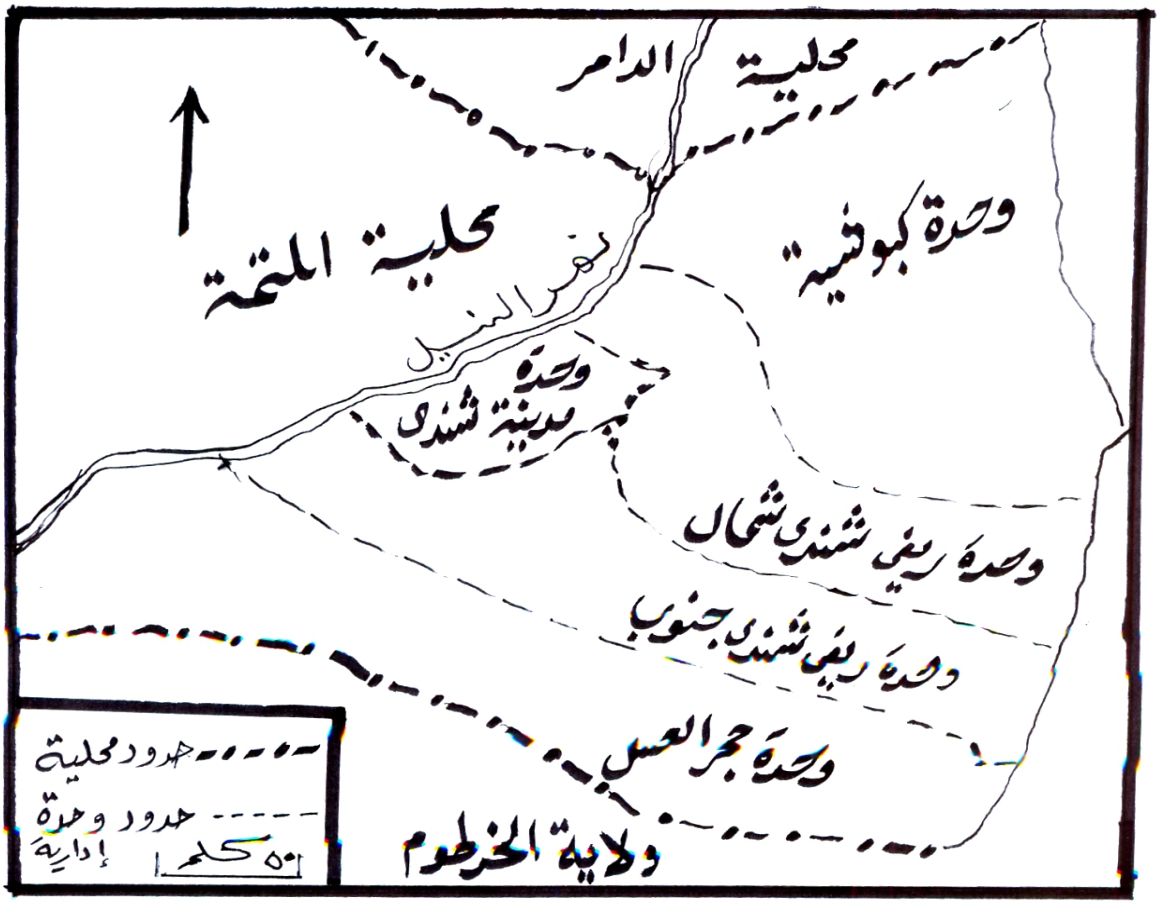

المصدر مكتب المساحة شندي .

4 –3 : السكان :

إن الحياة المعاصرة جعلت دراسة المجتمع هي أهم الدراسات ، لأنها الأساس لكل دراسة ، وذلك لأن الحياة الإجتماعية هي الأصل وينبغي لكل مواطن أن يحيط بها . حتى تتم بقية دراساته على أسس علمية وقد ذكر عفيفي : (1973: 2)

" فدراسة المجتمع ليست أي دراسة، وإنما هي دراسة تستمد أصولها من العلم ومن الحقائق العلمية ، وإن هذه الدراسة ليست إضافة لمن يريد الاستزادة من العلم أو لمجرد المتعة العقلية أو الرغبة في التوسع في الدراسة لذاتها ، وإنما دراسة المجتمع واجب على كل فرد " .

ولما كانت وحدة مدينة شندي هي واحدة من خمس وحدات بالمحلية ، ويتأثر مجتمع هذه الوحدة بالوحدات الأخرى بل ويرتبط بها إرتباطاً وثيقاً كان لا بد من التعرض بإيجاز لهذا المجتمع الكبير.

لأن ما يهم الباحث هنا في إطار دراسة المجتمع هو دراسة السكان ، وبالتحديد التركيبة السكانية بمحلية شندي ، ومن ثم وحدة شندي وهنالك جوانب كثيرة ومتعددة تؤثر في التركيبة السكانية وفهمها . ولكن يهمنا هنا أن نتناول التركيبة السكانية من حيث الفئات والتكوين القبلي .

4-3-1 : الفئات العمرية :

وعلى نحو ما ورد في الإطار النظري ، فإذا كان السكان يمثلون العامل الأهم في التغير الإجتماعي فإن التركيب السكاني يمثل العامل المهم في مدى نشاط وجدية وحيوية السكان .

وإذا نظرنا لسكان محلية شندي وحسب تقرير إدارة الرعاية والتنمية الإجتماعية بمحلية شندي لعام 2006م نجد أن التقرير قد صنف السكان خمس تصنيفات عمرية. وذلك حسب مراحل النمو :

أ/ الطفولة المبكرة – 5سنوات فأقل .

ب/ الطفولة المتأخرة – 6-15 سنة .

ج/ المراهقة – 16- 24 .

د/ النضج – 25-59 .

هـ/ الشيخوخة – 60 فأكثر .

وأشار الاحصاء إلى أن الأطفال في سن خمس سنوات وأقل يبلغ عددهم 38140 بنسبة 15.1% من مجموع السكان وفي مرحلة الطفولة المتأخرة يبلغ عددهم 66176 أي بنسبة 26.2% من مجموع السكان وفي مرحلة المراهقة وما بعدها فإن عددهم 43949 أي بنسبة 17.4% من مجموع السكان ، أما في مرحلة النضج فإن عدد السكان يمثلون 90677 بنسبة 35.9% من مجموع السكان . أما المرحلة الأخيرة فإن عدد الأشخاص فيها يبلغ 13639 أي بنسبة 5.4% من السكان والجدول رقم (3) يوضح ذلك .

جدول رقم (3) يوضح الفئات العمرية لسكان محلية شندي للعام 2006م

الفئات العمرية	عدد السكان	النسبة
5سنة فأقل	38140	%15.1
6- 15سنة	66176	%26.2
16-24سنة	43949	%17.4
25- 59سنة	90677	%35.9
60 سنة فأكثر	013639	%5.4

المصدر : إدارة الرعاية والتنمية الاجتماعية شندي .

ومن هذا الجدول يتضح أن نسبة الإعالة في هذا المجتمع ، كسائر مجتمعات المحليات الأخرى حيث أن الفئة الأولى والثانية والثالثة فئات غير منتجة أي معالة ومعظمهم من الأطفال والطلاب في سن الدراسة في المراحل المختلفة وتبلغ نسبتهم 85.7% وإذا أضفنا إليهم الفئة الخامسة (الأخيرة) بإعتبارأنهم غير منتجين لعامل السن تصبح النسبة 64.1% .

وإذا نظرنا للفئة المتبقية وهي الفئة المنتجة من 25 سنة – 59 سنة فإننا نلاحظ أن هنالك نسبة كبيرة منها لاتحقق دخلاً وهي نسبة النساء داخل هذه الفئة .

وهذا لايمنع من أن الفئة الثانية وهي من سن 6- 15 وكذلك الثالثة من 16- 24 سنة نجد أن هنالك منتجين ويتمثل ذلك في الفاقد التربوي . الذي يدخل الحياة العملية في سن مبكرة فيعمل بالحرف الهامشية ، أو الأعمال الشاقة التي لا تحتاج إلى أي مؤهل تعليمي .

وبرجوعنا لإحصائية إدارة الرعاية والتنمية الإجتماعية بشندي نجد أن الفئة العمرية من6 – 15سنة بمحلية شندي والذين هم في سن الدراسة أن عددهم 66175 منهم 37834 تلميذاً وتلميذة ملتحقون بالمدارس وأن 28341 منهم وبنسبة 42,8% غير ملتحقين بها وهم يمثلون الفاقد التربوي .

4-3-2 : التكوين القبلي :

يمثل التكوين القبلي عاملاً هاماً من عوامل التجانس السكاني ، والذي بدوره يؤثر على تفاعل السكان ، ومن ثم استعدادهم نحو التغير الإجتماعي ، فكلما كان المجتمع مكون من وحدات أو قبائل متجانسة ومتآلفة إنعكس ذاك على تطور المجتمع .

ويرى الباحث أن تعدد الأعراق والأجناس في التركيبة السكانية مهم جداً ، لا سيما وأن هذا البحث يتناول موضوع التغير في ظل التحديث الإجتماعي ، وقد لاحظ الباحث ورغم تعدد الأعراف أن هنالك تجانساً سكانياً يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في قبول التغير الإجتماعي وما نمت الشعوب وتطورت إلا بعد أن تعارفت وتمازجت وتزاوجت مع بعضها البعض وتصاهرت فقويت العلاقة وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم حيث يقول الله سبحانه وتعالي : " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير " . (سورة الحجرات – الآية 13)

وجاء تكوين القبيلة هنا مرتبطاً بالهجرات العربية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلادي خاصة بعد سقوط مملكة المقرة المسيحية في دنقلا .

ومجتمع محلية شندي كغيره من المجتماعات مكون من عدة قبائل أهمها ما يلي:-

4-3-2-1 : قبيلة الجعليين :

أورد ناصر محمد عثمان (2002: 110) ما يلي :

" وإذا اعتبرنا أن هذه الهجرات هي التي أدت إلى تكوين قبيلة الجعليين وظهورها في السودان فالراجح أن القبيلة ربما تكون قد تكونت في منتصف القرن الرابع عشر أو مطلع القرن الخامس عشر الميلادي ، بعد امتزاج الجماعات العربية المهاجرة مع السكان المحليين ،" وأن مؤسسها هو إبراهيم جعل " .

وتمتد هذه القبيلة شمالاً وجنوباً على امتداد نهر النيل بضفتيه الشرقية والغربية وتتجاوز حدود محلية شندي حتى محليتي الدامر وبربر بولاية نهر النيل وينقسمون إلى عدة بطون مثل المكابراب والنفيعاب ، والزيداب والمسلماب والجبلاب ، والكبوشاب ، والنافعاب ، والسعداب وهم الذين كونوا مملكة الجعليين أو مشيخة الجعليين وعاصمتها شندي ، وتولى الحكم فيها فرع السعداب .

4-3-2-2 : الشايقية :

وهم أبناء عمومة الجعليين ، وأقربهم نسباً إليهم ، فهم ينتمون إلى المجموعة الجعلية الكبرى أو المجموعة العباسية ويذكر ناصر (2002: 120) أنه وفقاً لما ورد في أوراق نسب الجعليين من المرجح أن الشايقية كانوا يعيشون في الماضي مع الجعليين في موطنهم على النيل الأوسط حيث نشأت القبيلة الأم ، ثم انفصلوا عنهم في زمن ما ربما يعود للقرن الخامس عشر الميلادي ، بعد أن اتجه جدهم شايق إلى جهات دنقلا .

وبعد الفتح المصري الأول للسودان عام 1821م تحالف الشايقية مع الحكم الجديد ودخلوا في خدمته فانفتح بذلك الباب أمامهم على مصراعيه للهجرة ليس إلى مدينة شندي فقط وإنما لكل أنحاء السودان . وبعد اغتيال إسماعيل بن محمد علي استغلت جماعات الشايقية الفتنة وما أعقبها من حملات إنتقامية فانتشروا في بلاد الجعليين واستولوا على الأراضي الزراعية التي كان معظم أصحابها من الجعليين الفارين من بطش الدفتردار ، وانتشروا من كبوشية شمالاً إلى حجر العسل جنوباً وتكثف وجودهم بصفة خاصة في شندي وكبوشية وقندتو وود بانقا والبسابير وحجر العسل و ود الحبشي .

4-3-2-3 : قبيلة العبابدة :

وهي من المجموعات السكانية التي استوطنت في ريفي شندي والمتمة ، ولا يعرف بالتحديد متى نزحت هذه القبيلة واستقرت في منطقة شندي ولكن الراجح أن ذلك كان في القرن السادس عشر الميلادي ، وقد ساهم هؤلاء في النشاط التجاري داخل سوق المدينة وكذلك عملوا في مجال الرعي والزراعة المطرية ، حيث أن معظمهم من الرحل .

وفي الآونة الأخيرة وبالتحديد في القرنيين العشرين والحادي والعشرين عاشت مجموعات كبيرة من هذه القبيلة بالقرب من القرى ، المتاخمة لمدينة شندي ، واستقروا فيها وأنشأوا قرى جديدة .

4-3-2-4 : قبيلة الرشايدة :

وهؤلاء نزحوا إلى منطقة شندي في أوائل القرن العشرين من المملكة العربية السعودية ، وبالتحديد من أرض الحجاز وانتشروا في شكل مجموعات صغيرة إمتدت

فشملت مدن ولاية نهر النيل وخاصة مدينتي شندي والدامر حيث كانوا يتاجرون بالجمال ويسكنون في بيوت من الشعر .

ثم بعد ذلك إلتحقوا في العمل بالمزارع كأُجراء وخفراء ، وخاصة في بساتين الفاكهة ، ومن ثم أصبحوا يشترون محاصيلها ويسوقونها في سوق شندي والخرطوم، حتى كونوا رؤوس أموال مما دعاهم للأستقرار فأنشأوا قرية بالقرب من مويس أطلق عليها إسم قرية البر والتقوى وكانت هذه مدعاة لتجمعهم واستقرارهم ومن ثم قامت الدولة بتوفير كل الخدمات لهم من مدارس وشبكة مياه وشبكة كهرباء وتفاعلوا مع المجتمع في كل ضروب الحياة ، إلا أنهم ما زالوا يتمسكون بعاداتهم العربية وبزيهم القديم ، ولم يختلطوا بالمجتمع بالمصاهرة وهم معروفون في منطقة شندي باسم (الزبيدية) .

4-3-2-5 : قبيلة الدناقلة :

أورد صلاح الدين الشامي : (1972: 230)

أن جماعات من الدناقلة هاجرت إلى مدينة شندي وشاركت الجعليين الإقامة فيها ومن المحتمل أن يكون توافد جماعات الدناقلة على مدينة شندي قد بدأ في حوالي نهاية القرن الثاني عشر الميلادي بسبب تكاثر أعدادهم في موطنهم وعجز أراضيهم عن تحمل تلك الزيادة فاتجهوا جنوباً نحو مدينة شندي التي كانت قبلة لأنظار العديد منهم لما توفر فيها من نشاط تجاري يؤمن سبل كسب العيش في المجال الذي برعوا فيه .

وقد اهتم الدناقلة في مدينة شندي بالتجارة حيث كان معظمهم يعمل في سوق المدينة كتجار جملة وسماسرة ومستوردين للبلح .

وقد تمركزوا في بعض أحياء مدينة شندي وفي قرية قريش التابعة للمدينة وكذلك قرية القليعة والتي تعرف بحلة الدناقلة .

4-3-2-6 : النقادة :

وفي إطار الهجرات نحو مدينة شندي فقد شهدت بداية القرن العشرين هجرة مجموعة من المصريين المسيحيين كغيرها من مدن السودان وقد أورد ناصر (2002: 170) في إشارة لنعوم شقير تفيد أنهم دخلوا بعد الفتح المصري للسودان وأقاموا في

مدينة شندي وقد عرفوا بأسم النقادة نسبة إلى قرية نقادا جنوب مصر ، وقد عملوا بصناعة النسيج واستقروا في المدينة ، ويقدر عددهم بحوالي ألفي نسمة ويتركز وجودهم بصفة خاصة في مربع (1) وهو من أقدم أحياء مدينة شندي وهم يعملون في القطاع التجاري وصناعة المنسوجات .

ورغم أنهم عاشوا في مدينة شندي حوالي قرن من الزمان أو يزيد ذلك بأربع سنوات ، وذلك حسب إفادة زعيمهم نبيه قلادة والذي يعمل تاجراً إجمالياً بمدينة شندي إلا أنهم لم يتصاهروا مع المجتمع ويرجع ذلك لمعتقداتهم الدينية حيث أنهم ملتزمون بالديانة المسيحية ولكنهم في نفس الوقت تخلقوا وتطبعوا بطبائع أهل البلد وتداخلوا معهم في كل مناسباتهم (الأفراح والأتراح) وشاركوا في النهضة التجارية وذلك عن طريق إنشائهم لمصانع النسيج والتجارة في الأقمشة وتجارة الإجمالي .

4-3-2-7 : الجماعات الأخرى :

ولم يقتصر التكوين السكاني لمنطقة شندي على القبائل السابقة فحسب وإنما هنالك مجموعات هاجرت إلى مدينة شندي واستقرت بها في أزمنة مختلفة معظمها كان في فترة متأخرة وهي أوائل القرن السابق والحالي وهم مجموعات صغيرة ولكنها بدأت في الازدياد وخاصة النوبة والذين يتمركزون الآن في أطراف المدينة وفي المناطق العشوائية وكذلك الفلاتة الذين عرفوا بالتجارة المتنقلة البسيطة كبيع الخرز والسكسك وما شابه ذلك ، وتعمل نساؤهم في بيع الفول والتسالي والدكوة .

كما توجد مجموعات أخرى من الجنوبيين وخاصة الدينكا والشلك ، كما توجد مجموعات من قبائل الحسانية في ريفي شندي وهي مجموعات متنقلة وغير مستقرة ويتركز معظمها بالضفة الغربية بمحلية المتمة .

ومن كل ذلك يتضح أن الجعليين يمثلون الأغلبية بين هذه القبائل ، وقد قام الباحث في دراسة سابقة بعمل إحصائية للتركيبة السكانية ، من الناحية القبلية (2003: 62) مستفيداً من بيانات وإحصاءات محلية ريفي شندي وقد توصل إلى أن المجموعات المكونة لمجتمع شندي كالآتي :-

الجعليون يشكلون 47% من مجموعة سكان ريفي شندي وتليها قبيلة الشايقية بنسبة 30% ثم العبابدة بنسبة 18% ثم الحسانية وبعض المجموعات الأخرى بنسبة

4,2% ثم الرشايدة بنسبة 8,% وهي آخر قبيلة نزحت لمنطقة شندي – ولكن هذه البيانات ليس بالضرورة أن تنطبق على المدينة بنفس النسب ولكن تظل قبيلة الجعليين في داخل المدينة أيضاً تمثل الأغلبية المطلقة .

وبالرغم من هذا التعدد إلا أنه ليس هنالك تمايزاً واضحاً بين سكان هذه المنطقة، وذلك للتداخل والتمازج بينها ، فأصبحت السحنة واحدة وكذلك اللهجة ، والطبائع .

4-4 : الأنماط الثقافية والإجتماعية :

تقوم الحياة الإجتماعية على عمليات التفاعل الإجتماعي داخل المجتمع وهذه العمليات إما أن تكون عمليات تجاذب وترابط وهو ما يعرف بالتعاون أو عمليات تنافر وتفكك وهو ما يعرف بالصراع ، بالإضافة لعملية المنافسة . ويتحكم في ذلك عوامل كثيرة وجوانب متعددة .

وعادة ما تتكون ثقافة المجتمع من بيئته ومعتقداته وقيمه وعاداته وتقاليده ، فتكون له أيدلوجية خاصة . أي بمعنى آخر تضافر ثقافي للأفكار أو طريقة للتفكير تتمثل في خصائص الجماعة كالأمة أو الطبقة أو المهنة أو العمل أو الدين ، أوالأحزاب السياسية وتتحدد الايدلوجية من خلال المكان الجغرافي أو الأحوال المناخية أو الأنشطة أو العادات أو البيئة الثقافية لجماعة معينة .

ويرى الباحث أن مجتمع مدينة شندي – وبحكم علاقته ومعايشته له – أنه يتميز بايدلوجية خاصة وثقافة مميزة ، انعكس ذلك في سلوكهم حتى عرف هذا المجتمع بين المجتمعات بطبائعه الحادة وظواهره ومفاهيمه ويتضح ذلك من خلال جوانب الحياة الاجتماعية والتي تعد واحدة من أبعاد التغير الاجتماعي .وكذلك المجالات التي يظهرفيها التغير كالنظام الديموغرافي (العمر والجنس و اللغة والتوزيع السكاني) ومعدلات السلوك الإنساني والبناء الاجتماعي ووظائف الأنظمة الاجتماعية كالمراكز والأدوار.

وتظهر الأنماط الثقافية والاجتماعية في القيم والمعتقدات والمفاهيم والعادات والتقاليد على نحو ما سيرد .

4-4-1 : القيم :

ترى الوظيفية كنظرية اجتماعية أن نسق القيم هو العامل الحاسم والمؤثر في النسق الاجتماعي حيث أوضح تالكوت بارسونز أن نسق الموجهات القيمية الذي يلتزم به أعضاء أي نسق اجتماعي يمكن أن يكون بمثابة نقطة مرجعية أساسية لتحليل البنية ، والعملية في النسق الاجتماعي ويمكن نسق الموجهات القيمية كمعتقد رئيسي للنظرية الاجتماعية الحديثة . فالقيم بهذا المعنى كما أورد (صلاح :1982: 120) .
" أن القيم تعني تعهدات لأشخاص وأفراد بأن يتبعوا ويدعموا إتجاهات أو أنماط معينة في الأفعال من أجل الجماعة كنسق ومن ثم بشكل ثانوي من أجل أدوارهم في الجماعة حيث أن القيم تقدم للإنسان نماذج السلوك الذي ينبغي عليه أن يتبعها لكي يتم ضمان استقرار النسق وقد تميز هذا المجتمع بالقيم المستمدة من معتقداته الإسلامية وهو ما يعرف بالفضائل ، وهي كثيرة لاتحصى ولكن أهم ثلاث فضائل تميز بها مجتمع هذه المنطقة هي :-

4-4-1-1 الكرم :

فقد اشتهر سكان هذه المنطقة بالمبالغة في إكرام الضيف والتكلف له فوق استطاعتهم وقد برز ذلك في كثير من أشعارهم وقصصهم ، ولهم في ذلك أقوال مأثورة " عيب الزاد ولا عيب سيدو" كما أنهم يتبارون في ذلك ويتنازعون الضيف في ما بينهم . فتأصلت هذه القيمة وتوارثتها الأجيال ، ورغم حلول المدنية وتغير ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذه القيمة ماتزال في هذا المجتمع ، وخاصة في المجتمعات الريفية والبدوية .

4-4-1-2 2- الشجاعة :

ولما كانت القيمة الأولى مرتبطة بالقيمة الثانية نجد أن هذا المجتمع مثلما يبالغ في الكرم يبالغ في الشجاعة حتى أن شجاعته تصل إلى درجة التهور ، وهذا ما اشتهر به معظم أفراد منطقة الجعليين " الحماقة" فهم يعتبرونها شجاعة مكملة لرجولتهم . ويمكن أن يضحي الفرد بنفسه وروحه في أمر لا يتطلب ذلك .

4-4-1-3 3- التعاون :

وهذه من القيم التي تسود هذا المجتمع في كل مستوياته ، ودائماً ما يميلون إلى التكافل والتساند والتعاضد وإغاثة الملهوف والضعيف – وقد لمس الباحث شكل

هذا التعاون في صور شتى يظهر أهمها في " النفير " سواء كان ذلك في الزراعة والحصاد أو البناء أو غير ذلك ولا يقتصر النفير على القرى والفرقان بل نجده واضحاً في المدينة وفي كل الأفراح والأتراح والمناسبات المتعددة . ويرجع ذلك كله إلى قوة وسائل الضبط الإجتماعي الموجودة في المجتمع واحترامهم للعرف.

4-4-2 : العادات والتقاليد والممارسات :

إن النظام الاجتماعي يضم عناصراً يعتمد بعضها على بعض وترتبط بطريقة منظمة حتى أن مفهوم النظم الاجتماعية يمكن أن تتعرف من خلاله على السلوك الاجتماعي ، حتى أن تغيراً يطرأ على عنصر واحد من العناصر يؤثر في بقية العناصر . وقد ذكر بيث هيث (1989: 146) : " وتمثل العادات والتقاليد نظاماً اجتماعياً يتأثر بالنظام العائلي ، والديني ، والسياسي ، والاقتصادي ، والتربوي" .

وبما أن الباحث أحد أفراد هذه المنطقة ، حيث عاش في هذه البيئة منذ ميلاده وحتى الآن ، فقد لاحظ أن العادات والتقاليد السائدة في هذا المجتمع لاتختلف كثيراً عن سائر العادات والتقاليد في معظم أنحاء السودان الذي يمثل المجتمع الكبير .

فإذا أخذنا المناسبات المختلفة سواء كانت أفراحاً مثل الزواج – الختان – الإنجاب – الحج – العمرة أو أتراحاً كالمآتم والمصائب الأخرى – يصاحب هذه المناسبات طقوس معينة وسلوك معين .

وبما أن هذه العادات والتقاليد تمثل مؤشراً هاماً لمدى تقدم المجتمع أو تخلفه . نجد أن هنالك كثير من العادات الحسنة والتي ذكرناها في إطار القيم ، كما نجد أن هنالك كثير من الممارسات الخاطئة وهي ما تعرف بالعادات الضارة ، والتي مازالت تمارس في هذا المجتمع رغم ارتفاع درجة الوعي وإنتشار التعليم وتمدد الثقافة ويمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :-

4-4-2-1 الخفاض الفرعوني :

ويعتبر هذا الأمر هاجساً ظل يؤرق الدوائر الصحية ، لأن هذه العادة تأصلت في المجتمع منذ زمن بعيد ويرى أهل هذه المنطقة أن الخفاض الفرعوني أمر أساسي وفيه دليل على صيانة البنت وحفظ كرامتها وأنه من العيب بمكان أن تترك البنت دون هذا الخفاض بل ومن لم تمارس عليها هذه العادة تعرض نفسها للسخرية والتهكم وتعير

بذلك . وقدعملت كثير من المنظمات والمؤسسات بما في ذلك جامعة شندي لإستئصال هذه العادة ، وقد أسهمت إلى حدما عبر برامج الصحة الإنجابية في الحد منها ولكن ماتزال موجودة وتسيطر على هذا المجتمع . وهي تعتبر مؤشراً للجهل .

4-4-2-2 البطان:

والبطان هو جلد الشخص بسوط العنج على ظهره العاري ويتم ذلك أثناء احتفالات الفرح وخاصة حفلات الزواج ويقوم بعملية الجلد العريس أو من ينوب عنه بتكليف منه وهو ضرب من ضروب التفاخر بالشجاعة وسد الدين فبعضهم يكون مديناً للآخر بهذا الفعل .

وليس هنالك سن محددة لمن يمارسون هذه العادة باستثناء الأطفال ، ولكن عدا ذلك يمارسها الصبيان من سن 15 سنة فأكثر وكذلك الشباب وحتى الشيوخ الذين تفوق أعمارهم الستين سنة . كما أنه ليس هنالك مستوى تعليمي أو اجتماعي معين فهذه العادة يمارسها الأميون والمتعلمون على أرقى المستويات حتى أن هنالك خريجو جامعات يمارسون هذه العادة.

ويرى الباحث أن هذه العادة ترجع إلى التركيبة النفسية الاجتماعية وتدخل في إطار الشجاعة الزائدة أو التهور حيث أن من يقوم بها في تلك اللحظة يكون أقرب لفاقد الوعي وهو ما يعرف " بالشعرة " .

ورغم أن هذه العادة قد انحسرت في العقود الأخيرة ، إلا أنها أطلت برأسها من جديد في الآونة الأخيرة وانتشرت فعمت القرى والمدينة وخاصة في أحيائها الطرفية . ويرى الباحث أن هذا الأمر يحتاج لدراسة من مختصي علم الاجتماع وعلم النفس.

4-4-2-3 الزواج المبكر :

نجد أن هذا المجتمع يمارس ضغوطاً اجتماعية على البنت ، ويفضل زواجها مبكراً ، وذلك على حساب تعليمها ، فكثير من الأسر في هذا المجتمع تتحفظ على تعليم البنات وخاصة لدى العرب الرحل وبعض الأرياف ، ويرجع ذلك لأمية الوالدين ، إذ يفضلون أن تتزوج البنت من أن تواصل تعليمها .

ولكن وبفضل التغير الاجتماعي الذي طرأ على هذه المنطقة في الآونة الأخيرة تغيرت بعض مفاهيم الأسر حول تعلم البنت وتغيرت اتجاهاتهم نحو التعليم وبالتالي انعكس ذلك إيجاباً على تعليم البنت وإن كان لم يصل للمستوى المطلوب حتى الآن .

4-4-2-4 تعدد الزوجات وزواج الأقارب :

لاحظ الباحث أن هذا المجتمع يكثر الرجال فيه من تعدد الزوجات وذلك لطبيعة المجتمع الذي نشأ على الشهامة والرجولة ، فكثيراً ما يقدم الرجل على الزواج بدافع اجتماعي يفرضه عليه الواقع وتفرضه عليه الأخلاق ، ويكون في هذه الحالة الزواج من بنت الخال أو بنت العم. حيث يعاب على الرجل أن يترك بنت عمه ويتزوج غيرها حتى وقت قريب وهذا يأتي في إطار القول الشعبي السائد [غطي ماعونك] والماعون يقصد به الإناء ، ومعنى ذلك أنه ينبغي على كل شخص أن يتزوج قريبته ولا يدعها للعنوسة فإذا كان الزواج كما يذكر معن خليل (1994: 55) " هو نظام إجتماعي وقانوني يتمثل فيه بنية الجماعة وتتجلى فيه طبائعها وخصائصها وتخضع في نشوئها لتقاليد وأعراف ترتبط بعقيدة الجماعة وسلوكها الاجتماعي والأخلاقي " فإن الزواج في هذه المنطقة يخضع لهذه القوانيين ، وقوانيين أخرى ، ولكن ذلك لايمنع أن يعدد الرجل من زوجاته ، وإن تعدد الزوجات في هذا المجتمع يظهر بصورة جلية وواضحة وبنسبة كبيرة ، والسبب المباشر فيه أن أحد هذه الزيجات هي إرضاء للمجتمع والأخرى إرضاء للنفس .

4-4-2-5 الطلاق :

كما يكثر تعدد الزوجات يكثر الطلاق في هذا المجتمع وينتشر بصورة مزعجة الأمر الذي يتطلب من الباحثين إجراء دراسات حول هذا الموضوع . وقد شرع الباحث فعلاً في وضع خطة لدراسة هذا الموضوع وأسبابه ودوافعه وآثاره النفسية والاجتماعية والاقتصادية .

وقد عُرف الطلاق كما يذكر معن (1994: 216) " رفع قيد الزواج الصحيح في الحال والمآل بلفظ ذلك صراحة أو كتابة أو بما يقوم مقام اللفظ في الكتابة والقراءة " .

والملاحظ في هذا المجتمع أن هذا اللفظ مستخدم في الحياة اليومية وفي البيع والشراء ، وفي التغليظ على الضيف أو إتمام أي عمل وهو لفظ (علي الطلاق) أو (حَرم) ولا يقع بموجبه الطلاق .

ويرى الباحث أن كثرة وقوع الطلاق يرجع أصلاً إلى طريقة الزواج ودوافعها وعدم الاختيار الصحيح والمجاملة ، كما أنه يرجع أيضاً لطبيعة الرجل في هذه المنطقة ومزاجه وحدته وتهوره .

وإنتشار هذه الظاهرة في مجتمع شندي وأريافها يهدد البناء الاجتماعي والتماسك في الأسرة. وهي كما ذكرت آنفاً ظاهرة تحتاج لدراسة عميقة .

ولما كانت الجامعة هي المؤسسة الحديثة التي يهمها أمر المجتمع يرى الباحث أنها يمكن أن تسهم من خلال كلياتها المختلفة ومن خلال برامجها في إجراء البحوث المتعلقة بهذه الظاهرة وتوجيه طلابها وأساتذتها لذلك.

كما وأن إختلاف نمو الحياة وإرتفاع المستوى الثقافي لأفراد المجتمع من خلال برامج الجامعة قد يسهم كثيراً في التقليل من حدة هذه الظاهرة.

4-4-2-6 الحداد :

وهذه عادة متأصلة في المجتمع السوداني ، وتظهر بصورة مبالغ فيها في مجتمع هذه المنطقة، ويصاحب ذلك البكاء على الميت والنواح بصورة منافية للشرع ، وكذلك الامتناع عن تناول أطعمة بعينها في أيام المآتم وما بعدها ، وكذلك إرتداء ملابس معينة ، مع عدم استخدام الطيب.

وقد حاولت الجامعة من خلال كلياتها وبرامجها المختلفة وخاصة كلية المجتمع محاربة هذه الظاهرة ، حيث أن كلية المجتمع تستهدف المرأة في المقام الأول . وقد عملت للحد من هذه الظاهرة بالتنوع في البرامج الدينية الإرشادية مع برامج محو الأمية حيث أن السبب الأول والمباشر في إنتشارها هي إرتفاع نسبة الأمية، ويلاحظ الباحث أن هذه الظاهرة بدأت في الإنحسار تدريجياً وبمزيد من البرامج والسياسات ستتضاءل أكثر.

4-4-2-7 المعتقدات الخاطئة :

وظل هذا المجتمع يمارس كثير من المعتقدات الخاطئة والتي ترجع في أصلها لأدنى أنواع التفكير ، وهو ماعرف بالتفكير الخرافي ، والذي يرجع الأحداث لغير مسبباتها ويندرج تحت ذلك الدجل والشعوذة والإيمان بالودع والتطير " التشاؤم" وكل ذلك يلعب فيه الجهل دوراً كبيراً ويمثل العامل الأول في ذلك . كما أن الأمية والتي ماتزال تخيم على مجتمعات الرحل والريف رغم محاربتها ، انعكس على هذه العادات والتقاليد .

4-5 الممارسات الدينية :

إنه من الطبيعي وطالما أن جمهورية السودان دولة إسلامية فإن شماله يمثل نسبة كبيرة جداً من المجموع الكلي للسكان ، وعليه فإننا إذا نظرنا لمنطقة شندي بريفها وحضرها ، نجد أن الريف وعلى إطلاقه يدين سكانه بدين الإسلام ، ويختلف ذلك قليلاً عن مجتمع المدينة الذي نجد فيه الديانة المسيحية بنسبة مقدرة ، وذلك في مجموعات النقادة والجنوبيين والنوبة ، حتى أن هنالك عدد كبير من الكنائس في مدينة شندي يتمركز معظمها في حي أركويت والعشوائي وهي منطقة سكن الجنوبيين والنوبة ، بالإضافة للكنيسة الرئيسية بمربع (1) قرب محطة السكة الحديد والتي يقارب عمرها قرن من الزمان وقد أسسها مجموعة النقادة .

إلا أن السواد الأعظم وكما ذكرنا فينتمون إلى الدين الأسلامي ولكنهم ينتمون إلى فرق وطوائف حيث تنتشر الطرق الصوفية ، وأكثرها انتشاراً هي الطريقة الختمية والتي كانت وقبل عقود من الزمان تمثل أكثر من 90% من المسلمين بالإضافة لوجود الطريقة القادرية والتجانية والبرهانية .

كما تنتشر الخلاوى في معظم القرى وكل أحياء المدينة وأعرقها خلوة القوز التي تأسست قبل خمسة قرون ، وخلاوى الشيخ علي الحفيان والتي تأسست قبل قرن من الزمان وخلاوى القليعة وودكليان وخلاوى الشيخ مجاور بالدويمات وغيرها من الخلاوى الملحقة بالمساجد .

ويهتم سكان المنطقة بإقامة المناسبات الدينية والإحتفال بها حيث يتجمعون في قرى بعينها أهمها قرية الشيخ علي الحفيان وكذلك قرية المريخ وهي مركز للطريقة التيجانية حيث تقام فيها المناسبات الدينية.

كما تنتشر القباب والأضرحة ونادراً ما نجد قرية ليس بها قبة أو ضريح ، حتى داخل المدينة التي يوجد في وسطها قبة الشيخ أبوفراج وفي مدخلها قبة ود عمران .

وهذا يدل على أن هذا المجتمع هو مجتمع صوفي متمسك بدينه وملتزم بعبادته ، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ماورد في هذا البحث حول القيم التي يتحلى بها هذا المجتمع .

4-6 التعليم :

يلعب التعليم دوراً هاماً في عملية التغير الاجتماعي ويعتبر أساس نجاح عملية التغير فكلما تطور التعليم في منطقة ما لابد أن يواكب ذلك تغيراً وتطوراً في نمط الحياة ومفهومها .

4-6-1 التعليم في الخلاوى :

إن التعليم في منطقة شندي يرجع لتاريخ قديم قد يمتد إلى خمس قرون وذلك حينما ظهرت الخلاوى ويتضح ذلك فيما ذكره محمد بشير (1970: 36) " إن منطقة شندي أصبحت أيضاً أحد المراكز التعليمية الهامة ، التي كان يؤمها الناس طلباً للعلم ، ليس لأهميتها التجارية فحسب، بل أن كثيراً من أساتذة خلاوى الشايقية وغيرهم من العلماء الذين تلقوا تعليمهم في الخلاوى الأخرى ، هاجروا لمنطقة شندي ، واستقروا بها ، وعكفوا على تعليم الناس هناك" .

وقد أورد بعض أسماء العلماء الذين أسهموا بنصيب وافر في ذلك مثل الشيخ أبو سنينة الذي كان يجلس في حلقته الدراسية ألف طالب تقريباً . وكذلك الشيخ المصنوعي المعري ، وصغيرون علودي .

وقد قامت هذه الخلاوى في قرية القوز جنوب شندي والذي يعرف بقوز العلم والذي كان يؤدي رسالته لكل منطقة شندي شرقاً غرباً . وفي مطلع القرن العشرين وبالتحديد في عام 1910م أسست خلاوى العارف بالله الفقيه الشيخ علي محمد العجيل الشهير بالحفيان الذي أتى من اليمن وجاب كل أنحاء السودان ومكث في منطقة القبة بالمتمة (الكروماب) وأسس فيها خلوته الأولى ، ثم انتقل ليستقر بالسمرة والتي تعرف الآن بقرية الحفيان وأقام فيها خلاوى لتدريس القرآن ، ومازالت تؤدي دورها زهاء قرن من

الزمان ، ويقصدها الطلاب من كل أنحاء السودان شماله وشرقه وغربه وكذلك من الدول الأخرى .

4-6-2 المدارس :

شهدت منطقة شندي ظهور المدارس مع بداية القرن العشرين وقد تم ذلك من خلال ثلاثة مراحل ، حيث ظهرت المدارس أولاً بالمدينة ، وكانت تلك المراحل كالآتي :-

أ. ظهور مدارس البنين أولاً .

ب. ظهور المدارس المختلطة ثانياً.

ج. ظهور مدارس البنات المنفصلة ثالثاً .

وقد تباينت تواريخ فتح هذه المدارس . إلا أنه في الواضح أن الدولة إهتمت في ذلك الوقت بتعليم العرب الرحل فأنشأت مدارس المجموعة (ب) في الخمسينات من القرن العشرين. وكانت مدارس ذات داخليات هدفت إلى تعليم أبناء الرحل القراءة والكتابة ، وكانت برامج هذه المدارس أشبه ببرامج محو الأمية ، لأنها لاتهتم بالتلميذ بعد إكماله الصف الثالث ، فهو يخرج بعد ذلك للحياة العملية ، وتعرف هذه المدارس بالمدارس الصغرى وقد قامت في الأرياف ، أما في المدينة فقد نشأت المدارس الإبتدائية ذات الأربعة فصول .

وتوالى بعد ذلك إنتشار المدارس في هذه المنطقة حتى عم كل القرى بالمحلية ، فلا تخلو قرية من مدرسة أو مدرستين وعلى حسب آخر إحصائية لمكتب تعليم محلية شندي فإن الجدول رقم (4) يوضح هذه الإحصائية .

جدول رقم (4) مدارس الأساس بمحلية شندي :

الوحدة الإدارية	عدد المدارس			المجموع
	بنين	بنات	مختلطة	
مدينة شندي	13	10	2	25
ريفي شندي	11	10	25	46
كبوشية	6	7	12	25
حجر العسل	5	6	18	29

المجموع	35	33	57	125

ومن الجدول يتضح أن عدد مدارس الأساس بمحلية شندي قد بلغ 125 مدرسة ، يقابلها عدد مماثل بمحلية المتمة ، وهذا يدل على انتشار التعلم في كل أنحاء هذه المنطقة.

وقبل عقدين من الزمان ، وقبل تنفيذ السلم التعليمي الجديد كانت هنالك المدارس المتوسطة، والتي أمها التلاميذ من مناطق مختلفة حتى من خارج حدود الولاية ، وقد اشتهرت مدرستي شندي الأهلية وشندي الريفية والتي تخرج منها طلاب من مختلف أنحاء السودان وهم الآن علماء وأدباء وسياسيون وأداريون .

وعلى مبانيها قام معهد إعداد المعلمين الذي تأسس في الخمسينات وخرج معلمين إنتشروا في كل بقاع السودان ، في عام 1960م تأسس المركز القومي لتدريب قيادات الكبار بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونسكو والذي يتبع مركزياً للمجلس القومي لتدريب قيادات الكبار وكان الهدف الأساسي منه محاربة الأمية ورفع مستوى الوعي الاجتماعي وتدريب قيادات المجتمع

أما المدارس الثانوية فقد انتشرت في القرى والأرياف إلى درجة أنه يتم استيعاب كل الناجحين في امتحانات شهادة مرحلة الأساس ، حيث يجد كل تلميذ نال درجة النجاح فرصته في القبول بالمدارس الثانوية .

وقد انتشرت كذلك المدارس الخاصة في المرحلتين ، ولكن هذا الانتشار لم يتعد حدود وحدة المدينة .

4-6-3 التعليم الجامعي :

وكما ورد في الإطار النظري عن أهمية التعليم الجامعي ، ودوره في التغير الاجتماعي ، كان لابد من قيام جامعة شندي ، والتي تأسست عام 1994م على مباني معهد إعداد المعلمين ، وامتدت هذه الجامعة عبر محليتي شندي والمتمة ، حيث توجد ستة كليات بمحلية شندي وكليتين بمحلية المتمة . وقد نمت هذه الكليات من حيث الكيف والكم، وبذلك أحدثت نقلة نوعية في التعليم في منطقة شندي بأسرها وامتد أثر ذلك فشمل ولاية نهر النيل .

4-7 النظام الاقتصادي :

لما كانت التنمية الإقتصادية السريعة يعترف أن النمو شرط ضروري لحدوث التقدم الإجتماعي وبالتالي التغير الإجتماعي – ولتحسين نوعية البيئة بجميع مكوناتها، فيمكن القول بأن الإنتاج القومي الكلي يرتبط إرتباطاً جوهرياً بمستويات حياة الأفراد .

فالنظام الاقتصادي في هذه المنطقة يقوم على دعائم مختلفة أهمها الزراعة ثم التجارة ثم الرعي وأخيراً الصناعة على النحو التالي :-

4-7-1 الزراعة :

يمثل نهر النيل عاملاً هاماً من عوامل الزراعة بالإضافة للأراضي الخصبة الممتدة على ضفتيه شرقاً وغرباً على امتداد المحلية .

وقد عَرف مجتمع منطقة شندي الزراعة منذ أمد بعيد واعتمد عليها في حياته من حيث الدخل ومن حيث توفير السلعة .

ومازالت منطقة شندي رقماً هاماً في زراعة كثير من المحاصيل التي يحتاجها السودان عامة للاستهلاك المحلي ، وبعضها يرقى لمستوى التصدير من حيث جودته ووفرته .

وقد قامت عدة مشاريع زراعية حكومية وأهلية وأهمها مشروع قندتو الزراعي ومشروع السيال ومشروع كلي الزراعي ، وتعد بساتين شندي من أرقى البساتين في السودان أما من حيث الإنتاج فقد اشتهرت منطقة شندي بإنتاج الموز والمانجو والبرتقال والقريب فروت والطماطم وكل أنواع الخضر والأعلاف كالبرسيم والقصب – أما البقوليات فتجد الفول المصري والفاصوليا وغيرها ، كما أن هذه المنطقة تنتج البصل بكميات كبيرة جداً ويغطي انتاجها معظم احتياجات السودان . كما يمارس العرب الرحل الزراعة المطرية فيزرعون مساحات واسعة ويركزون على زراعة الذرة للاكتفاء الذاتي – وقد أورد تاج السر حسن في مجلة جامعة شندي (2004: 64) حول مشروع قندتو أنه " يقع جنوب مدينة شندي ، ولاية نهر النيل في مساحة تقدر بحوالي 4500 فدان . وتعتبر المحاصيل البقولية من أهم المحاصيل التي تزرع في المشروع بجانب المحاصيل البستانية تزرع محاصيل البقول كغذاء للإنسان مثل الفول المصري والحمص والفاصوليا أو كعلف مثل اللوبيا والبرسيم " .

4-7-2 الرعي :

إشتهرت هذه المنطقة بكثرة تواجد العرب الرحل ، ومعظمهم من قبيلة العبابدة، حيث يعيشون في البادية ويعتمدون على تربية الأغنام والضأن .

وتساهم منطقة شندي بقدر كبير في التصدير، كما ترعى أيضاً الإبل بأعداد كبيرة ، ويتم تسويقها في سوقي الدامر ، وتمبول وفي الآونة الأخيرة اتجهت النظرة لتربية الإبل اتجاهاً جديداً، حيث أصبحت تربى للسوق العالمية وتصدر لدول الخليج للاستفادة منها في سباق الهجن، الأمر الذي جعلها سلعة اقتصادية هامة ، حيث يصل أحياناً سعر البعير الواحد لما يقارب المائة ألف جنيه أي ما يعادل مائة مليون من الجنيهات بتقدير العملة السابقة. وقد وفر الرعي كميات هائلة من الحيوانات للإستهلاك المحلي .

4-7-3 التجارة :

وتعد منطقة شندي من المناطق التجارية ، وقد ساهم في ذلك موقعها المميز ، فهي تقع بين المدن الشمالية وبين العاصمة الخرطوم . وهي سوق للمنتجات الزراعية والصناعية ، التي ترد إليها من القرى بمحليتي شندي والمتمة .

4-7-4 الصناعة :

قامت في شندي بعض الصناعات اليدوية القديمة كصناعة الفخار (الأزيار – الأصايص) وكذلك صناعة السعف كالحبال والبروش والمكانس والأطباق ، كما نجد أيضاً الصناعات القطنية كغزل الخيوط والفراد والثياب والشالات والطواقي .

وبمرور الزمن تطورت الصناعات القطنية فقام مصنع نسيج النقادة ومن ثم مصنع نسيج شندي وكذلك مصنع نسيج النوراب بمحلية المتمة . وتأتي صناعة النسيج في شندي في المرتبة الأولى من بين الصناعات ، كما توجد أيضاً صناعة الصابون حيث يوجد مصنع مميز وهو مصنع عبدالكريم السيد الذي يقوم بتوفير صابون الفنيك والذي يوزع إنتاجه لكل أنحاء السودان.

4-8 الخدمات الصحية :

عندما تنشأ مؤسسة للخدمات في إحدى القرى أو المدن مثل إنشاء مستشفى أو مركز اجتماعي أو مؤسسة تعليمية ، أو أي وحدة خدمية ، فإن مثل هذه المؤسسات تؤثر في ثقافة المجتمع السائد بشكل ما . أي تحدث فيه تغيراً اجتماعياً وهدف المؤسسة في الواقع هو إحداث تغير اجتماعي مقصود وموجه . ومجرد وجود هذه المؤسسة يكون قد حقق هدفه ويحدث أثراً واضحاً .

وفي مجال الخدمات الصحية نجد في الآونة الأخيرة ، وخاصة بعد قيام جامعة شندي وكلية الطب والعلوم الصحية ، أن هنالك تطوراً ملحوظاً في الخدمات الصحية من حيث الكم والكيف ، فقد زاد عدد المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات العلاجية في المدينة وفي الريف ، كما تم تدريب الكوادر الطبية على كافة مستوياتها إبتداءً من المعاونيين والممرضين والسسترات والمساعدين الطبيين والأطباء . حتى أن منطقة شندي أصبحت قبلة للمرضى من أماكن مختلفة في ولاية نهر النيل ، إذ يقصدون مستشفى المك نمر الجامعي الذي يجدون فيه العناية الفائقة ، وقد تطورت وتعددت أقسامه حتى بلغت سبعة عشر قسماً وهي الباطنية – والأطفال – والجراحة العامة – والمسالك البولية – وجراحة العظام – وقسم الأذن والأنف والحنجرة – وقسم العيون – وقسم النساء والتوليد – وقسم الأمراض الجلدية – وقسم المناظير – وقسم الأسنان – والمختبرات وقسم الكلى – ويضم أكثر من ثلاثين أخصائياً بالإضافة للمتعاونين وأكثر من عشرين طبيباً عمومياً وذلك حسب ماورد في تقرير رئيس الجامعة في يونيو 2007م.

كما أن محلية شندي قد استفادت من الخدمات التي تقدمها الجامعة في رعاية بقية المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات العلاجية ، والجدول رقم (5) يوضح ذلك.

جدول رقم(5)المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات العلاجية بالمحلية :

الوحدات الإدارية	مستشفى	مركزصحي	وحدة علاجية	المجموع	النسبة %
مدينة شندي	3	8	–	11	9,%16
ريفي شندي	4	15	10	29	%44,6
كبوشية	1	5	6	12	%18,4

حجر العسل	2	5	6	13	%30,1
المجموع	10	22	22	65	%100

المصدر : إدارة الرعاية والتنمية الاجتماعية شندي

ومن خلال الجدول أعلاه ، يتضح لنا أن الخدمات الصحية قد شملت كل الوحدات الإدارية بالمحلية ولم تخل وحدة إدارية من مستشفى وعدد من المراكز الصحية وعدد أكبر من الوحدات العلاجية ، الأمر الذي أتاح للمواطنين هذه الخدمات في أماكن سكنهم مما أسهم في حدوث تغير اجتماعي عن طريق تقديم خدمات ، كان المجتمع يفتقر إليها ، علماً بأن غالبية المواطنين ليس لديهم الموارد المالية الكافية فكانوا لايستطيعون تحمل أعباء علاج مرضاهم ، حتى يتقدم بهم المرض إلى درجة يصعب علاجه ، وكثيراً ما كانوا يلجأون للوصفات البلدية والشعوذة .

ولكن بعد قيام هذه المنشآت الصحية أثرت على الأنماط السلوكية السائدة ، وقللت من معدلات الوفيات ، ومجمل القول بأن هنالك تغيراً حدث في إتجاهين هما:-

تسهيل الخدمات الصحية وإتاحتها لكل أفراد المجتمع وبتكاليف زهيدة ، بالإضافة إلى التغير الذي حدث في اتجاهات المواطنين نحو العلاج وأهميته .

4-9 المنشآت الأخرى :

قبل عقدين من الزمان تم ربط ، مدينة شندي بمدينتي الخرطوم جنوباً وعطبرة شمالاً بشارع أسفلت أطلق عليه اسم (شارع التحدي) وذلك لأنه تم بالعون والجهد الذاتي للمجتمع ، وقد ساهم هذا الطريق كثيراً في حل كثير من المشكلات واختصر الوقت والجهد . كما تم تغيير شبكة الكهرباء فشملت كل أنحاء محلية شندي في المدينة وكل قرى الريف على إطلاقها . كما تم حفر آبار ارتوازية للمياه الجوفية ، بكل القرى فليس هنالك قرية تخلو من وجود بئر وصهريج وأحياناً أكثر من ذلك .

أما في مجال الإتصالات فإن منطقة شندي شأنها شأن المناطق والمدن الأخرى تنعم بكل قنوات الاتصالات وكل شركاتها مما سهل كثيراً من الأعمال .

أما الإنجاز الأكبر فهو الكبري الذي يربط بين محليتي شندي والمتمة (كبري البشير) والذي انتهى فيه العمل تماماً في مايو 2009م . ويعد هذا الجسر أكبر إنجاز يتم في هذه المنطقة وأعظم إنجاز لأنه يربط محلية المتمة بمحلية شندي ، وفي ذلك فوائد – إجتماعية ، وإقتصادية ، وأمنية ،

ويعتقد المراقبون والمحللون الاقتصاديون أن هذه المنطقة ستشهد طفرة كبرى في مجال الاقتصاد في المستقبل القريب بفضل هذا المشروع الكبير .

4-10 الثقافة :

إن ثقافة أي مجتمع تنبع من بيئته ومعتقداته ، ويظهر أثر البيئة في قول العلامة ابن خلدون " صف لي بيئة قوم أصف لك طبائعهم " فالثقافة هي ذلك الكل المركب والمعقد ، والذي ينبني على الصفات الشخصية للفرد من خلال تعامله مع الجماعة .

ومجتمع مدينة ومحلية شندي كسائر مجتمعات السودان ، وخاصة الشمالية ، له سماته الشخصية المشتركة كما له سماته الشخصية المميزة له ولثقافته وقد أورد التجاني مصطفى (1995 :95) في مقاله بعنوان عوامل تشكيل الشخصية القومية السودانية في مجلة التأصيل العدد الثاني مايلي :-

" ليس من السهل تحديد سمات الشخصية القومية السودانية في إيجاز لأن ذلك يحتاج لسفر بأكمله ولكن فيما يلي بعض الخصائص التي تميز بها السودانيون عن غيرهم من شعوب المنطقة . فقد عرف السودانيون بعشقهم للحرية وكراهيتهم للإستكبار والإذلال والتعالي والعنجهية وانتهاك الكرامة . ودونكم شاهداً قصة الملك نمر التي أصبحت أشهر من أن تروى ولكنها تقف دوماً رمزاً لشموخ وعزة الشخصية السودانية وعدم تفريطها في شرفها وكرامتها "

وبناءً على ماورد ، وما هو ملاحظ فإن قصة الملك نمر تتكرر في هذا المجتمع في حياته اليومية ، وينعكس ذلك حتى في الغناء . علماً بأن هذه المنطقة اشتهرت بالغناء ، ويقال أن أول من نقل الغناء من هذه المنطقة إلى العاصمة قبل الحقيبة هو محمد ود الفكي من كبوشية – وأن غناءهم أشبه بمعلقة عمرو بن كلثوم التي مجد فيها نفسه وقومه واعتد بهم وتحدى بهم الآخرين، وأن حماقة الملك نمر كحماقته حينما قتل عمرو بن هند في القصة الشهيرة التي تناقلتها الروايات.

وينعكس أثر الشخصية في الغناء وذلك باستخدام المفردات القوية سواء كانت تعبر عن أمراض أو حيوانات مفترسة أو شخصيات تاريخية كعنترة وأبو زيد الهلالي والدود النتر والأسد المربعن والجدري ....إلخ .

وهذا يدل على أن هذا المجتمع يحب الحرية ويبالغ فيها كما يعتد بنفسه ويثق فيها مطلقاً .

– هذا استعراض شامل ومختصر بطبيعة هذه المنطقة وهي منطقة شندي وطبائع أهلها، وقد حاول الباحث إيراد ذلك حتى يستطيع الإنسان أن يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل .

لأن الحاضر ما هو إلا نتاج للماضي ويصعب أن تفهم حاضر الشئ دون فهم ماضيه ، وقد فطن لذلك العلامة عبد الرحمن بن خلدون(1991 :12) حينما شاهد أن الظواهر الإجتماعية لا تثبت على حال واحدة ، بل تختلف أوضاعها باختلاف المجتمعات ، وتختلف في المجتمع الواحد باختلاف العصور ، وقد أورد في مقدمته " إذا لم نقس الغائب من الأخبار بالشاهد منها ، والحاضر بالذاهب ، فربما لا يؤمن فيها العثور ومزلة القوم والحيد عن جادة الصدق " .

وعليه فإن هذه هي صورة المجتمع ، والذي يتكون من عناصر متباينة ومتداخلة تتجسد فيها كل الصفات الاجتماعية من البدوية والريفية والحضرية ، والتي شكلت مزيجاً أثر فيه أيضاً تباين الأعراف وتباين الطبائع ، ولكنه في نهاية الأمر أصبح هو مجتمع محلية شندي .

الفصل الخامس
تحليل البيانات

الفصل الخامس
تحليل البيانات

5-1 محاور الإستبيان

5-2 الإختبار الأولي للاستبيان

5-3 طريقة إختيار العينة

5-4 طريق توزيع الاستبيان

5-5 تحليل الاستبيان

5-6 بيانات عن العلاقة بالجامعة

5-7 المحور الثالث المجال الاقتصادي

5-8 المحور الرابع المجال الاجتماعي والقيم

5-9 المحور الخامس في المجال الثقافي

5-10 العلاقة بين المتغيرات وتأثيرها على بعضها البعض

5-11 نتائج بعض المقابلات ودراسات الحالة

5-1 محاور الاستبيان:

قام الباحث بتصميم استبيان حول (أثر جامعة شندي في التغير الاجتماعي للمجتمع المحلي) مكوناً من ثلاث وستين سؤالاً يرى أنها تغطي الموضوع من جميع جوانبه وذلك على ضوء الفروض الست ، ومن ثم قام بعرضه على المشرف الذي قام بدوره بإبداء كثير من الملاحظات وإجراءبعض التعديلات في تركيب وصياغة وفكرة الأسئلة. وبعد تعديله وتنقيحه تم عرضه للمرة الثانية على المشرف الذي أجازه ، ووجه بعرضه على مختصين في علم الاجتماع وذلك لتحكيمه وتتبع أهمية التحكيم في ما أورده (عبد الله زيد : 2007 : 89) " لكن عملية التحليل التي تسبق وضع الاختيار هي بشكل أساسي عملية منطقية تعتمد على الاجتهاد الشخصي لواضع الاختبار ، وتظل الحاجة إلى رأي مختصين وخبراء ، حول سلامة نتائج التحليل ، وملاءمة الفقرات من حيث بنيتها وصياغتها وتوافقها مع الأحداث التي وضعت لقياسها ، هنا يأتي دور الخبراء والمختصين "كمحكمين يطلب منهم أن يعطوا أحكامهم عن مراحل إعداد الاختبار . وبالفعل تم عرضه على عدد من الأساتذة المختصين والذين أبدوا ملاحظاتهم ، وبعد تعديله وتنقيحه أصبح مكوناً من ثمانية وأربعين سؤالاً .

وبتوجيه من المشرف قام الباحث بطرح الاستبيان على عينه مكونه من خمسة عشر شخصاً تم اختيارهم عشوائياً . وذلك للإختبار الاولي. وقد راعى الباحث أن تكون

هذه العينة طبقية بحيث تشمل كل المستويات المتباينة سواءكانت أكاديمية أو عملية . بحيث تمثل كل الفئات ذات العلاقة الوثيقة بالجامعة .

وقد اشتمل الاستبيان على خمس محاور وكل محور يمثل جانباً معيناً يخدم فرضيات البحث على النحو التالي :

5-1-1 المحور الأول ويشمل بيانات أولية متعلقة بالاسم والنوع ومكان الميلاد والسكن والمستوى التعليمي والمهنة وقد ضم إثني عشر سؤالاً تتعلق بالجوانب الشخصية للمبحوث .

5-1-2 أما المحور الثاني فقد اشتمل على ستة أسئلة تضمنت بيانات عن الجامعة . وعلاقة الفرد المبحوث بها وآراءه واتجاهاته ومدى الاستفادة من خدمات الجامعة .

5-1-3 أما المحور الثالث فقد اشتمل على بيانات اقتصادية وقد احتوى على اثني عشر سؤالاً، وهذا يدل على أهمية الاقتصاد ومدى إرتباطه بالمجتمع وأراد الباحث في هذا المحور ابراز العلاقة القوية للاقتصاد في التغير الاجتماعي وكذلك في الحراك الاجتماعي . ودوره في رسم خريطة المجتمع وفق التغيرات المضطردة والسريعة.

5-1-4 أما المحور الرابع فقد تكون من ثمانية أسئلة ناقشت المجال الاجتماعي والقيم الاجتماعية . وقد تضمن هذا المحور أسئلة لقياس إتجاهات الرأي العام وربط ذلك بالقيم الدينية . لا سيما وأن المجتمع الذي أجريت فيه الدراسة هو مجتمع اسلامي تحكمه أسس وضوابط دينية محددة .

5-1-5 أما المحور الخامس فقد اشتمل على تسعة اسئلة تناولت المجال الثقافي مع ربط ذلك بعملية التعليم والتعلم ومدى أهميتها وتأثيرها في تكوين اتجاهات سالبة أو موجبة . مع اشتمال هذا المحور لسؤال أخير أراد فيه الباحث ترك المجال لأفراد العينة للإدلاء بآرائهم حول الجوانب التي لم تتضمنها الأسئلة وذلك للتعبير بحرية عن آرائهم في قيام الجامعة وبرامجها ومحاسنها ومساوئها وكل ما يمكن أن يقوله الفرد عن الجامعة .

5-2 الإختبار الأولي للاستبيان:

قام الباحث بجمع الاستمارات الخمسة عشر بعد توزيعها وتم تفريغها ووجد أن أفراد العينة تعاملوا مع الأسئلة بكل دقة وصدق وواقعية وقاموا بالاجابة على كل الأسئلة وهذا يعتبره الباحث مؤشراً جيداً حيث أن هذا الاستبيان يمكن التعامل معه بدون أي حساسية أو تحفظ لا سيما وأن أسئلته واضحة ومحددة ولا تحتوي على إجابات حرجة وذلك يضمن واقعية الاجابات وصدقها .

وعلى إثر ذلك توصل الباحث على أرقام ذات دلالات ومؤشرات حول أثر جامعة شندي في التغير الاجتماعي للمجتمع المحلي. وقام بعرض النتائج التي توصل اليها على المشرف .وبعد ذلك قام المشرف بإجازة الاستبيان في صورته النهائية بعد أن استوثق من تصميمه وترتيب أسئلته وفائدتها للبحث . وطلب أن يطرح هذا الاستبيان على عينة عشوائية طبقية تمثل كل فئات المجتمع .

وبنظرة الباحث لمجتمع شندي رأى أن تكون العينة ممثلة لكل أحياء المدينة ومناطقها المختلفة مثال(دواوين الحكومة ـ السوق...الخ) وبالتالي فقد كانت العينة مكونة من ستمائة شخص من الجنسين .

3-5 طريقة اختيار العينة:

يقول عبد الله زيد(2007: 116):(إن صحة الاستنتاجات تعتمد على مدى تمثيل العينة للمجتمع المستمدة منه غير أننا في كثير من الاحيان نتوقع أن يكون هنالك إختلافاً بين العينة والمجتمع ، وهذا الاختلاف ناتج عما يسمى بأخطاء المعاينة.وعادةً ما يصعب تقدير قيمة هذا الخطأ . لأن معالم المجتمع لا تكون معروفة ولكن يمكن تقدير الخطأ من إعادة اختيار عينات بنفس الحجم من المجتمع الاحصائي).

ولكل ذلك رأى الباحث أن يتحرى الدقة حتى لا تحدث مثل هذه الأخطاء.

ولذلك قام الباحث بإختيار عينة الدراسة إختياراً دقيقاً راعى فيه صدق العينة وتمثيلها للمجتمع حيث أن مجتمع المدينة موزعاً على أربعة وعشرين مربعاً بالاضافة لمنطقة السوق . فاختار عشرين شخصاً من كل مربع ليصبح عدد أفرادالعينة ستمائة شخص راعى فيها الباحث الناحية الطبقية حيث ضمت العينة كل قطاعات المجتمع وشرائحه من معلمين وموظفين وعمال وتجار وزراع وأعمال حرة ـ كما راعى

الباحث أن يكون عدد الذكور في هذه العينة مساوٍ لعدد الاناث ـ ومن ثم قام بطرح الاستمارات بالطريقة العشوائية البسيطة حسب الطبقات التي اختارها .

5-4 طريقة توزيع الاستبيان:

وبعد التأكد من الاستبيان في صورته النهائية إختار الباحث مجموعة من معلمي مرحلة الأساس بمدارس التدريب ممن لهم خبرة في ذلك واستعان بهم كجامعي بيانات واعتمد عليهم في مساعدته على توزيع الاستبيان على العينةالمحددة في الأماكن المحددة .

ومن ثم قام بجمع هذه الاستمارات وكان المرتجع منها 568 بنسبة 94,6% من العينة المقصودة حيث أن هنالك اثنين وثلاثين إستمارة لم يتم ارجاعها وذلك لأسباب متعلقة بأفراد العينة وبجامعي البيانات ، وهذه متوقعة في أي استبيان يتم طرحه ، ويرى الباحث أن هذا المرتجع من صحائف الاستبيان يمثل نسبة عالية ولا يؤثر على حجم العينة حيث توقع أن تأتي نفس النتائج المتوقعة.

وقد استعان الباحث ببعض مساعدي التدريس والأساتذة في تفريغ هذه الاستمارات ووضعها في جداول بعد أن شرح لهم طريقة التفريغ على حسب ترتيب الأسئلة ومحاورها ونوعها.

5-5 تحليل البيانات:

مما سبق يمكن القول بأن العينة الصغيرة التي تم إختيارها أولاً من خمسة عشر شخصاً يمثلون قطاعات مختلفة قد أفادت كثيراً في وضع مؤشرات للنتائج التي يمكن أن يصل إليها الباحث حسب التوقعات . كما أنها رسمت خطاً لتسير عليه الدراسة في الاتجاه الصحيح وقد جاءت النتائج النهائية للإستبيان مقاربة لنتائج المجموعة الأولى وكانت على النحو التالي:

5-5-1 البيانات الأولية:

النوع والسن

جدول رقم (6)

النوع	العدد	النسبة
ذكر	292	%51,4

أنثى	276	%48,6
المجموع	568	%100

وكما سبق ذكره فقد تم توزيع استمارات الاستبيان بالتساوي بين الجنسين بواقع ثلاثمائة إستمارة للذكور ومثلها للاناث إلا أن نسبة الاناث قلت عن نسبة الذكور وذلك لنقص المرتجع في صحائف الاستبيان التي وزعت على الاناث . إلا أن الباحث يرى أن هذا الفرق بين النسبتين الموضحتين على الجدول لا توثر كثيراً لأن هذه النسب متقاربة جداً.أما السن فتتضح من الجدول أدناه:

جدول رقم (7)

فئات السن	39-30	49 -40	59-50	60 فأكثر	لم يحددوا	العدد الكلي
العدد	142	218	112	53	43	568
السن	%25	%38.4	%19.7	%9.3	%7.6	%100

وإذا تأملنا بيانات الجدول (7) نجد أن هنالك أربعة فئات عمرية أساسية وقد حدد الباحث هذه الفئات من الأدنى إلى الأعلى وفق متطلبات قياس التغير الذي يعتمد في هذا البحث على فئات عمرية بعينها ممن يستطيعون بالفعل معرفة المتغيرات ومواكبتها فكانت أقل فئة هي عمر ثلاثين سنة فما فوق وهؤلاء كلهم كانوا في سن الدراسة الجامعية حينما أسست جامعة شندي وبالتالي أصبحوا مواكبين للتغيرات وهؤلاءكانت نسبتهم 25% أما الفئة الثانية فقد شكلت أعلى نسبة وهي 38.4% والفئة الثالثة 19.7% والرابعة 9.3%.

غير أن هنالك ثلاثة وأربعين فرداً لم يكتبوا أعمارهم ولكن من المؤكد أنهم كلهم فوق الثلاثين وذلك لأن الاستبيان أصلاً لم يشمل الأشخاص دون الثلاثين لأن مقتضيات مقياس التغير لا تقل عن عشرة سنوات حيث تمثل هذه الفئات جانب الخبرات.

5-5-2 الميلاد بالمدينة:

وجد الباحث أن نسبة 74.3% من أفراد العينة ولدوا بالمدينة وعددهم 422 وأن نسبة 25.7% ولدوا بالريف داخل اطار محلية شندي وعددهم 146 وهؤلاء تقريباً يمثلون $\frac{3}{4}$ العينة بينما تمثل الفئة الأولى $\frac{1}{4}$ العينة . الأمر الذي يجعل

من هذه العينة مقياساً صادقاً لمواكبة التغير لا سيما وأن من ولدوا بالريف يقطنون الآن المدينة وقد أتوا في فترات متفاوتة تراوحت بين خمس سنوات بنسبة 12.9% و94 منهم قضوامن 10–14 سنة أي بنسبة16.5% و401 قضوا أكثر من 15 سنة وهؤلاء بنسبة 70.6% .

ويمكن القول بأن هذه العينة متماثلة ـ وكما يذكر معن (1997: 188) إن موضوع العينة يعني إنعكاساً شاملاً لصفات مجتمع الأصل . إنما بشكل مصغر ويعني أيضاً نسبة ثابتة مأخوذة من مجتمع الأصل وهذه النسبة تساعد الباحث بالوصول إلى مجتمع الدراسة).

ومن كل ذلك يتضح أن عامل الاستقرار بالمدينة اشترك فيه كل أفراد العينة وإن تباينت السنوات ولكن هذا التباين ليس بالتباين المخل وإنما تمثل أربعة عقود متتابعة.

5–5–3 المستوى التعليمي والمهنة :

وهذان يمثلان عاملان مهمان في قياس التغير علماً بأن المتعلمين هم وحدهم الذين يستطيعون التعامل مع الاستبيان . ويقول معن (1997: 216) إن عملية جمع المعلومات تخضع لعدة عوامل متفاعلة مع بعضها البعض ومؤثرة على طريقة الباحث في جمع المعلومات).

فالمستوى التعليمي هو العامل المهم والأساسي في جمع المعلومات عن طريق الاستبيان وأن هذا المستوى له علاقة بالمهنة .

فكثير من المهن يمثل فيها المستوى الأكاديمي عاملاً أساسياً حيث أن التوظيف في المؤسسات العامة والخاصة يحتاج لمؤهلات علمية تتناسب مع طبيعة وحجم ومسئولية المهنة وبالتالي حاول الباحث الربط بينهما.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (8)

المستوى التعليمي	العدد	النسبة	المهنة	العدد	النسبة
تعليم أساسي	105	%18.5	معلمين	219	%38.6
تعليم ثانوي	244	%43	موظفين	82	%14.4

تعليم جامعي	187	%32.9	أعمال تجارية متنوعة	189	%33.3
فوق الجامعي	32	%5.6	أعمال حرة	78	%13.7
المجموع	568	%100	المجموع	568	%100

والملاحظ أن مستويات التعليم انحصرت في أربعة مستويات ولكل مستوى نسبته ومدلولاته . كما أن المهنة انحصرت أيضاً في أربعة مستويات ولكن الباحث راعى أن تكون كل المهن ممثلة فمثلاً في قطاع المعلمين نجد أن المعلمين في كل المراحل وكذلك الموظفين في معظم القطاعات العامة والخاصة أما الأعمال التجارية المتنوعة فقد شملت أصحاب البوتيكات والبقالات والعطارات والخضر والفاكهة والصيدليات....الخ) كما شملت الأعمال الحرة العاملين في المؤسسات والعاملين في الأسواق (اليومية) والمطاعم وعربات الأجرة والمواصلات ،وذلك لعلاقتهم الوثيقة بالحياة اليومية للجامعة وطلابها ولإظهار الآراء المتباينة الطبقية وتنوع الخدمات التي يقدمها أفراد العينة.

5-5-4 عدد سنوات المهنة والمهنة السابقة:

أما عدد السنوات التي قضاها كل منهم بالمهنة فإن هنالك 73 فرداً بنسبة 12,9% قضوا في مهنتهم أكثر من خمس سنوات إلى تسع سنوات والفئة الثانية وعددها 94 بنسبة 16.5% فقد قضت في المهنة أكثر من عشر سنوات إلى أربعة عشر سنة ، أما الفئة الثالثة وهي السواد الأعظم وعددها 401 فرداً بنسبة 70.6% فقد قضوا في مهنتهم أكثر من خمسة عشر سنة . ويرى الباحث أن معظم أصحاب العينة ذوي خبرة ودراية وتجربة ، وعلاقة قديمة وممتدة مع طلاب وأساتذة وعمال وموظفي الجامعة.

فإذا كان عمر الجامعة حتى الآن خمسة عشر عاماً فإن معظم أفراد العينة قد واكبوا بداية هذه الجامعة واستمروا في مهنهم المختلفة يتعاملون ويلاحظون ويرقبون التغير اليومي الذي يطرأ على النسق الاجتماعي الذي يؤثر في بعضه ولسنوات عديدة وذلك من واقع تأدية كل منهم لوظيفته.

وقد أورد صلاح (1982: 32) أن تيماشيف قد حدد النسق الاجتماعي بأنه نسقاً حقيقياً تؤدي أجزاؤه فيه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيته وأحياناً لاتساع

نطاقه وتقويمه ومن ثم تصبح الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحوما، وبالتالي يمكن النظر إلى المجتمع باعتباره نسقاً مترابطاً ويشمل وظائف متباينة فإرتباط هذه العينة من المجتمع أصبحت تشكل كلاً مترابطاً مع مجتمع الجامعة .

وهذا بالطبع يزيد من درجة صدق وموثوقية وصحة البيانات والآراء التي يدلون بها وبالتالي تجعل البحث يسير في منحاه المرسوم له.

ولاتنفك المهنة السابقة عن المهنة الحالية فقد وجد الباحث أن 153 من أفراد العينة كانت لهم مهن سابقة وذلك بنسبة 26.9% ولكنها لم تخرج من إطار أنها كانت داخل المجتمع وأن 415 فرداً لم تكن لهم مهن سابقة ونسبتهم 73.1% وهي بنسبة 3:1 . وقد يكون لوجود الجامعة أثر في تغيير هذه المهنة وذلك حسب متطلبات واحتياجات السوق وحسب ماتدره المهنة من عائد للشخص وهذه النسبة التي كانت لها مهن سابقة. كان توزيعها كالآتي:

جدول رقم (9)

المهنة السابقة	العدد	النسبة من العينة الكبيرة
وظيفة حكومية	59	16.7%من العينة كلها
عمل تجاري	24	%4.3
زراعة	17	%3.0
أعمال حرة	15	%2.6
ليس لديهم مهنة سابقة	417	%73.4

والملاحظ أن 95 من عدد 153 أي نسبة 16.7% من العينة كلها وبنسبة 62% من الذين غيروا مهنتهم وهؤلاء يمثلون أغلبية للذين غيروا مهنتهم فقد التحقوا بأعمال أخرى بعد تخليهم عن الوظيفة الحكومية وغالبيتهم كان بسبب التقاعد الاجباري أي أنهم وصلوا سن المعاش.

5-5-5 تاريخ السكن بالمدينة :

وقد قصد الباحث من هذا السؤال معرفة خصائص هذه المجموعة حيث أن القادم من الارياف يواجه بعض الصعوبات في التكيف مع البيئة الجديدة خاصة وأن للريف والبادية وحتى المدن الأخرى معايير وقواعد للسلوك قد تختلف كثيراً أو قليلاً فكان أن وجد أن 422 من أفراد العينة وبنسبة 74.3% هؤلاء يقطنون المدينة منذ ميلادهم وأن 111 وبنسبة 19.5% قد قضوا أكثر من عشرة أعوام بالمدينة وهؤلاء بالطبع قد تلاءموا مع البيئة وغيروا في نمط سلوكهم واستهلاكهم وثقافتهم العامة أما الفئة الثالثة وهي 35 بنسبة 6.2%هؤلاء قضوا من خمسة إلى عشرة سنوات . ورغم أن هذه الفئة تعد نسبياً جديدة على مجتمع المدينة إلاأنها فئة محدودة ولا تؤثر كثيراً، هذا بالاضافة إلى أن فترة الخمس سنوات قد تكون كافية جداً لأن تأخذ هذه الفئة نفس الصفات التي يحملها مجتمع المدينةوبالتالي فإن هذه العينة متجانسة . لا سيما إذا ربطنا ذلك بالسؤال رقم (12) الذي يليه مباشرة وهو مكان تسكنه قبل المدينة فقد كان 49 منهم يقطنون في مدن أخرى وبالتالي فإن هؤلاءقد مارسوا الحياة المدنية وأن 97 أتوا من الريف ، وقبل أن ينتقلوا للمدينة كانت حياتهم مرتبطة بها حيث أنهم يتسوقون فيها ويعتمدون في كل احتياجاتهم عليها وبالتالي يواكبون كل ما يدور وما ينشأ في الحياة المدنية .علماً بأن هنالك استجابة ثالثة وهي (البادية) وعلى حسب إجابات العينة فلا أحد قدم من البادية .

كما يمكن القول بأن مدينة شندي في الآونة الأخيرة شهدت هجرات من الريف والمدن الأخرى وذلك لأسباب كثيرة أهمها تأمين فرص التعليم للأبناء حيث أنه أصبح متاحاً في المدينة أكثر من الريف، وكذلك لزيادة الدخل لأن فرص العمل بالمدينة أكبر خاصةً بعد الفرص التي أحدثتها الجامعة في مختلف المجالات بالاضافة للخدمات التي تقدمها المرافق العامة بالمدينة وذلك للإستفادة من هذه الخدمات ولضمان الاستقرار .

وعموماً فإن العدد الموجود بالمدينة والمهاجر إليها داخل هذه العينة يمثل فئة متجانسة ذات خصائص مشتركة لا تختلف كثيراً .

وخلاصة القول أن بيانات المحور الأول والتي قصد منها الباحث الاستدلال على تجانس العينة وتمثيلها لكل المستويات والقطاعات ساعدت كثيراً في وضع مؤشرات هامة وأساسية للمنهج الذي يسير عليه الباحث.

5-6 المحور الثاني

بيانات عن العلاقة بالجامعة :

وهذا المحور اشتمل على ست أسئلة قصد بها الباحث محاولة إيجاد علاقة بين عينة الدراسة وبين مجتمع الجامعة ـ خاصة وأن هذه العينة هي التي تحدد أثر وجود الجامعة على المجتمع فلا بد أن تظهر هذه العلاقة بأي شكل من الأشكال .

5-6-1 فقد أكدَ 478 فرداً من العينة بنسبة 82.2% بأنهم يذهبون للجامعة وهذا يدل على علاقتهم الوثيقة ومعرفتهم بالجامعة وأن 66 فرداً بنسبة 11.6% أدلوا بلا وأن 24 فرداً بنسبة 4.2% تركوا الاجابة فارغة ولم يضعوا عليها علامة وذلك إما لعدم دقتهم في ملء الاستمارة أو لترددهم ولكنهم لا يمثلون نسبة إحصائية مؤثرة.

وأن نسبة الذين يزورون الجامعة مع اختلاف علاقتهم بها وعدد مرات الزيارة إلا أنه يمثل غالبية العينة وبالتالي يمكن القول بأن هذه العينة على دراية تامة بهذه الجامعة كمؤسسة موجودة في المجتمع لا تنفك عنه ولا ينفك عنها.

5-6-2 وكان محور السؤال هنا عن سبب ذهابه للجامعة فإما أن يكون يعمل بها أو أن يكون زائراً لها زيارة خاصة وهذه تشمل (الدراسة . زيارات الأقارب الاغراض الخاصة ...الخ) ومن واقع إجابات أفراد العينة التالية:

جدول رقم (10)

سبب الذهاب للجامعة	العدد	النسبة
أعمل بها	47	%8.3
زيارات خاصة	431	%75.9
لم يجيبوا	90	%15.8
العدد الكلي	568	%100

يلا حظ أن نسبة العاملين بها 8.3% وقد راعى الباحث في اختيار العينة أن تكون هذه النسبة التقريبية مقصودة وذلك حتى لا تؤثر الأخطاء الذاتية وأخطاء التحيز فإذا زادت النسبة عن 10% حسب ما يرى الباحث فإن التحيز لبرامج الجامعة من العاملين بها يكون واضحاً ولذلك كانت هذه النسبة مقصودة . أما الذين يذهبون للأغراض المختلفة فيشكلون السواد الأعظم وهذه نسبة طبيعية وكان يمكن لها أن تزيد لولا أن 15.8% لم يجيبوا ويرجع ذلك كما أسلفنا لعدم دقتهم في ملء الاستمارة.

5-6-3 ويأتي السؤال رقم 15 والثالث في المحور ليربط بين الأسئلة السابقة وليفسر أيضاً قوة العلاقة بين هؤلاء الأشخاص وبين الجامعة فهل هي علاقة مصلحة دراسية له ولأفراد أسرته ؟ وهذه غالباً ما تنتهي بإنتهاء الهدف وهو تخرج الأبناء والأقارب . أم هي علاقة أزلية ممتدة لأسباب أخرى غير مرتبطة بالفائدة الدراسية وإنما قد ترتبط بأهداف أخرى. ويلاحظ أن 97 من أفراد العينة وبنسبة 17.1% أثبتوا أن لهم من يعولوهم طلاب بالجامعة وأن 435 وبنسبة 76.6% أجابوا بلا وهذا يدل على أن علاقتهم بالجامعة لأهداف أخرى بينما أن هنالك 36 فرداً يمثلون 6.3% لم يجيبوا أصلاً.

ومن واقع هذه الاجابات تظل علاقة المواطنين أو أفراد المجتمع علاقة مبنية على أهداف مختلفة ، وهذه الأعداد والنسب قد تتغير بتغير الزمن وبتغير العينة . ولكنها في واقع الأصل تمثل نوعاً من العلاقة بين الجامعة والمجتمع لا تنتهي أبداً.

5-6-4 ويرتبط السؤال رقم 16 في الاستبيان والرابع في هذا المحور بالسؤال الذي سبقه فإذا كانت الاجابة بنعم فما نوع علاقة هؤلاء الذين تعولهم ولما كان العدد الذي أجاب بنعم 97 فإنه قد توزع على النحو التالي:

25 أبناء وذلك بنسبة 4.4% من العينة كلها وبنسبة 25.8%من الذين أجابوا بنعم

36 بنات وذلك بنسبة 6.3% من العينة كلها وبنسبة 37.1% من الذين أجابو بنعم

8 أزواج وذلك بنسبة 1.4% من العينة كلها وبنسبة 8.5% من الذين أجابوا بنعم 28 آخرون وذلك بنسبة 4.9% من العينة كلها وبنسبة28.6% من الذين أجابوا بنعم.

ومما لاشك فيه فإن العلاقات المتشابكة في الأسر الموجودة في المجتمعات المحلية على مستوى المجتمع الكبير تظل علاقات واسعة وممتدة ومتداخلة علماً بأن مجتمع مدينة شندي مجتمع تقليدي تسيطر عليه الأسرة الممتدة وهذا يجعل بالضرورة دائماً وجود روابط دم بين أفراد المجتمع وطلاب الجامعة فلا تخلو أسرة من هذه العلاقة سواء كان ذلك حاضراً أو مستقبلاً.

5-6-5 ولمعرفة مدى قوة علاقة أفراد العينة بما يدور في الجامعة جاء السؤال رقم 17 وهو كيف تتعرف على أخبار الجامعة ، وقد وضع الباحث أربعة خيارات يعرضها في الجدول الآتي:

جدول رقم (11)

الاستجابات	أذهب بنفسي	من الأصدقاء والأقارب	من الأبناء	من مصادر متعددة	المجموع
التكرار	317	29	64	158	568
النسبة	%55.8	%5.1	%11.3	%27.8	%100

ومما يتضح جلياً أن كل أفراد العينة تتابع أخبار الجامعة متابعة جيدة ويظهر ذلك في أن 317 منهم بنسبة 55.8% يذهبون بأنفسهم للجامعة ويتعرفون على أخبارها ويمثلون المصدر الأول لأنفسهم وبالتالي فإن كل ما يعرفونه عن الجامعة يعتبر موثوقاً به لأن هذه المعرفة قامت على الاتصال المباشر دون وسيط . كما أن هنالك 29 منهم وبنسبة 5.1% يتعرفون على أخبارها من أصدقائهم وأقاربهم ، وهذا يلقي بظلاله على تحليل وتفسير هذه الأخبار ويدخل في ذلك درجة صدق القريب أوالصديق ومدى ثقة الشخص فيما يورده له من أخبار واعتماده عليه كمصدر . وهنالك 64 منهم يتعرفون عليها من خلال أبنائهم ونسبتهم 11.3% ويتوقف ذلك

على المام الفرد بما ينقله اليه إبنه وحسب تجربته معه في بقية شئون الحياة لا سيما وأن هؤلاء الأبناء نتاج طبيعي للتنشئة الاجتماعية التي كان الأب فيها عاملاً مؤثراً.
و 158 منهم بنسبة 27.8% يعتمدون على مصادر متعددة وهؤلاء قد لايكون لهم أبناء أو أصدقاء يترددون على الجامعة أو ربما لأسباب أخرى يثقون في المصادر الأخرى لجمع معلوماتهم عن الجامعة.
وكل هذه الوسائط تمثل عنصراً فعالاً وهاماً لأفراد العينة كمصادر لجمع البيانات وبالتالي تؤثر في آرائهم وانطباعاتهم نحو الجامعة وبرامجها.
ومحاولة لإبراز ذلك قام الباحث بطرح السؤال رقم 18 والذي يلي هذا السؤال كسؤال أخيرللعلاقة بالجامعة ومدى الفائدة منها.
5-6-6 هنالك إجماع بدرجة كبيرة حول إجابة السؤال هل ترى أن قطاعات المجتمع قد استفادت من الجامعة بأي صورة من الصور؟ .
وكانت الاجابة إما نعم أو لا فالذين أجابوا بنعم 554 بنسبة 97.5 %ومع وضوح هذه النسبة يظل السؤال المطروح هل استفاد المجتمع من الجامعة؟ أم لا؟ وأي نوع من الاستفادة؟. ولأن الباحث لم يحدد نوع الاستفادة كانت النسبة عالية لأن المجتمع يدرك أن هنالك فوائد مباشرة وفوائد غير مباشرة ، وقطعاً فإن وجود الجامعة قد أحدث أولاً الفائدة غير المباشرة، وهذه تستفيد منها كل قطاعات المجتمع وهي فوائد غير محددة فقد تكون مجردة أو محسوسة. وهذه هي النتيجة التي أراد الباحث أن يصل إليها .
أما الذين أجابوا بلا فعددهم 4 فقط ونسبتهم لا تصل للواحد في المائة وهي 7,% وهي لا تذكر ، ويرى الباحث أن هؤلاء الأربعة قد فهموا من هذا السؤال أن الباحث يقصد الإستفادة المباشرة ، ولكن في النهاية لا يؤثر هذا العدد ولا يعني شيئاً . كما أن هنالك عشرة فقط لم يوضحوا رأيهم ونسبتهم 1.8% .
وهذا السؤال ترتبط به عدة أسئلة ترد في المحاور التالية وسيوضح الباحث مدى هذه الفائدة ونوعها حينما يتعرض لهذه الأسئلة في محاورها وخاصة السؤال الأخير رقم 48 والذي أورد فيه كل أفراد العينة تلك الفوائد.

5-7 المحور الثالث

المجال الاقتصادي:

وقد أفرد الباحث هذا المحور في الاستبيان والذي احتوى على إثني عشر سؤالاً هاماً قصد بها توضيح العلاقة بين المجال الاقتصادي وعملية التغير الاجتماعي وأراد أن يقيس بها التغيرات الاقتصادية التي حدثت في المجتمع وذلك لعلاقتها الوثيقة بالتغيرات الاجتماعية حيث أن التأثير متبادل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي فالظروف الاقتصادية تؤثر على الوضع الاجتماعي وكذلك العكس وما التغير الاجتماعي في مجمله إلا هو نتاج لتغيرات وتحولات اقتصادية وهذا يؤكد ما أورده عبد الرحيم تمام(2003: 292) حيث يقول " أن هنالك عدة مداخل تناولت قضية التغير الاجتماعي منها المدخل الاقتصادي ويركز هذا المدخل في الأساس الأول على عملية الانتاج الاقتصادي ويرى أنصاره أن تحسين الظروف الاقتصادية هو الأساس لكل التغيرات الأخرى التي تحدث إنعكاساً لهذا العامل".

ولكل ذلك فإن أهمية ورود أسئلة ذات طبيعة إقتصادية تعمل على إبراز دور هذا المجال في التغير ويتضح ذلك في استجابات أفراد العينة لهذه الأسئلة .

5-7-1 فالسؤال رقم 19(ما كان عليه الناس في معيشتهم هل تغير؟) وطلب الباحث الاجابة بنعم أو لا فقد أدلى 559 منهم بنعم وهذه تشكل نسبة 98.4% وهي أعلى نسبة إجابة في كل أسئلة البحث في مقابل 9 أدلوا بلا ويمثلون 1.6% ومعنى ذلك أن مجتمع شندي قد شهد تغيراً ملحوظاً في المستوى المعيشي ، ويندرج تحت ذلك مدى توفر السلع الأساسية المستهلكة وجودتها وسهولة الحصول عليها من معظم فئات المجتمع سوى كانت ذات دخل كبير أو صغير أو محدود . ويشمل كذلك اسلوب المعيشة نفسها كتحول ثقافي.

إلا أن هذا التغير غير محدد هل إلى الأفضل . أم إلى الأسوأ ؟ ولكن صيغة السؤال ومفهوم التغير دائماً يشير إلى الأفضل والأحسن وبالتالي يمكن القول على ضوء

هذه النسبة أن تقول أن مجتمع مدينة شندي قد عاش تحولاً واضحاً وملموساً في حياته المعيشية فأصبحت أفضل مما كانت عليه نوعاً وأسلوباً وكماً.

5-7-2 ولما كان السؤال عن تغير المعيشة لا يمكن أن يتم إلا إذا حدث تغير في دخل الانسان فكان السؤال رقم 20 ليجيب على هذا وفعلاً كانت هنالك علاقة إرتباطيه حيث أن 496 من أفراد العينة حدث لهم تغير في الدخل وهم يمثلون 87.3% بينما أن هنالك61 وبنسبة 10.7% لم يحدث لهم تغير في دخلهم وأن هنالك 11 لم يجيبوا وهؤلاء يمثلون 1.9%.

فنسبة الذين تغير دخلهم نسبة عالية وطبيعية في ظل وجود مصادر جديدة لزيادة الدخل . وهذه الزيادة إنعكس أثرها المباشر على أن المستوى المعيشي للسكان قد تغير تبعاً للتغير الايجابي في ارتفاع مستوى الدخل ، ونمط الاستهلاك .

وللتأكيدعلى ذلك فقد استخدم الباحث الاسلوب الإحصائي المعتمد على علم الاحصاء والذي ينقسم إلى قسمين هما الاحصاء الوصفي والإحصاء والاستدلالي (الاستنتاجي) حيث أصبح الاحصاء مهماً جداً لمعالجة البيانات والأرقام الاجتماعية يقول عبد الله زيد (2007: 115) " لقد تطور علم الاحصاء من مجرد فكرة للحصر والعد إلى أن أصبح الآن علماً له قواعده ونظرياته، ويعتبر من أهم الوسائل التي يستعين بها الباحث للقيام بالبحث العلمي في ميادينه المختلفة بوجه عام ، وفي ميدان البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية بشكل خاص ، ويمكن القول بأنه العلم الذي يبحث في جميع البيانات وتنظيمها وعرضها وتحليلها واستقراء النتائج واتخاذ القرارات بناء عليها".

وقد استخدم الباحث مربع كاي لتحديد مستوى المعنوية

حيث أن Oi هي القيم المشاهدة

Ei هي القيم المتوقعة

- صيغة الاختبار

$$X^2 = \sum_{i=1} \frac{(oi - Ei)^2}{Ei}$$

ويتم حساب قيمة X السابقة (المحسوبة بمقارنتها بقيمة X الجدولية عند مستوى معنوية معلومة)

حدوث تغير في الدخل

الدخل لم يتغير Oi الفرض العدمي

الدخل تغير Hi الفرض البديل

ومن حساب مستوى المعنوية نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل وهو أن الدخل تغير.

3-7-5 وترتبط إستجابة السؤال رقم 21 بما قبله وهو أنه إذا حدث تغير في الدخل فإلى أي شيئ يرجع هذا التغير هل لتغير العمل ؟ أم لشئ آخر . ولم يطلب الباحث تحديد السبب الآخر لأن القصد من السؤال هو محاولة الربط بين تغير العمل وزيادة الدخل فقط.

وبالنظر لما أدلت به العينة نجد أن 54 منهم بنسبة 9.5% يرون أن زيادة الدخل ناتجة عن تغير العمل وأن 72 منهم وبنسبة 12.7% لم يجيبوا ، وأن 442 وبنسبة 87.8% يقررون أن التغير في دخولهم وإرتفاعها ناتج عن أسباب أخرى . ويرى الباحث من واقع استخدامه للملاحظة اليومية أن أغلب هذه الأسباب الأخرى تنحصر في التوسع في العمل وزيادة الطلب عليه سواء كان خدمات أوسلع وبالتالي لا بد أن يزيد العرض ويزيد الانتاج ومن ثم يزيد الدخل . وإذا حاولنا معالجة هذا التغير إحصائياً يمكن إتباع نفس الطريقة الاحصائية التي تم استخدامها مع السؤال السابق له ، وهو باستخدام مربع كاى لتحديد مستوى المعنوية حيث :

oi هي القيم المشاهدة

Hi هي القيم المتوقعة

وبعد ذلك قام بوضع هذه القيم كما يلي:

- تغير الدخل الناتج عن تغير العمل.

الموافقة	عدم الموافقة

54	442

وبإجراء المعادلة اتضح أن كا^2 الجدولية أكثر من كا المحسوبة فعليه نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدمي أي أن:

أ/ تغير الدخل غير ناتج عن تغير العمل :

وقد يكون هذا مؤشراً إلى أن هنالك رواجاً حدث وغالب الأمر لزيادة عدد أفراد المجتمع وبالتالي زيادة الاحتياجات ويرجع ذلك لعامل الهجرة الذي سبق ذكره ولوجود عدد كبير من طلاب الجامعة والعاملين بها والزائرين لها من وقتٍ لآخر.

5-7-4 كثيراًما تحدث الزيادة المادية في الدخل خللاً واضحاً في طرق وأساليب التعامل مع هذه الزيادة ، خاصة إذا كان الفرد غير مهيأ لهذه الزيادة ولم يضع برنامجاً واضحاً ومخططاً للإستفادة منها ، وقد تكون الزيادة وبالاً علية إن لم يحسن التعامل معها الأمر الذي يؤدي إلى إختلال البيئة الاجتماعية وذلك في حالة أن هذه الزيادة تنعكس على كل أفراد المجتمع . ويذكر حسين عبد الحميد (2006: 22) في إختلال البيئة الاجتماعية (وهي الخاصة بممارسات الانسان المتعلقة بالتنمية الاقتصادية دون مراعاة للبيئة التي تنعكس على السلوك الاجتماعي والاقتصادي ، وذلك يساعدنا على اقتراح الحلول الصحيحة لها . وبالتالي وضع برامج شاملة وناجحة للتخطيط المستقبلي لتحسين الانتاج وتحسين الظروف المعيشية لحياة البشرية).

ولذلك كان سؤال الباحث عن أثر هذه الزيادة في الدخل ـ هل أدت إلى تغيير اسلوب الحياة ، والمقصود بذلك الإحتياجات الحياتية كماً ونوعاً والتعامل معها . فقد يكون هذا التعامل ايجابياً وقد يكون سلبياً ، لأن تغيير نمط الحياة والاستهلاك ليس عملية فقط وإنما يرتبط ذلك بتغيير سلوك الانسان وآرائه واتجاهاته نحو هذه الأساليب ـ فكثير من الناس زاد دخلهم ولم يستفيدوا من هذه الزيادة فائدة نوعية . وبالتالي يحدث تبذير لهذه الزيادة من غير فائدة وكأنها لم تحدث . وهنا يتوقع الباحث أن يكون إنعكاس هذه الزيادة في الدخل إنعكاساً موجباً يؤثر في نمط الاستهلاك بصورة إيجابية ويكوِن مفاهيم اقتصادية جديدة تصبح منهجاً في حياة

الانسان وتساعده على التخطيط السليم وهذا هو الدور المتوقع من كل زيادة في معدل الدخل بالنسبة للمجتمعات ، حيث يسهم في تغيير نظرة الانسان وبالتالي تغير إهتماماته وبرامجه الذي ينعكس بدوره على شخصيته وسلوكه.

وهذا ماوضح من استجابات أفراد العينة حيث أن 429 منهم بنسبة 75.5% قد أثرت هذه الزيادة في تغيير اسلوب الحياة وهو المتوقع ـ علماً بأن هنالك نسبة ضعيفة جداً لم تؤثر فيها وعددها 81 بنسبة 14.1% ـ ويمكن القول بأن أكثر من $\frac{3}{4}$ المجتمع استفاد من هذه الزيادة ليس مادياً فقط وإنما استفاد منها معنوياً واجتماعياً ونفسياً.

5-7-5 يلعب الحراك الاقتصادي دوراً كبيراً في الحراك الاجتماعي فانتقال الشخص من مستوى دخل معين إلى مستوى أعلى قد يدخله في طبقة أرقى من التي كان فيها ، وبالتالي يزداد الاهتمام به، وترتفع مكانته بين أفراد المجتمع تبعاً لتغير دخله ، ولكن هذا ليس سمة غالبة فهنالك كثير من الناس كونوا ثروات ، ولكنها لم تشفع لهم في وجود مكانة اجتماعية مرموقة، وعلى العكس فإن هنالك كثير من الناس فقدوا ثرواتهم وأصبحوا فقراء ولم يؤثر ذلك على مكانتهم الاجتماعية التي كانوا يتمتعون بها، ولكن في الغالب الأعم أن الحراك الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحراك الاقتصادي يقول منها مراد (1991: 143): "والحراك في الطبقات المفتوحة أكبرمنه في المجتمع ذي الطبقات الدينية أو الاقطاعية وعلى الرغم من ذلك فهي عملية صعبة القياس ، وقد تتنوع حسب المجتمعات. وقد تسلق الكثيرون ليس فقط في أوربا وأمريكا بل وأيضاً في المجتمع العربي السليم إلى الأعلى أفراد كثيرون . كذلك فالحراك من أعلى إلى أسفل ليس فقط محتمل إنما أيضاً حقيقة فهناك كثيرون ممن انزلقوا إلى طبقة العمال بعد أن كانوا أغنياء".

ولمعرفة أثر الجامعة الاقتصادي على المجتمع وتأثيره على الحراك الاجتماعي وضع الباحث الأسئلة 23، 24، 25، 26 وكما هو ملاحظ فإن السؤالين رقم 24، 26 سؤالين مفتوحين مرتبطان بما قبلهما وذلك لمعرفة اسباب حدوث التغير . والسؤال 23 منذ قيام الجامعة وحتى الآن هنالك أثرياء قلت ثرواتهم وكان نقيضه السؤال رقم 25 منذ قيام الجامعة وحتى الآن هنالك فقراء أصبحوا اغنياء . ولتقريب الصورة يمكن وضعها في جدول واحد.

جدول رقم (12)

الحدث / الاجابة	أثرياء قلت ثرواتهم		فقراء زادت ثرواتهم	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
كثيرون	52	%9.2	171	%30.1
قليلون	57	%10	255	%44.9
لايوجد	459	%80.8	142	%25
المجموع	568	%100	568	%100

وبملاحظة الجدول (12) نرى الآتي :

- أن الأثرياء الذين قلت ثرواتهم أيد ذلك 52+ 57 = 109 بنسبة 19.2% والذين قرروا أنه لا يوجد 459 بنسبة 80%.
- الفقراء الذين أصبحوا أعنياء وافق على ذلك 171+ 255 = 416 بنسبة 75% .
- الذين قرروا أنه لا يوجد 142 بنسبة 25%.

ففي الجانب الأول نجد أن غالبية أفراد العينة وبنسبة 80% يعتقدون أن الثروات والدخل لم تقل بالنسبة لمعظم أصحاب الأموال وهذا هو الشئ الطبيعي والنسبة المتوقعة . بينما في المقابل نجد أن نسبة 75% يقررون أن هنالك فقراء زادت ثرواتهم وأصبحوا أغنياء. وهذا أيضاً متوقع وليتضح الأمر لا بد من إيراد ما اتفق عليه أفراد العينة وما دونوه في اجاباتهم للسؤالين 24، 26 وهي الأسباب التي أدت إلى ذلك . ويمكن تلخيصها في الآتي :

5-7-5-1 الأسباب التي أدت إلى أن تقل ثروات بعض الأغنياء :

- لأن فرص الاستهلاك في داخل الأسرة أصبحت في ارتفاع مستمر 268 بنسبة 47.1%.
- لزيادة فرص العمل بالنسبة للجنسين أكثر مما كان سابقاً الامر الذي جعل الناس يعيشون في مستويات إقتصادية متقاربة 244 بنسبة 43%.
- زيادة حركة البيع والشراء أثرت على كثير من الأغنياء سلباً 290 بنسبة 51%.

- بزيادة النفقات وكثرة المنصرفات الجامعية ومتطلباتها والمصروفات الجامعية 219 بنسبة 38%.
- بعد قيام الجامعة زادت فرص الثراء لاشخاص آخرين 259 بنسبة 45.6%.
- لأن كثير منهم لم يطوروا أعمالهم ليواكبوا التطور الناجم عن وجود الجامعة 321 بنسبة 56.2% .

وهنالك أسباب أخرى أوردها أفراد العينة إلا أنها لا تمثل نسبة كبيرة كما أن معظمها لم يخرج من هذه النقاط الأساسية التي تم تلخيصها في النقاط السابقة . علماً بأن هنالك كثير من أفراد العينة لم يتعاملوا مع هذا السؤال المفتوح بجدية.

5-7-5-2 أما في الجانب الثاني وهو أن هنالك فقراء زادت ثرواتهم فأصبحوا أغنياء نلاحظ من الجدول أن الذين أجابوا بالإيجاب سواء(قليلون أو كثيرون) أن مجموعهم 416 بنسبة 75% من افراد العينة ، وهذا دليل واضح أن هنالك تغيرواضح وملموس . تغيرت بموجبه الحياة الاقتصادية لعدد كبير من أفراد المجتمع . ويرى الباحث أن هذا التغير سيؤدي قطعاً إلى الحراك الاجتماعي ويصبح أهم أسبابه حيث أن الحراك الاجتماعي كثيراً ما يرتبط بالحراك الاقتصادي فيجد الشخص مكانه اجتماعية جديدة من واقع مكانته المادية.

وقد عزا أفراد العينة تحول بعض الفقراء إلى أغنياء لأسباب كثيرة وردت إجابتهم في السؤال رقم (26) سؤال مفتوح ، وقام الباحث بتلخيص كل هذه الآراء في النقاط التالية :

- لتوفر فرص العمل والاقبال على الشراء والبيع 344 بنسبة 60.6% .
- زاد دخلهم لأسباب كثيرة كالتجارة وامتلاك عربات الترحيل . وإنشاء المطاعم كما أن الجامعة فتحت آفاق وفرص جديدة للعمل 412 بنسبة 72.5% .
- رفعت الجامعة من مستوياتهم وبالتالي وظائفهم 225 بنسبة 39.6%.
- وجود فرص استثمار جديدة . 476 بنسبة 83.8%.
- الخدمات التي تقدمها الجامعة 287 بنسبة 50.3%.
- الدور التوعوي للجامعة في مجال الاسرة وتغيير الاتجاهات نحو الاستهلاك 232 بنسبة 40.9%.

- رفع الكفاءات للكثير من الاسر ومساعدة الجامعة في ظهور الأسرة المنتجة من خلال برامجها 449 بنسبة 79%.
- اعداد الطلاب الكبيرة في مجتمع مدينة شندي ساهم في انعاش الاقتصاد 462 بنسبة 81.3%.
- وقد كانت هنالك آراء أخرى لم تتم صياغتها بالطريقة السليمة ولكنها تركزت كلها حول النقاط المذكورة . وأهمها :

وجود فرص استثمار جديدة سواء كان هذا الاستثمار تجارة أو إيجار منازل أو عربات مواصلات وترحيل أو كافتريات ومطاعم ومحلات تجارية متخصصة.

أن الجامعة فتحت برامج عبر كلياتها المختلفة وخاصة كلية المجتمع لتطوير واكساب المهارات وفتح آفاق جديدة لزيادة الانتاج داخل الأسرة الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كل المجتمع .

5-7-6 ولتكتمل الحلقة التي تربط بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتأثير كل منهما على الآخر كان السؤال رقم 27 والذي يدور حول زيادة توفر فرص العمل للجنسين هل ازدادت اكثر من السابق في الفترة الأخيرة؟ وكانت الاستجابات بأن أدلى 452 بنعم وذلك بنسبة 79 % و116 أجابو بلا نسبة 20.4% . وإذا أردنا أن نحسب هذه النسب احصائياً كما سبق فإننا نجد الآتي :

- فرص العمل زادت بالنسبة للجنسين Hi الفرض البديل .
- فرص العمل لم تزد بالنسبة للجنسين Oi الفرض العمومي.

ومن حساب مستوى المعنوية نرفض الفرض العدمي وتقبل الفرض البديل وهو أن فرص العمل قد زادت بالنسبة للجنسين وهذه الزيادة ملحوظة ومشاهدة ، عند معظم أفراد المجتمع وقد ربط الباحث هذه الزيادة بدور الجامعة فكان السؤال رقم (28) ونصه (ماهو دور الجامعة في ذلك)؟

فقد ذكر 415 من أفراد العينة بنسبة 73.1% أن دور الجامعة كبير و127 منهم بنسبة 22.3% أن دور الجامعة قليل و26 منهم يرون أن الجامعة لا دور لها في زيادة فرص العمل.

ومن واقع هذه الاستجابات نجد أن 95.3% يرون أن للجامعة دور في زيادة فرص العمل سواء كان ذلك بطريقة مباشرة وهي إتاحة وظائف لأساتذة وموظفين وعمال ومتعاونين ، أو بطريقة غير مباشرة وذلك بتهيئة فرص استثمار جديدة كقيام محلات تجارية ملحقة بالجامعة أو المواصلات أو الايجارات . أو محلات تجارية منفصلة عن الجامعة . نشأت في الأسواق وغيرها.

كل هذه مجتمعة جعلت للجامعة دورها في التوسع في فرص العمل ، وبالتالي نتيجة لذلك تقل نسبة البطالة ، الأمر الذي يجعل معظم أفراد المجتمع أفراداً منتجين سواء كان ذلك في مجال السلع والبيع والشراء ، أو في مجال الخدمات المرتبطة بالوظائف سواء كانت خدمات حكومية أو خدمات قطاع خاص .

5-7-7 وجاء السؤال رقم (29) من ضمن أسئلة المتابعة . وهي الأسئلة التي تعزز بعض الاجابات السابقة أو تنا قضها ومنها يظهر صدق استجابات أفراد العينة من عدمه وكان نصه (المستوى المعيشي لغالبية الأسر في شندي في تحسن مستمر).

وكان لا بد أن تتناسق إجابة هذا السؤال مع السؤالين السابقين فجاءت الموافقة بنسبة 94.9% في مجملها وإن اختلفت تفاصيلها بين الموافقة المطلقة والموافقة المحدودة فقد كانت أوافق 198 بنسبة 34.9% والموافقة إلى حد ما بنسبة 60% أما الذين لا يوافقون على ذلك فعددهم 29 بنسبة 5.1% وهذه نسبة ضعيفة لاتؤثر. ومن هذا يتأكد أن المستوى المعيشي لغالبية الاسر بمحلية شندي في تحسن مستمر . والذي يلاحظ السوق ونوعية المواد الاستهلاكية وكمياتها المطروحة وازدياد الحركة التجارية يشعر بهذا التحسن المستمر وذلك في نمط الاستهلاك والذي يعد مؤشراً حقيقياً لتحسن المستوى المعيشي والذي ارتبط بتحسن الدخل السنوي .

5-8 المحور الرابع

المجال الاجتماعي والقيم: أوردت عائشة السنوسي (1990: 62) أنه لا يوجد مجتمع ثابت لأن المجتمع مجموعة من العلاقات الاجتماعية المعقدة دائمة التغير تنشأ عنها علاقات جديدة أو أنماط سلوكية مختلفة عما كان سائداً في الماضي وتدخل في الإطار الثقافي للمجتمع بعد أن تقبلها وفق معاييره وقيمه والثبات لديه ،

وللتغير الإجتماعي مضامين تتصل بتحقيق حاجات المجتمع والتقاليد والمعتقدات والنظريات السائدة لديه.

ولما كان المجال الاجتماعي والقيم الاجتماعية يؤثران ويتأثران بالمستوى الاجتماعي فكان نتاج ذلك أن أفرد الباحث محوراً خاصاً بهذا المجال وذلك لمعرفة مدى تأثير هذه التحولات المادية على النسق الاجتماعي وبناء الجماعة وتماسكها والمحافظة على عاداتها وتقاليدها ، واحترامها والمحافظة عليها مع مواكبة التطور المادي فهذا التطور المادي يمكن أن يكون وبالاً على المجتمع إذا إنحرف معه الإنسان وتخلى عن معتقداته وقيمه . وقد يكون مفيداً جداً إذا استغله الإنسان في إطار قيمه ومعتقداته . وقد جاء هذا المحور يحمل ثمانية أسئلة يرى الباحث أنها قد قامت بتغطية كل ما يريده من معلومات حول هذه العلاقة الاجتماعية وقد جاءت الاستجابات متناسقة تماماً مع استجابات أفراد العينة في المحاور السابقة ولمزيد من الإيضاح يمكن أن نستعرضها واحدة تلو الأخرى فيما يلي:

1-8-5

وكان السؤال رقم 31 هو أول أسئلة المحور ولا بد أن يبدأ بقضية عامة أصبحت الآن واقعاً في الجامعات ، لا سيما وأن مجتمع المدينة لم يعرفها قبل الجامعة ، وهو الاختلاط في الجامعة سواء كان في قاعة الدراسة أو المكتبة أو في المقصف أو في أثناء اليوم في الأماكن العامة داخل الجامعة وخارجها ، وقد وضع الباحث ثلاثة خيارات ، تراوحت بين أنه يفسد الطلاب وبين أنه مفيد وبين عدم إبداء الرأي وكانت النتيجة كما موضحة بالجدول:

جدول رقم (13)

الخيارات	يفسد الطلاب	مفيد	لا رأي لي فيه	المجموع
التكرار	263	89	216	568
النسبة	%46.3	%15.7	%38.00	%100

ومن واقع هذا الجدول نجد أن 263 بنسبة 46.3% يرون أنه يفسد الطلاب وأن 89 بنسبة 15.7% يرون أنه مفيد وأن 216 بنسبة 38% لا رأي لهم في ذلك.

ومن هذه النسب يتضح أن هذا المجتمع ما زال يحافظ ويتمسك بالقيم الموروثة وينظر إلى الاختلاط نظرة تقليدية ، وذلك لأن هنالك كثير من المجهول . وهذا يؤكد أن التغير في المفاهيم والمعتقدات والقيم لا يتم بالسرعة التي يتم بها التغير في الاقتصاد ونمط الاستهلاك ، لأن تغير الاتجاهات والقيم يحتاج لفترة زمنية طويلة فيما يختص بالعرف ويذكر عدلي أبو طاحون (298 : 17) أن الأعراف تتكون أساساً من قواعد رئيسية للسلوك المتفق عليها بواسطة المجتمع وقد تكون الأعراف إجبارية وهي غالباً ما تدعم بقيم الثقافة السائدة والتي تحدد الصواب والخطأ فهو يتضمن طرق السلوك والتفكير ، ولذلك فإن التغير فيه يكون بطيئاً وغير محسوس.

ومن واقع المشاهدة والمعايشة في مجتمع شندي فأصلاً فكرة الاختلاط لم تكن موجودة حتى لدرجة أن الرجل في السوق لا يستطيع أن يسير جنباً إلى جنب مع أخته أو زوجته فدائماً ما يكون متقدماً عليها بخطوات ، وهذه طبيعة المجتمع ، إلا وأنه ومن خلال الاستجابات يلاحظ أن هنالك تغيراً قد بدأ يحدث فنسبة 15.7% هي نسبة معقولة إذا ما نظرنا للمدة الزمنية لقيام الجامعة ، أضف إلى ذلك أن هنالك نسبة كبيرة تمثل 38% من أفراد العينة لم تقرر ، ويرى الباحث أن هذه الفئة قد تكون في مرحلة إنتقال أو تحول لإبداء آراء جديدة وهي قطعاً ستكون مؤيدة للإختلاط لأن إمتناعها يدل على أنها لم تؤيد الاختلاط ولكنها في نفس الوقت لم تقاطعه أو تمانعه وبالتالي هي في مرحلة تحول فكري ، وبمرور الزمن ستضاف هذه الفئة للفئة الثانية وتتغير مفاهيم المجتمع حول الاختلاط، خاصة إذا كان هذا الاختلاط لم ينتج عنه سلوك سيء أو أثار سالبة مترتبة عليه وبالتالي يصبح إيجابياً.

5-8-2 وحول إجابة السؤال عن إسهام الجامعة في تغيير بعض العادات القديمة . وكانت الخيارات المطروحة لأفراد العينة (نعم و لا)

نجد أن هنالك مجموعة كبيرة جداً من أفراد العينة بلغ عددها 531 وبنسبة 93.5% أجابت بنعم بينما 37 منهم وبنسبة 6.5% أجابوا بلا ولا شك أن نسبة المؤيدين هي أغلبية مطلقة وهذا دليل على أن الجامعة بكلياتها المختلفة ومعاهدها ومدارسها ومؤسساتها وبرامجها قد أسهمت في تغيير بعض العادات القديمة ، وهذا

هو هدف من أهداف الجامعة ويمكن أن يتحقق هذا الهدف بطرق مباشرة ومقصودة ، أو قد يتحقق بطرق غير مباشرة ، ولكن يظل إسهاماً واضحاً حتى أنه يصل إلى درجة التغير البنائي أو البنياني حيث تظهر عادات وتقاليد وأنماط سلوك جديدة.

وقد أورد أحمد خاطر (2002 : 33) أن التغير البنائي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات إجتماعية جديدة تختلف إختلافاً نوعياً في الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع ، أي أنه التغير الذي يحدث في بناء المجتمع وفي حجمه وتركيبه واجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي.

وبالتالي فإن هذه الجامعة أسهمت ومازالت تسهم في التغير.

ولكي يكون الباحث على بينة من إجابة السؤال السابق قام بطرح سؤال مفتوح يليه وكان رقمه 33 طلب فيه من أفراد العينة توضيح هذه العادات التي اعتراها التغير ولم يحدد نوعها (إيجابية – سالبة) . وقد أدلى أفراد العينة بكثير من العادات تراوحت بين العادات السيئة والعادات الحسنة ، وقام الباحث بجمعها وتلخيصها في نقاط محدودة وذلك من واقع الاستمارات وذلك دون تصنيف وهي:

- أن المجتمع أصبح ينظر لتعليم البنات نظرة مختلفة عما كان عليه سابقاً ، كما أنه أصبح يؤيد عمل المرأة في المرافق المختلفة.
- وجود الطلاب مع الطالبات في داخل القاعات وخارجها غير من نظرة المجتمع لوجود المرأة وأصطحابها للرجل وقد كانت عادات المجتمع لا تعرف ذلك والآن أصبح من الطبيعي أن تجد طالباً وطالبة منفردين تماماً.
- دخول النساء الأسواق وإنتشارهن في السوق ودخولهن المطاعم العامة لتناول الوجبات جنباً إلى جنب مع الرجال وهذا أمر كان المجتمع لا يقره قبل وجود الجامعة.
- تخلي كثير من النساء عن العادات التي كانت سائدة في الأفراح والأتراح .
- إقبال المرأة على التعليم ، خاصة ربات البيوت اللائي انقطعن عن التعليم لفترة طويلة عدن إليه على الرغم من مسئوليات المنزل ورعاية الأبناء . وقد كان المجتمع لا يقبل ذلك.

- إزدادت المرأة جرأة وقل حياؤها في كثير من الممارسات اليومية وفي تعاملها مع الرجال.
- التخلي عن بعض العادات التي كانت تمارس في الوضوع (النفاس) حيث كانت المرأة تقضي أربعين يوماً في بيتها ولا تخرج ، ولكن الملاحظ اليوم أن المرأة تخرج قبل إنقضاء الأسبوع الأول من الولادة وذلك لمواصلة برنامج الدراسة في كليتها.
- تغيرت النظرة إلى زواج الأقارب وذلك بسبب التمازج في المجتمع.
- ظهور طرق جديدة وممارسات لم تكن موجودة في سلام البنات لبعضهن (التقبيل).
- هنالك أنواع غريبة من الملبوسات وغير متماشية مع قيم المجتمع وعاداته وتقاليده بالنسبة للجنسين (الشباب والفتيات)

5-8-3 ولأن السلوك لا ينفك عن بعضه وهو نتاج طبيعي لما يدور في داخل الإنسان ، أراد الباحث أن يعرف مدى تأثير هذا التغير في العلاقات الاجتماعية وخاصة علاقة الكبير بالصغير ، والتي حث عليها الإسلام وذلك حفاظاً على تماسك البناء الاجتماعي . وإذا إنعدمت هذه العلاقة بين الأجيال ، فلا شك أن المجتمع سيصيبه التفكك والإنحلال ، وبالتالي يضعف النسق الاجتماعي وينعكس ذلك سلباً على كل المجتمع في تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وإذا تأملنا إستجابات أفراد العينة نجدها كالآتي:

- 232 أجابوا بالموافقة ونسبتهم 65.5%
- 143 يوافقون إلى حد ما ونسبتهم 25.2%
- 53 لا يوافقون ونسبتهم 9.3%

فإذا نظرنا للموافقين نجدهم فئتين بين الموافقة المطلقة والموافقة إلى حد ما. ولكن تظل هي موافقة وبالتالي إذا جمعنا النسبتين تصبح 90.7% وهي نسبة عالية جداً من العينة . ولما كانت العينة ممثلة للمجتمع تمثيلاً صادقاً يصبح هذا هو رأي المجتمع ، وهو أنه ما زال الصغار يقدرون الكبار وبالتالي سيستفيدون قطعاً من آرائهم وتجاربهم وخبراتهم ، وهذا يعمل على الحفاظ

على سلامة وتماسك البناء الاجتماعي. وذلك بفعل عوامل الضبط الاجتماعي . والعمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعية ، حيث أن العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية يستندون إلى النظريات المستمدة من العلوم الاجتماعية والسلوكية.

5-8-4 إلى حد كبير يرتبط السؤال رقم 33 المتعلق بالعادات بالسؤال رقم 35 المفتوح عن الممارسات التي لا يقبلها المجتمع والتي ظهرت بعد قيام الجامعة.

وكمعالجته لكل الأسئلة المفتوحة قام الباحث بتجميع هذه الممارسات على حسب ما دونها أفراد العينة في ملاحظاتهم ،وهنا وجد الباحث أن هنالك عدداً كبيراً لم يسجلوا أي ملاحظات بلغوا 174 بنسبة 30.7%

وتتلخص الملاحظات التي تم تدوينها من بقية العينة وهي بنسبة 69.3% في الآتي:

- الحركة الزائدة لبعض الطالبات في الأسواق والأماكن العامة طيلة اليوم وهن يرتدين ملابس غير لائقة ولا تتماشى مع تقاليد المجتمع وأعرافه.
- كثير من الطالبات يتناولن وجباتهن وخاصة وجبة العشاء في محلات عامة يتردد عليها الرجال وبطريقة غير مألوفة للمجتمع ومستنكرة .
- وجود علاقات بين الطلاب من الجنسين غير محكومة بضوابط ولا بوازع والتعامل من غير حياء.
- إرتداء الطالبات لأزياء غير شرعية وغير محتشمة مما زاد عدد المتبرجات في المجتمع.
- قيام الإحتفالات الغير منضبطة وتكرارها يومياً حيث يشترك فيها الطلاب والطالبات بالإضافة إلى أنها تجلب كثيراً من أفراد المجتمع من ذوي النفوس الضعيفة والمنحرفين.
- كثير من الطلاب والطالبات يخضبون أيديهم وأرجلهم بالحناء في حفلات التخرج وهذا الأمر دخيل على المجتمع لأن في أعرافه أن الحناء للعريسين فقط.
- وجود طالبات لوقت متأخر من الليل في الأسواق وحول حرم الجامعة.

- خروج الطلاب والطالبات في رحلات غير منظمة في العطلات الرسمية كرأس السنة وشم النسيم وغيرها.
- استخدام الطالبات لمساحيق التجميل بدرجة مزعجة ولافتة للأنظار.
- الإهتمام بالأغاني الشرقية والغربية أكثر من الأغاني السودانية واستخدامها في حفلات التخريج وتسجيلها على الهواتف المحمولة.

5-8-5 لما كان الحجاب موضع إختلاف في أصله وكيفيته ووجوبه وذلك على حسب الإجتهادات ، وعلى حسب المعتقدات ، وهذا ما نلاحظه عند أصحاب الطوائف الدينية سواء كانت طوائف سنية أو شيعية أو صوفية أو سلفية ، إلا أن علاقة المجتمع به تختلف عن مثل هذه العلاقة فقد ينظر إليه في المجتمع كعادة بغض النظر عن أصلها.

وفي الأونة الأخيرة إتجهت كثير من النساء في المجتمع السوداني إلى إستخدام هذا الحجاب وبدرجات متفاوتة وبطرق مختلفة.

ووجوده في المجتمع يعني بالنسبة للباحث الالتزام بتقاليد المجتمع خاصة وأن المرأة السودانية كانت ترتدي الثوب بنسبة قد تصل إلى 100%.

وقد أورد الباحث السؤال المختص بالحجاب لأنه يأتي ضمن نظريات تفسير تكوين الاتجاهات أو نظرية المنحنى السلوكي حيث أورد نادر فهمي (1993: 202) "أن نظرية الاشتراط الكلاسيكي للعالم الروسي الشهير إيفان بافلوف على دور كل من المثير الشرطي والمثير الطبيعي في إمكانية إحداث السلوكيات الإيجابية بدلاً من السلوكيات السلبية ، وذلك عن طريق تعزيز وتدعيم المواقف الإيجابية كلما ظهرت لدى الفرد".

فوراء الحجاب تكمن كثير من السلوكيات الإيجابية ، والتي قد تمنع الطرف الآخر من الإقدام نحو السلوك السيء وتحد من جرأته. فإذا نظر الطالب لزميلته وهي محجبة فإن ذلك يعني إلتزامها وبالتالي فإن نفسه لا تراوده ولا تطاوعه في أن يذهب مذاهب أخرى وتكون بالتالي أثرت على نوع سلوكه وذلك من واقع سلوكها.

وفي هذا السؤال ظهرت نتائج إيجابية وهو أن عدد كبير من أفراد العينة يرون أن الحجاب هو السمة الغالبة لمعظم الطالبات . وهذا لا يمنع وجود طالبات غير محجبات ولكن ذلك بأعداد قليلة وغير مماثلة لأعداد المحجبات.

5-8-6 ولمعرفة التحول الذي طرأ على الإتجاهات وخاصة إتجاهات الأباء نحو تعليم البنات ونحو رعايتهن ، ومدى الثقة التي قد يمنحها ولي الأمر للطالبة سواء كانت إبنته أو إبنة أخيه أو غير ذلك.

ففي السابق كانت البنت تمنع من مواصلة التعليم وذلك لنظرة المجتمع للتعليم مقرونة بنظرته للبنت نفسها . ثم بعد ذلك سمح لها بالتعليم في المدارس القريبة والآن وبعد إنتشار الجامعات أصبح الأمر مختلفاً تماماً حيث أن معظم الطالبات تحتم عليهن الدراسة الجامعية البقاء بالداخليات . وقد يكون هذا موضع قبول أو رفض من المجتمع ولذلك كان السؤال حول رأي أفراد العينة فيمن يسمحون لبناتهم بالبقاء بالداخلية . ولا سيما وأنهم عن قناعة تامة رضوا بهذا الواقع . فكيف يصفهم المجتمع؟

وقد تراوحت الإجابات بين الوعي التام والجهل بأمور الدين.

فقد نسب عدد كبير من أفراد العينة وهم 438 بنسبة 77.1% هذا الأمر إلى الوعي التام . وأن هنالك مظاهر إيجابية في فهم المجتمع لتعليم البنت وأهميته ، وكذلك في درجة الثقة في البنت . بينما نجد أن 130 منهم بنسبة 22.9% أرجعوا ذلك للجهل بامور الدين.

والواقع أن الدين الإسلامي أو غيره من الأديان لم يمنع النساء من التعليم بل حث الجنسين على ذلك.

وقد أوصى الرسول صلى الله عليه وسلم بطلب العلم من المهد إلى اللحد ، وطلب منا أن تطلب العلم ولو في الصين وقد ورد في الصحيح أنه من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة.

5-8-7 ولتعزيز إجابات السؤال السابق رأى الباحث أن يطرح هذا السؤال والذي يتعلق بنظرة كل فرد من العينة للإختلاط ورأيه فيه فإذا كانت قد سبقته أسئلة صريحة

وخاصة السؤال رقم (31) في هذا المحور فإن الباحث قصد منه التأكيد على الإجابة السابقة بطريقة غير مباشرة ، وقد كانت الاستجابات كالآتي:

345 من أفراد العينة يستنكرون ذلك الإختلاط وبنسبة 43.1%

221 من أفراد العينة يوافقون على ذلك بنسبة 38.9%

102 لا يبدون أي آراء سالبة أو موجبة بنسبة 18%

ومن واقع هذه البيانات وبرجوع الباحث للعينة الأولى الاختيارية نجد في تلك العينة أن أحد عشر منها من أصل خمسة عشر يؤيدون ذلك.

ولكن جاء الإختلاف في العينة الأصلية للبحث ، وهذه الأرقام تشير إلى أن هنالك 38.9% يوافقون على ذلك وهذه النسبة قياساً بالمدة الزمنية للجامعة والتحولات التي تحدث تعد نسبة معقولة ، حيث أن وجود الطالب مع الطالبة أصبح أمراً غير مستغرب ولا مستنكر من فئة كبيرة من المجتمع خاصة وأن طبيعة الدراسة بالجامعة تقتضي الإختلاط الذي يجمع بين الطالب والطالبة في قاعة درس واحدة ومن البديهي أن يجمعهما في مقصف واحد وأن تظهر علاقات زمالة وصداقة تقتضي بأن يسير الطالب مع الطالبة جنباً إلى جنب ، لقاعة الدراسة أو المعمل أو المكتبة ....الخ.

لا سيما وأن هنالك روابط ثقافية وجماعات حزبية واجتماعية كثيرة تجمع الجنسين. كما أن المجتمع بدأ يتفهم هذا الواقع ويتعايش معه وذلك لتحقيق المصلحة العامة ، وبالتالي بدأ يقر مثل هذه المواقف. وقطعاً سترتفع النسبة تدريجياً ، حتى يصبح هذا الأمر حتمياً.

5-9 المحور الخامس

في المجال الثقافي

هنالك العديد من المفاهيم التي تناولت التغير الاجتماعي والتغير الثقافي إلا أنها في الغالب ليست واضحة تماماً في الكتابات الكثيرة للعلوم الاجتماعية ، وعن إرتباط المفهومين ببعضها يمكن القول أنهما وإن كانا غير منفصلين إلا أنهما مختلفين وقد أورد عدلي أبوطاحون (2008 : 11) "أن المجتمع وتنظيم الثقافة نظامين مستقلين ، وبمعنى آخر هما نظامين مختلفين من الناحية التحليلية فالتغير الثقافي يتضمن

كل التغيرات الظاهرة في أي فرع من أفرع الثقافة وأيضاً التغير في أشكال وقوانين النظام الاجتماعي".

ولما كان الأمر كذلك ولمعرفة مدى هذا الإرتباط ، وضع الباحث المحور الخامس وهو عن علاقة الثقافة بهذا التغير وما يمكن أن تقدمه من برامج مختلفة لخدمة المجتمع ويحتوي هذا المحور على عشرة أسئلة بما في ذلك السؤال الأخير وهو سؤال مفتوح . وهذه الأسئلة تكمل بعضها بعضاً للوصول إلى إيجاد هذه العلاقة وقد كانت على النحو التالي:

5-9-1 يرى الباحث أن الترفيه لم يعد الهدف منه تزجية الوقت وتضييعه بقدر ما أن هنالك أهداف أخرى منه ، أهمها تقوية العلاقات الاجتماعية وترقية الثقافة ، ولذلك كان يرى أن إرتباط الجامعة بالمجتمع لتحقيق رسالتها لا تقوم على الدراسة فقط وإنما هنالك جوانب أخرى وهي الاحتفالات ، وقد درج الطلاب في كل الجامعات على إقامة إحتفالات إستقبال زملائهم الجدد وحفلات وداع زملائهم الخريجين وتقوم بهذا النشاط الاتحادات والروابط الاقليمية والروابط الثقافية والروابط العلمية ، ولذلك كان السؤال الأول في هذا المحور رقم (39) عن رأي العينة في إحتفالات التخريج هل أحدثت نمطاً جديداً للترفيه بالنسبة للمجتمع.

وقد كانت النتيجة كما موضح أدناه:

جدول رقم (14)

الاستجابة	التكرار	النسبة
أوافق	271	%47.7
إلى حد ما	272	%47.9
لا أوافق	25	%4.4
المجموع	568	%100

ويتضح أن الذين وافقوا على ذلك 271 وبنسبة 47.7% وهذا العدد يوازي عدد الموافقين إلى حد ما 272 وبنسبة 47.9% . فإذا قمنا بجمع النسبتين على أساس الاتفاق في الموافقة نجدها ترتفع إلى 95.6%.

وهذا يدل على أن هذه الاحتفالات فعلاً قامت بإحداث نقلة نوعية للمجتمع. إختلفت عن وسائل الترفيه الأخرى المعروفة مثل دار الرياضة والسينما والمقاهي والحدائق العامة ، والاحتفالات الأخرى. وذلك لإحداثها لعلاقات بين الطلاب والمجتمع.

5-9-2 كما أن هذا النشاط يجد تفاعلاً من المواطنين وذلك بالمشاركة فيه وبأوجه مختلفة ، ويدل على ذلك نتائج السؤال رقم 40 حيث أن 277 من أفراد العينة يوافقون على هذا التفاعل وبنسبة 48.8% وأن 256 يوافقون بدرجة أقل ونسبتهم 45.1%. وأن 35 بنسبة 6.2% لا يوافقون وهذه نسبة قليلة لا تكاد تذكر أما إذا أعطينا أوزان لهذه الأعداد والنسب نجد أن معظم أفراد العينة يرون أن النشاط الثقافي الذي يقدمه طلاب الجامعة في دورهم يجد تفاعلاً من المواطنين ومشاركة فعالة سواء كان ذلك بالحضور فقط أو بالحضور والمساهمة في فقرات الاحتفال أو دعمه.

5-9-3 ولإبراز علاقة الجامعة وإتصالها بالمجتمع ، ووصولها له من غير أن يسعى إليها ، وذلك في بعض البرامج سواء كانت برامج خدمات طبية أو خدمات ثقافية ، أو لأغراض البحوث العامة وبحوث التخرج ، أو الزيارات الميدانية وخلاف ذلك ، كان السؤال عن هل يزور طلاب الجامعة حيكم لأغراض البحث وقد قصد الباحث من كلمة البحث كل ما يمكن أن يقدم من برامج لطلب المعلومات سواء كانت إحصاءات أو بيانات وغيرها . وقد كانت الإجابة بنعم أو لا والمتأمل لإستجابات العينة يجد أن 332 فرداً قد أجابوا بنعم ونسبتهم 58.5% وأن 236 أجابوا بلا ونسبتهم 41.5% . وهذا دليل على أن هنالك أحياء بعينها يتردد عليها طلاب الجامعة للبحث ، وقد تكون هنالك زيارات لكل الأحياء ولكنها غير متساوية فلم يحس بها البعض في أحيائهم.

غير أن نسبة 58.5% نسبة معقولة جداً لتردد طلاب الجامعة على أحياء المدينة. وهذا بدوره يدل على أن هنالك تأثير متبادل تكون هنالك فوائد مشتركة ، وهذه الفوائد متعددة ولكن معظمها فوائد تعليمية ثقافية تصب في إطار نهضة المجتمع وتطوره وذلك لإرتباطه بالجامعة.

وقطعاً يظل هذا التفاعل مفيداً وذلك على ضوء إجابة السؤال 41 والمرتبط بالسؤال السابق له وهو (ما موقفك من ذلك؟) أي من هذه الزيارات. وقد حدد الباحث لهذا السؤال ثلاث درجات بين الموافقة والموافقة إلى حد ما وعدم الموافقة وقد كانت نتيجته كالآتي:

- الذين يوافقون على زيارات طلاب الجامعة لأحيائهم 331 فرداً بنسبة 54.8%
- الذين يوافقون على هذه الزيارات إلى حد ما 336 فرداً بنسبة 41.5%
- والذين لا يوافقون على هذه الزيارات 21 فرداً بنسبة 3.6%

ومن البديهي جداً أن الذين لا يوافقون لا يشكلون نسبة مؤثرة هذا إذا أخذنا في الإعتبار أن الذين يوافقون بمختلف درجاتهم تبلغ نسبتهم أكثر من 96% . وهذا دليل على أن مثل هذه الزيارات مفيدة للمجتمع ، وهي غير مرفوضة ، لأن المجتمع يعرف أن القصد منها الفائدة العامة.

5-9-4 وفي ظل هذا المحور الثقافي كان لا بد من معرفة آراء العينة حول تأثير برامج الجامعة على المرأة ، لا سيما وأن المرأة أصبحت عنصراً هاماً ومؤثراً في الحياة الثقافية والعلمية والأدبية والسياسية . بعكس ما كانت عليه في السابق ، ولما كان هذا السؤال يركز على معرفة الاتجاهات ، هل حدث فيها تعديل أم لا ؟

وذلك في ظل مجتمع كان ينظر للمرأة نظرة دونية وذلك من واقع ممارسته اليومية وتركيبته النفسية . فقد لاحظ الباحث أن هنالك تعديلاً في هذا الإتجاه نحو المرأة . وذلك حينما أجاب 493 بنسبة 86.8% بأن تأثير الجامعة على المرأة كان إيجابياً وذلك في مقابل 75 وبنسبة 13.2% أشاروا إلى أن التأثير كان سلبياً ، وأن مثل هذا المقياس يكون نسبياً إلى حدما ولكن في النهاية يمكن أن نقول أن هنالك نظرة جديدة ومختلفة تماماً نحو المرأة . وقد أورد صالح أبو جادو (2006 : 202) أن هنالك طرق يمكن إستخدامها في عملية تعديل الاتجاهات أو تغييرها وهي:

- تغيير الجماعة التي ينتمي إليها الفرد

- تغيير أوضاع الفرد
- التغييرالقسري في السلوك
- طريقة قرار الجماعة
- طريقة لعب الأدوار

ولما توفرت كل هذه العوامل يرى الباحث أنه كان لا بد أن تتغير سيكلوجية التنشئة الاجتماعية وبالتالي تتغير إتجاهات الأفراد نحو مواقف وممارسات كان لا يقبلها المجتمع، وقد وضح ذلك من خلال النسبة الكبيرة من أفراد العينة الذين يريدون للجامعة أن تؤثر في المرأة حتى تقوم بدورها في المجتمع وهذا إعتراف بدور المرأة وأهميتها في المجتمع.

5-9-5 إن محيط الخدمة الإجتماعية يستند إلى العمل مع الجماعات وذلك بمختلف أنواعها وتركيبها ومستوياتها وقد ذكر محمد شمس الدين (2004: 352) أن العاملين مع الجماعات يستندون في عملهم إلى النظريات المستمدة من العلوم الإجتماعية والسلوكية بهدف التوصل إلى استراتيجيات وأساليب جديدة في عملية التدخل والتعرف على أساليب التغير التي تستمد من تراكم الخبرات في الممارسة وتوضيح كيف تتأثر الجماعة بالمؤسسة وفهم ديناميكيات التفاعل مع الجماعة.

وعلى هذا الأساس كان السؤال رقم 44 لمعرفة هذا التأثير المتبادل وكان السؤال المطروح هو (هل تعرف طريقة تمكنك أنت وأفراد أسرتك من الاستفادة من برامج الجامعة؟)

ولم يحدد الباحث نوع هذه الاستفادة والتي غالباً ما تكون فائدة ثقافية اجتماعية ولكن هذا لا يمنع أن تكون هنالك فوائد أخرى مصاحبة وهي فوائد مادية . وهذه الفوائد قد يسعى إليها الفرد وذلك من خلال محاولته لإيجاد علاقة بينه وبين الجامعة او من خلال سعي الجامعة وإنفتاحها نحو المجتمع وتقديم برامجها في الأحياء المختلفة وقد كانت الاستجابات كما مبين أدناه:

جدول رقم (15)

	التكرار	النسبة
نعم	423	%74.5

لا	145	%25.5
المجموع	568	%100

ومن واقع هذا الجدول نلاحظ أن 74.5% من أفراد العينة تقريباً يعرفون طرق مختلفة تمكنهم من الإستفادة من برامج الجامعة ، وبالتالي نستنتج من ذلك الإرتباط الوثيق بين الجامعة وأفراد المجتمع.

5-9-6 لما كانت الجامعة تقوم بأنشطة مختلفة على مستوى إدارة الجامعة و كلياتها و أساتذتها و طلابها وفي كل المجالات التعليمية والصحية والتربوية والثقافية والسياسية .. كان لا بد لكثير من أفراد المجتمع المشاركة في مثل هذه الأنشطة بطرق مختلفة . ولذلك جاءالسؤال عن مشاركة أفراد العينة في الأنشطة الثقافية فقط لأن هذا المحور يختص بمدى تأثير البرامج الثقافية على المجتمع.

فكان 457 فرداً يشاركون في هذه الأنشطة وبنسبة 80.5%

وأن 111 فرداً لا يشاركون فيها وبنسبة 19.5%

ومن واقع هذه النسب نجد أن أكثر من 80% من أفراد العينة يشاركون في الأنشطة الثقافية ، وهذا لا يمنع أن تكون بقية أفراد العينة مشاركة في نشاطات أخرى ، وبالتالي فإن هذه المشاركة الثقافية ستفيد قطعاً في التأثير المتبادل بين الجامعة والمجتمع.

5-9-7 كثير من المهن في المجتمع تحتاج إلى الفكر والمهارة فمتطلبات هذه المهن تتطلب وجود علاقة بينها وبين التعليم بإعتباره أداة هذا الإنسان في الحصول على المؤهلات ويذكر شبل بدران (1995 : 120)

أن النمو والمعرفة وحاجة الميادين الاقتصادية إلى المهارات المتجددة يلقي على التعليم مطالب مستمرة ومتزايدة فضلاً عن أنه قد زاد الطلب للقوة البشرية المؤهلة والمدربة.

ومن ذلك تتضح أهمية التعليم في كل متطلبات المجتمع ، وبالتالي لا بد من أن تتغير النظرة نحو التعليم خاصة في مجتمع نشأت فيه جامعة تضم عدداً من الكليات المختلفة . ولذلك كان سؤال الباحث حول وجود الجامعة في شندي ومدى تأثير ذلك

في تغيير نظرة أفراد البحث نحو التعلم وكان من الطبيعي أن يجمع معظم أفراد العينة في أن الجامعة غيرت من نظرتهم للتعليم وقد أجاب بنعم 517 بنسبة 91% في مقابل 51 أجابوا بلا بنسبة 9% ولا شك أن هذه النسبة التي أجابت بنعم تمثل الغالبية العظمى لأفراد البحث ، ويتضح من ذلك أن هنالك تحول إيجابي في النظام التعليمي وضحت فائدته للمجتمع ، ويرى الباحث أن البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعة هي برامج هادفة استهدفت كل قطاعات المجتمع وذلك لتطوير مهاراته وزيادة معارفه وتدريبه في المجالات المختلفة ، الأمر الذي أدى إلى تغير نظرة المجتمع نحو التعليم تغيراً إيجابياً وذلك من واقع السؤال رقم 47 والذي يلي هذا السؤال ويرتبط به وهو (إلى أي إتجاه؟)

هل هو إتجاه سلبي أم إتجاه إيجابي؟

يقول عبد الغني عبود (2001 : 167) لقد تغير نشاط المجتمع المدني والثقافات في أوربا فبدأت تقوم بدورها ليس بمجرد الدفاع عن حقوق الأعضاءوعن مطالبهم وإنما تقوم بدور خطير جداً في التنمية الشخصية أو تقوم بدور تعليمي أو تلعب دوراً في علاقاتها بالجامعات. فإدارة الجامعات التي تحتاج إلى مواجهة التغير لا بد أن تكون قادرة على إدارة التغير في المجتمعات.

ويرى الباحث أن إستجابات العينة الإيجابية دليل على ما ورد في حديث عبد الغني عبود ، فقد وضح دور الجامعات في تغيير إتجاهات الناس نحو مسائل كثيرة وقضايا تخص المجتمع وخاصة التعليم.

ونلاحظ أن 497 من أفراد العينة بنسبة 87.5% يرون أن الجامعة أدت إلى تغيير نظرتهم للتعليم تغيراً إيجابياً في مقابل 20 بنسبة 3.5% يرون أن هذا التغير سلبياً بينما نجد أن 51 لم يجيبوا لا سلباً ولا إيجاباً ونسبتهم 9%.

ويرى الباحث أن هذه الاستجابات لها مدلولاتها ، وأهمها وعي المجتمع بأهمية التعليم والدور الذي يلعبه في التغير الإجتماعي ، وقد لاحظ ذلك الإقبال المنقطع النظير لكثير من أفراد المجتمع للالتحاق ببرامج الجامعة سواءعلى مستوى الدبلوم الوسيط أو البكلاريوس أو الدراسات العليا.

5-9-8 وإذا نظرنا للسؤال الأخير رقم 48 نجد أنه كان سؤالاً مفتوحاً شمل كل المجالات السابقة والمحاور التي طرحها الباحث من خلال الاستبيان قناعة منه بأن هنالك آراء مختلفة كثيرة ، لم يرد السؤال عنها في هذا الاستبيان ، كما أن هنالك جوانب قد تكون من الأهمية بمكان لم يتطرق الباحث لها ، ولفتح المجال لإبراز الكثير من الآراء والتعرف على الأدوار التي تقوم بها الجامعة الآن ، أو التي يمكن أن تقوم بها في المستقبل ، ورأى أفراد العينة في ذلك كان السؤال عن – هل لديك ما تقوله عن جامعة شندي أو ما كان يمكن أن تقدمه الجامعة؟

وقد قدم أفراد العينة كثيراً من الملاحظات حول هذه البرامج . ورأى الباحث أن يلخص أهمها في ما يرد ذكره:

5-9-8-1 أن المجتمع إستفاد من جميع برامج الجامعة المباشرة وغير المباشرة.

5-9-8-2 يرى كثير من أفراد العينة ولمزيد من إتاحة الفرص لكل أفراد المجتمع الراغبين في مواصلة تعليمهم أن تقوم الجامعة بفتح باب الإنتساب علماً بأن الجامعة لا يوجد بها قبول بالإنتساب.

5-9-8-3 أن تتولى الجامعة برامج ومشاريع إنتاجية لفائدة الجامعة والمجتمع وذلك بالحصول على كثير من الاحتياجات بنوعية جيدة وأسعار زهيدة ، وتكون مصدر دخل للجامعة.

5-9-8-4 وجود كلية المجتمع وإنتشار فروعها في محليتي شندي والمتمة والبرامج التي تقدمها للمرأة في كافة المجالات أسهم في ترقيتها وتوعيتها ، علماً بأن هنالك كثير من الملاحظات أوردها أفراد العينة في إجابتهم لهذا السؤال سيرد ذكرها في النتائج التي توصل إليها الباحث.

5-10 العلاقة بين المتغيرات وتأثيرها على بعضها البعض Crosstabs:

ولأن الباحث يريد أن يتيقن من وجود علاقة بين المتغيرات وأن هذه المتغيرات تؤثر على بعضها البعض على نحو ما ورد في الإطار النظري.

ولأن النسق الاجتماعي يمثل كلاً مترابطاً تتساوى فيه الأجزاء وتتساند علىنحو ما وأن أي خلل في أي جزء من أجزاء النسق يؤثر بالضرورة على الأجزاء الأخرى.

ولمعرفة هذا الترابط وهذا التأثير قام الباحث بإجراء عمليات إحصائية للاستدلال على معامل الارتباط.

5-10-1 فمثلاً أن السؤال رقم 18 في محور بيانات عن الجامعة ومدى علاقته بالسؤال رقم 27 في محور المجال الإقتصادي ولمعرفة مدى الإرتباط يمكن أن تتضح المعالجة الاحصائية التي أجريت في الجدول التالي:

جدول رقم (16)

المجموع	هل ترى أن قطاعات المجتمع إستفادت من الجامعة بأي صورة من الصور؟		
	لم يذكروا	لا	نعم
452	7	2	443
116	3	2	111
568	10	4	554

ومن المقارنة أعلاه يتضح أنه لا توجد علاقة بين إستفادة قطاعات المجتمع من الجامعة وبين توفير فرص العمل للجنسين ، حيث أن هذه الاستفادة لم تنعكس بصورة واضحة في إيجاد فرص مباشرة للعمل ، بقدر ما كانت هذه الاستفادة من الجامعة في مجالات أخرى.

5-10-2 فإذا أخذنا نفس السؤال رقم 18 في محور بيانات عن الجامعة لمقارنته بالسؤال 43 في المحور الثقافي وذلك لإيجاد علاقة بينهما وهما :

- ما رأيك في تأثير برامج الجامعة على المرأة.
- هل ترى أن قطاعات المجتمع إستفادت من الجامعة بأي صورة من الصور.

وبعد المعالجة الإحصائية نلاحظ ما يلي:

جدول رقم (17)

ما رأيك في تأثير برامج الجامعة على المرأة		هل ترى أن قطاعات المجتمع إستفادت من الجامعة بأي صورة من الصور؟		
	العدد	لا	لم يذكروا	نعم
أيجابي	490	2	1	493
سلبي	64	2	9	75
المجموع	554	4	10	568

تكون النتيجة واضحة وهو أن هنالك علاقة قوية جداً بينهما ، حيث أن المرأة كقطاع من قطاعات المجتمع قد أثرت فيها برامج الجامعة إيجاباً – وكل

إستفادة تعني الإيجاب وبالتالي يتضح أثر الجامعة على المرأة عن طريق برامجها المختلفة.

5-10-3 لما كانت نظرة المجتمع للمرأة في كثير من المساهمات والمشاركات نظرة سالبة حسب طبيعة المجتمع ، والذي كان لا يهتم ، بل ويعارض تعليمها وبالتالي دخولها مجال العمل ، فقد أراد الباحث أن يرى ما هو أثر الجامعة بعد زيادتها لفرص العمل في المجتمع ودور ذلك في تغيير بعض العادات القديمةسواء كانت ممارسة من جانب الرجل أو المرأة ، ففتح مجال العمل للمرأة والرجل بالتساوي ، وإنخراط المرأة في كثير من الأعمال التي كانت حكراً على الرجل يساعد كثيراً في تغيير بعض المفاهيم والآراء وبالتالي ينعكس ذلك على عادات وتقاليد المجتمع . ومن هذه المقارنة الإحصائية كان ما يلي:

جدول رقم (18)

هل ترى أن الجامعة أسهمت في تغير بعض العادات القديمة		هل زادت فرص العمل للجنسين أكثر مما كان في السابق		المجموع
		نعم	لا	
نعم	452	452	79	531
لا	–	–	37	37
المجموع	452	452	116	568

علماً بأن المتغير الأول وهو السؤال رقم 27 في المحور الاقتصادي والمتغير الثاني السؤال رقم 32 في المجال الاجتماعي والقيم ، وهذا أيضاً يوضح إنعكاس الجانب الاقتصادي على الجوانب الاجتماعية والتأثير المتبادل بينهما وذلك بوجود علاقة قوية جداً.

5-10-4 ولإبراز الدور الذي تلعبه الجامعة في المجال الاقتصادي ورفع الدخل السنوي لأفراد المجتمع وبالتالي تحسين المستوى المعيشي.

أراد الباحث أن يرى العلاقة بين زيادة الدخل وانعكاسه على بعض الأفراد في نمو ثرواتهم وبالتالي انتقالهم من مرحلة الفقر إلى مرحلة الغنى. وبعد المعالجات الاحصائية اتضح أن هنالك علاقة قوية جداً بينهما كما موضح أدناه في جدول رقم (19).

جدول رقم (19)

منذ قيام الجامعة وحتى الآن هنالك فقراء أصبحوا أغنياء				المستوى المعيشي لغالبية الأسر في تحسن مستمر			
لا يوجد	قليلون	كثيرون	المجموع	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	المجموع
142	255	171	568	198	241	29	568

وهذه العلاقة القوية قد لاحظها الباحث ، حيث أن هنالك بعض الأشخاص من ذوي الدخل المحدود ، تغيرت أوضاعهم المالية نتيجة لإرتباطهم بأعمال جديدة إستثمارية ، بعد توسع الجامعة وإنتشارها وزيادة أعداد طلابها وعمالها وأساتذتها.

5-10-5 ولإرتباط أسلوب الحياة بالعادات والتقاليد حاول الباحث أن يربط بين السؤال رقم 22 في المجال الاقتصادي والسؤال رقم 32 في المجال الاجتماعي والقيم الاجتماعية لمعرفة ما إذا كانت هنالك علاقة وما نوعها وكانت النتيجة كما موضح أدناه:

جدول رقم (20)

هل ترى أن الجماعة أسهمت في تغيير	هل الزيادة في الدخل أدت إلى تغير أم لا؟

بعض العادات							
نعم	لا	لم يجيبوا	المجموع	نعم	لا	لم يجيبوا	المجموع
429	81	58	568	426	50	55	531

وبالتالي فإن الزيادة ساهمت في تغيير أسلوب الحياة ، وحينما تغير أسلوب الحياة كانت نتائجه أن حدث تغير في العادات ، وهذا التغير في العادات بدوره يؤدي إلى تغيرات أخرى ثقافية وأيدولوجية ...الخ.

5-10-6 ولإيضاح الجانب الايجابي للجامعة في رفع المستوى المعيشي كان لا بد من إيجاد علاقة بين قيام الجامعة وتحول مجموعة من الفقر إلى الغنى ، وهذا بدوره يعد مؤشراً لتحولات أخرى وخاصةمايعرف بالحراك الاجتماعي ،فإنتقال الشخص من طبقة أو مستوى معيشي إلى مستوى أعلى يدخله في دائرة الأثرياء ، وكذلك العكس فإنتقاله من مستوى أعلى إلى مستوى أدنى قد يقلل من مكانته الاجتماعية وبالتالي يصبح من الفاعلين والمؤثرين في المجتمع مما يزيد من مكانته الاجتماعية بين الناس .

ولإثبات أن الجامعة تؤثر في هذا الحراك الاجتماعي ،حاول الباحث أن يجد علاقة بين هذين المفهومين فكانت كالتالي:

جدول رقم (21)

بعد قيام الجامعة وحتى الآن هنالك أغنياء قلت ثرواتهم		منذ قيام الجامعة وحتى الآن هنالك فقراء أصبحوا أغنياء	
لا أوافق	459	كثيرون	171
إلى حد ما	57	قليلون	255
أوافق	52	لا يوجد	142
المجموع	568	المجموع	568

ومن الجدول تتضح العلاقة ، وبالتالي يظل الحراك الاجتماعي في كل مجتمع من المجتمعات مرتبطاً بمتغيرات كثيرة أهمها المتغير الإقتصادي . فسمو المكانة الاجتماعية قد يرجع للوراثة والسلطان والجاه والفكر وعوامل كثيرة إلا أن الجانب الاقتصادي يؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً على مكانة الفرد الاجتماعية.

5-10-7 تظل عمليات التفاعل الاجتماعي هي العمليات المؤثرة في المجتمعات سلباً وايجاباً سواءكان هذا التفاعل صراعاً أو منافسة أو تعاوناً . وتعد البيئة الجامعية من أهم البيئات المؤثرة في التغير المقصود والسريع لا سيما وأن البيئة مهما كانت فعلاقاتها قويةجداً بالتغير وقد أورد حسين عبد الحميد (2006-207)، أن البيئة تترجم التفاعل مع الانسان ، إذا تعكس مظاهر البيئة ومعطيات إستجابة البيئة الطبيعية لتأثيرات الانسان وقدراته ، وترتبط البيئة بالمجتمع وهي تتصف بالديناميكية والتغير المستمر ، وتتغير تبعاً للتغير والتطور العلمي ، والتقني الذي يحققه الانسان).

فإرتباط أفراد المحتمع ببيئة الجامعةيدل على التفاعل معها ، ولهذا حاول الباحث إيجاد علاقة بين ذهاب الشخص للجامعة ، وممارسته للنشاط الثقافي الذي يقدمه الطلاب فكانت العلاقة كما يلي:

جدول رقم (22)

الاشتراك في النشاط الثقافي للطلاب		هل تذهب للجامعة	
لا أوافق	277	نعم أذهب	478
إلى حد ما	256	لا	66
أوافق	35	لم يجيبوا	24
المجموع	658	المجموع	658

ومن الجدول رقم (22) يلاحظ الباحث أنه توجد علاقة قوية بين الذهاب للجامعة والاشتراك في النشاط الثقافي الذي يقيمه الطلاب. وهذا يؤكد حجم التفاعل بين أفراد المجتمع والجامعة.

5-10-8 وتأكيداً لعلاقة النشاط الثقافي والتفاعل الاجتماعي ، قارن الباحث بين الاحتفالات التي يقيمها الطلالب في روابطهم وأسرهم بقصد الترفيه وتمكين العلاقات وبين دور المواطنين في هذا الجانب ، ولذلك كانت المقارنة هكذا:

(احتفالات استقبال وتخريج الطلاب التي تقوم بها الروابط والأسر أحدثت نمطاً جديداً بالنسبة للمجتمع *النشاط الثقافي الذي يقدمه طلاب الجامعة في دورهم يجد تفاعلاً من المواطنين).

جدول رقم (23)

النشاط الثقافي الذي يقدمه طلاب الجامعة في دورهم يجد تفاعلاً من المواطنين		إحتفالات الطلاب التيتقوم بها الروابط والأسر أحدثت نمطاً جديداً للترقية بالنسبة للمجتمع	
لا أوافق	35	لا أوافق	25
إلى حد ما	256	إلى حد ما	272
أوافق	277	أوافق	271
المجموع	568	المجموع	568

ومن هذه العلاقة القوية يتضح أن الجامعة أجبرت المواطنين على المشاركة في احتفالاتها .لأنهم وجدوا في هذه الاحتفالات نمطاً جديداً. بعيداً عن وسائل الترفيه التقليدية التي كانت موجودة في المجتمع قبل إنشاء الجامعة . وهذا النمط الجديد جعل المواطنين يحرصون على حضور هذه البرامج وبالتالي قويت علاقتهم بالجامعة ونشاطاتها وتأثروا بها وأثروا فيها .

5-10-9 كما قام الباحث للتحقق من وجود علاقة قوية بين المجتمع والجامعة بإجراء عملية احصائية بين السؤال رقم(13) في محور بيانات عن الجامعة والسؤال

رقم (17) في نفس المحور لمعرفة مدى علاقة وارتباط المجتمع اليومي بالجامعة بهاتين العبارتين (هل تذهب للجامعة ؟ كيف تتعرف على أخبارالجامعة؟).

جدول رقم (24)

كيف تتعرف على أخبار الجامعة		هل تذهب للجامعة	
من مصادر متعددة	158	نعم	478
من الأنباء	64	لا	66
من الأقارب والأصدقاء	29	لم يجيبوا	24
أذهب بنفسي	317	المجموع	568
المجموع	568		

وقد قصد الباحث ربط السؤالين ببعضهما للتحقق من صحة ماأدلى به أفراد العينة، حيث أن السؤال رقم (17) هو سؤال متابعة للسؤال رقم (13) والمعلوم أن أسئلة المتابعة تكون محققة لما قبلها من اجابات ، وبالتالي نلاحظ العلاقة بين ذهاب أفراد العينة للجامعة بأنفسهم وبين الطريقة التي يعرفون بها كل الأخبار حيث أن معظم أفراد العينة يعرفون الجامعة من خلال ذهابهم لها وارتباطهم بها .

كما أن هذه العلاقة تفيد الباحث في أن كل ماأدلى به أفراد العينة من بيانات كانت صادقة وواقعية لأنهم يعايشون أحداث الجامعة ويتعاملون معها مباشرة .

5-11 – نتائج بعض المقابلات ودراسات الحالة:

لم يكتفي الباحث بالملاحظة والاستبيان فقط لجمع البيانات ،وذلك لأن موضوع البحث يتطلب استخدام عدة وسائل لجمع البيانات ، فكلما تنوعت أدوات الدراسةكلما استطاع الباحث تفادي السلبيات الموجودة في بعضها ، فلكل وسيلة من وسائل جمع

البيانات مزايا وعيوب ويمكن التخلص من العيوب باستخدام أكبر عدد من وسائل جمع البيانات ولذلك اختار الباحث وسائل إضافية كدراسة الحالة والمقابلة ، وتعد المقابلات الشخصية وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات، وقد أورد عدلي أبو طاحون (2008–320) (تعتبر المقابلات الشخصية للمبحوثين من أهم الطرق السائدة في إجراء الأبحاث ، نظراً لأنها أكثر دقة في جمع البيانات ، كما أنها تتصف بالمرونة ،ومن خلالها يطمئن الباحث على البيانات والمعلومات التي تم جمعها).

وقد اختار الباحث عينة مكونة من ستة عشر شخصاً يمثلون قطاعات مختلفة لمجتمع وثيق الصلة بالجامعة ، واكب تطورها منذ تأسيسها وحتى لحظة إجراء المقابلة فكانت على النحو التالي:

5–11–1مستفيدون : وهم خريجو هذه الجامعة ، وقد راعى الباحث أن يكونوا قد تخرجوا في كليات مختلفة، وعددهم أربعة.

5–11–2 أساتذة عاملون بالجامعة ، وقد اختار الباحث أربعة أساتذة ممن واكبوا بداية الجامعة وعملوا فيها طيلةهذه الفترة منذ تأسيسها لأنهم يستطيعون أن يلاحظوا كل التغيرات لا سيما وأنهم من أبناء منطقة شندي ، فهم يمثلون المجتمع تمثيلاً صادقاً.

5–11–3 عاملون بمؤسسات اجتماعية ذات صلة وثيقة بالجامعة والمجتمع وقد اختارهم الباحث من الرعاية الاجتماعية ومكاتب محلية شندي .

5–11–4 مواطنون ذوي صلة بالجامعة ، ويمثلون أعيان المدينة ،فهؤلاء أدرى بما يحدث من تغيرات لاسيما وأن مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية تسهم كثيراً في أن يدلوا بما هو مفيد . وعددهم أربعة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (25)

الفئات	النوع	العدد	النسبة من النسب	عددسنوات الخبرة في المجال	متوسط الأعمار	المستويات التعليمية
الأولى	مستفيدون(خريجون)	4	%25	أكثر من عشر سنوات	40-50	جامعيون فما فوق
الثانية	أساتذة عاملين بالجامعة	4	%25	أكثر من عشر سنوات	40-50	دكتوراة
الثالثة	مؤسسات اجتماعية	4	%25	أكثر من عشر سنوات	40-50	جامعيون فما فوق
الرابعة	مواطنون ذو صلة بالجامعة(أعيان)	4	%25	أكثر من عشر سنوات	40-50	شهادة سودانية وجامعيون
المجموع	-	16	%100	-	-	-

ومن الجدول يتضح أن هذه العينات الطبقية روعي فيها التنوع ، حيث أن كل فئة من فئاتها تضم أربعة أفراد وتشكل 25% من كل العينة ، كما أنهم قد قضوا أكثر من عشر سنوات سواء كان في مجال العمل أو بعد التخرج ، فخريجو الجامعة تم اختيارهم من الدفعات 94-97 .

كما أن فئة الأساتذة قد عملت بالجامعة أكثر من عشر سنوات ، بل ومنذ تأسيسها أما فئة المؤسسات الاجتماعية فهم من سكان مدينة شندي وقد عملوا في مواقع عملهم قبل تأسيس الجامعة ، ومازالوا في العمل . أما الفئة الأخيرة فهي تمثل المواطنين والأعيان.

وهذه العينة مجتمعة بكل فئاتها يمكن أن نطلق عليها مجموعة (خبراء). إختارها الباحث بطريقة مقصودة.

وقد اشتملت المقابلة على أسئلةرئيسية ومباشرة غطت كل الفروض الست التي وضعها الباحث ، كما اشتملت على كل المحاور التي طرحها الباحث في الاستبيان .وقد قام الباحث بإجراء المقابلات بشخصه ، الأمر الذي جعلها تأخذ زمناً طويلاً ،لا سيما وأن أفراد العينة متفرقون . ولم يواجه الباحث أي تعقيدات أو صعوبات من أفراد العينة . وقد أدلوا بكل ما طلب منهم ويمكن استخلاص ذلك فيما يلي

5-11-1 القيم والمعتقدات :

قد يبدأ التغير الاجتماعي بأفكار جديدة يطورها العقل الانساني ، تحدث تغيراً مهماً في المواقف والقيم الاجتماعية الأساسية ومثل هذه الأفكار قد تسيطر على عقول الناس سيطرة قوية، مثل مثاليات الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر ، وحركة حقوق الانسان في الولايات المتحدة في الستينات من القرن العشرين ، وقد ذكر مهنا مراد (107:1992) أن المعتقد نسق منظم من الأفكار لإعادة صياغة نموذج للمجتمع، يهدف إلى تصحيح ليلائم رغبات النفس ، وهو مركب فكري يتكون من أفكار وقيم وعواطف وغالباً ما يدعمها الذين يؤمنون بجماعة دينية).

ولمعرفة التغير الذي طرأ عليها كانت استجابة العينة أن هنالك تغيراً واضحاً طرأ على قيم المجتمع ومعتقداته ، وذلك من خلال الوضع الاجتماعي الجديد، حيث أن الجامعة تمثل مجتمعاً جديداً يتكون من شرائح شبابية تتراوح أعمارهم بين 17سنة -22سنة تقريباً من الجنسين ، أتوا للدراسة من كل ولايات السودان المختلفة ، وبذلك جاءوا يحملون معهم أنماطاً مختلفة من الأفكار والمفاهيم والمعتقدات ، لمجتمع فيه أصلاً أفكار وقيم ومعتقدات سائدة ، وهذه أيضاً قد تكونت نتيجة لعوامل كثيرة ، وبالتالي إمتزجت هذه الأفكار والآراء والمفاهيم والمعتقدات مع بعضها البعض ، فتأثرت ببعضها ، وأضافت كل منها للآخرى ، وأخذت منها، وبالتالي حدث تغير واضح ،، علماً بأن كل أفراد العينة وقد أكدوا بنسبة 100% أن هذا التغير الذي حدث له إيجابيات وله سلبيات ، ويرى الباحث أن ايجابيات هذا التغير تطغي على سلبياته ، بمعنى أن هذا المجتمع يتغير نحو الأفضل . وسيأتي تفصيل ذلك في مناقشةالنتائج على الفروض.

5-11-2 العادات والتقاليد:

يعرف كثير من علماء الاجتماع بأن العادات الشعبية تمثل السلوك المتعلم إجتماعياً ويمارس إجتماعياً . ويورث إجتماعياً فالعادات ، الشعبية هي نماذج تتحكم في معظم حياتنا اليومية مثل العادات والغذائية ، والاحتفالات ، ونظام العمل.والمأكل والملبس وما يمارس في الأفراح والمآتم وكذلك البيع والشراء ...الخ، وقد عرفها عدلي أبو طاحون (2008 :16) بأنها الأنماط السلوكية الثقافية التي تعارف الناس على إتباعها والتي توضح الطريقة المقبولة واللائقة في أداء الأشياء).

وقد أراد الباحث معرفة تأثير الجامعة على هذه العادات والتقاليد من خلال العينة التي اختارها للمقابلة .

وقد وجد أن هنالك تغيراً قدطرأ على هذه العادات والتقاليد خاصة فيما يتعلق بالممارسات اليومية، وفي الاحتفالات التي يقيمها الطلاب ، أو الاحتفالات التي يقيمها أفراد المجتمع . لأن هذه قد تأثرت بتلك .كما أن هنالك تغيرات واضحة في نمط الإستهلاك. وكذلك في الملبس ، وخاصة فيما يتعلق بالملابس النسائية ، حيث أن طالبات الجامعة – وهن شريحة كبيرة من المجتمع – يرتدين أزياء مختلفة ومتفاوتة في شكلها وأسعارها.وفي درجات الحشمة .فهنالك الملابس الموغلة في الاحتشام لدرجة أنها تطغي على معرفة الشخصية فتنفيها وبين الملابس المعتدلة والملابس المتبرجة . وكل هذه الأنماط أثرت في بقية نساء المجتمع.

وكذلك أمن أفراد العينة على أن هنالك تغيراً في البيع والشراء وهو مرتبط بالاستهلاك وما يمارس في المآتم والأفراح .

وأن هذا التغير فيه الكثير من الاشياء السالبة كما فيه الكثير من الايجابيات، فالمرأة التي كانت تقضي أربعين يوماً بعد الولادة – كعادة سودانية متأصلة – أصبحت الآن تتخرط في مواصلة دراستها بعد أسبوع من ولادتها– ولا عيب في ذلك كما كان في السابق.كما أن النظرة إلى الخفاض الفرعوني قد تغيرت تماماً ، وأصبح المجتمع ينظر متهكماً لمن يمارسون الخفاض.

وقد اتفق كل أفراد العينة وبنسبة 100% أن التغير الايجابي الذي طرأ على هذه العادات أكثر بكثير من التغيرات السالبة.

5-11-3 معالم الحياة المادية :

من الملاحظ الأثر الواضح لجامعة شندي على الحياة المادية وذلك من خلال الاستجابات السابقة والتي وردت في هذا البحث مدعمة بالأرقام في الجداول السابقة.

ولما كانت الحياة المادية – الاقتصادية ذات صلة وثيقة بالتغير الاجتماعي – كما ورد في هذا البحث . فإن معالم الحياة المادية ، قد تغيرت كثيراً . وذلك من خلال ما أدلى به أفراد العينة ويتضح في الآتي .

5-11-3 – 1- أن هنالك تغيراً إيجابياً طرأ على المدينة في بنياتها الأساسية وفي المباني والشوارع ، والمحلات التجارية ، ووسائل المواصلات ، وانتشار المطاعم والمقاصف .

5-11-3-2- يرى كل أفراد العينة أن هنالك تغيراً في نظام البيع والشراء والتسويق من حيث زيادة أنواع السلع ، وأسعارها وجودتها .

5-11-3-3- يرى 93,25 % من أفراد العينة أن هنالك حراكاً إقتصادياً تأثر به الكثير من أفراد المجتمع ، الأمر الذي أدى تغير في الخارطة الاقتصادية سواء من حيث الأشخاص أو من حيث السلع .

5-11-3-4 اتفق كل أفراد العينة على توفر سبل المواصلات والنقل ووجودها على مدى ساعات اليوم وبأسعار زهيدة ، ويعزى ذلك لإنتشارها وكثرتها تمشياً مع الزيادة السكانية التي طرأت على المدينة بوجود طلاب الجامعة بها .

5-11-3-5 – إنتشرت وبطريقة سريعة جداً العطارات ومحلات التجميل والتي كانت لا تتعدى الثلاث قبل قيام الجامعة ، أما الآن فهنالك ما يربو على الثلاثين محلاً للعطارات وبيع مستحضرات التجميل وذلك لوجود طالبات الجامعة .

5-11-3-5: ارتفعت معدلات الإيجار للمباني السكنية والمحلات التجارية ، الأمر الذي انعكس زيادة على أسعار القطع السكنية والمباني .

وبالتالي فإن معالم الحياة المادية ، قد تغيرت وأنعكس أثر ذلك إيجاباً على مواطن المدينة فقد عملت السلطات المحلية على إصلاح كل الطرقات والشوارع

وذلك لكثرة وسائل المواصلات ، كما أنعكس ذلك على الخدمات الأخرى التي تقدمها المرافق العامة ، أما مجال الخدمات الخاصة فقد إزدهر السوق في كل مجالاته .

ويرى الباحث أنه مهما تكون هنالك من إيجابيات ، لا بد من وجود أشياء سالبة ، لأن هذا التغير قد يكون في صالح شريحة كبيرة جداً من المجتمع ، بينما هنالك بعض الفئات وإن كانت ضئيلة تتضرر من ذلك .

وعموماً فإن التغير الاجتماعي المنشود ، لا يمكن أن يحدث بمعزل عن السلبيات ، ولكن يقاس ذلك في نهاية الأمر بمدى إستفادة كل قطاعات المجتمع في هذا التغير وقبولها له . ومواكبتها لهذا التغير .

5-11-4 الآداب والفنون :

يرى كل أفراد العينة أن الجامعة قد أنعشت الحركةالأدبية والفنية في المجتمع وذلك من خلال ما قدمته عبر طلابها سواء كان ذلك على مستوى كلياتهم أو روابطهم أو ألوانهم السياسية أو الأدبية والفنية ، وذلك من الإحتفالات المتكررة داخل الجامعة وخارجها والمعارض التي تقيمها – والمنتديات ، وذلك عبر الفرق الفنية التي نشأت في الجامعة وتفاعلت مع المجموعات الفنية التي كانت موجودة أصلاً في المجتمع .

كما أن الجامعة ساهمت في كثير من المسابقات الأدبية والفنية في المجتمع ، كما شاركت في وسائل إعلامه المحلية بأساتذتها وطلابها .

وقد اتفق كل أفراد العينة على أن إزدهار الحركة الفنية والأدبية يرجع لوجود الجامعة ، كما اتفقت بأن هذه الحركة الفنية والأدبية ليست تقليدية وإنما هنالك تجديد وابتكار فيها .

5-11-5 إتجاهات المجتمع نحو التعليم كقيمة :

لقد تغيرت نظرة المجتمع نحو التعليم من نظرة سالبة إلى نظرة موجبة وهذا ما أكده كل أفراد الدراسة ، ويتضح ذلك في أن معظم أفراد المجتمع قد انخرطوا في هذا التعليم وبمختلف مستوياته ويمكن تلخيص آراء العينة فيما يلي :-

5-11-5-1 أن هنالك شعوراً جمعياً نحو أهمية التعليم وحرصاً متزايداً على إلحاق المواطنين لأبنائهم برياض الأطفال والمدارس والجامعات .

5-11-5-2 رغم تكلفة التعليم الخاص فقد انخرط المواطنون فيه وألحقوا أبناءهم به سعياً وراء تحقيق نتائج متقدمة تمكنهم من دخول الجامعة .

5-11-5-3 أنخرط معظم أفراد المجتمع في الدراسة سواء كان في المدرسة الثانوية وذلك بعد دخولهم الحياة العملية ، برغم المعاناة التي يلاقونها من التزامات المنزل والمجاملات الاجتماعية والتزامات العمل .

هذا بعض ما أدلى به أفراد العينة وهو يشير إلى أن هنالك تغيراً ملحوظاً في اتجاهات الناس نحو التعليم ونظرتهم الإيجابية له ، ولم يرتبط ذلك بالتوظيف أو الكسب المادي ، وإنما نبع من شعور داخلي بأهمية هذا التعليم للحياة .

5-11-6 الحراك الإجتماعي :

يرى كل أفراد العينة أن الجامعة أحدثت حراكاً إجتماعياً وذلك تبعاً لما ورد في 4-11-3 حيث أن هنالك حراكاً اقتصادياً ، وبالتالي فإن هذا الحراك يؤثر على الحراك الإجتماعي . وهو أن ينتقل بعض أفراد المجتمع من مكانته الاجتماعية تبعاً لمكانته الاقتصادية أو لعوامل أخرى وقد لمس الباحث هذا الحراك من خلال دراسات الحالة التي قام بها لبعض الأسر.

وبالتالي فإن هنالك أشخاصاً كثيرين أصبحوا من ذوي المكانة الاجتماعية المرموقة . والذين لا يمكن أن يتخطاهم أفراد المجتمع أو المسئولون في كثير من الأمور ، فيعملوا بآرائهم ويرجعوا لهم من وقت لآخر وذلك لما أكتسبوه من هذه المكانة .

وفي المقابل فإن هنالك بعض الأشخاص قلت مكانتهم الاقتصادية وبالتالي أثر ذلك على مكانتهم الإجتماعية ، الأمر الذي قلل من فاعليتهم في المجتمع ومن تأثيرهم .

وهؤلاء هم الذين لم يواكبوا هذا التغير بالتحديد واستحداث الوسائل التجارية في البيع والشراء من ناحية إختيار السلع وطريقة تسويقها ، حيث أصبح التسويق في الآونة الأخيرة يحتاج إلى فن المعاملة كما يحتاج إلى قراءة ومعرفة أفكار المجتمع وثقافته.

ولما كان هؤلاء التجار التقليديين لا يواكبون هذه الأساليب الجديدة ، إضافة إلى تمسكهم بالطرق القديمة في البيع والشراء قل الطلب عليهم وبالتالي إنعكس ذلك سلباً الأمر الذي أدى إلى تدهور أعمالهم التجارية وبالتالي مكانتهم الإقتصادية والتي هي كانت مرتبطة أصلاً بمكانتهم الإجتماعية فظاثرت فيها.

وقد اتفق كل افراد العينة أن للجامعة دور كبير في هذا الحراك الذي حدث في هذا المجتمع .

5-11-7 نظرة المجتمع نحو المرأة :

يرى أفراد العينة أن نظرة المجتمع نحو المرأة قد تغيرت وخاصة في هذا المجتمع الذي كانت نظرته للمرأة تختلف عن المجتمعات الأخرى ، وأن معظم أفراد هذا المجتمع من قبيلة الجعليين التي كانت تحدد للمرأة مهام معينة لا تتعداها . ولكن تغيرت هذه النظرة رغم أن التغير فيها يسير ببطء شديد ، فمازالت هنالك بعض الأسر تعارض عمل المرأة ومشاركتها السياسية والثقافية – وقد أمن أفراد العينة على هذه الملاحظات .

و لكن عموماً يمكن القول بأن هنالك تغيراً حادثاً ويسير نحو الاتجاه الصحيح والسليم للأستفادة من طاقة المرأة في المجالات المختلفة .

5-11-8

ولمعرفة أي البرامج أكثر تأثيراً وأسرع بالنسبة للمجتمع فقد سأل الباحث أفراد العينة عن ترتيب الكليات حسب مساهمتها في المجتمع والدور الذي تقوم به ، ومن ثم تأثيرها في التغير الاجتماعي . وقد أشار معظم أفراد العينة إلى أن كلية الطب والعلوم الصحية ، هي الأكثر تأثيراً على برامج المجتمع . ويعزي الباحث ذلك لأنها كانت أول كلية وأن برامجها ذات صلة وثيقة بالمجتمع من حيث التدريس والتأهيل والتدريب وتأتي كلية المجتمع في المرتبة الثانية رغم حداثتها ولكن نسبة لأنتشارها

في مدينة شندي وقراها كان وجودها فاعلاً ومن ثم تأتي بقية الكليات وهي تقدم برامج ذات صلة بالمجتمع.

الفصل السادس
نتائج الدراسة والتوصيات

الفصل السادس
نتائج الدراسة والتوصيات

6-1 نتائج الدراسة (مقدمة)

6-2 أهمية وجود الجامعة وعلاقتها بالمجتمع

6-3 المجال الاقتصادي
6-4 في المجال الاجتماعي والقيم والاتجاهات
6-5 في المجال الثقافي
6-6 في مجالات أخرى
6-7 مناقشة النتائج مع الفروض
6-8 التوصيات
6-9 المقرحات

6- نتائج الدراسة :

6-1 مقدمة

إن تطور الحياة الإجتماعية وتعدد مؤسساتها أصبح من الأهمية بمكان وذلك لأن النظام الإجتماعي نظام مترابط ومعقد في آن واحد وقد ذكر عبد الله الرشدان (1994: 179) " إذا حللنا البناء الإجتماعي العام لأي مجتمع نجده يتكون من العناصر الأساسية التالية :-

البيئة الطبيعية : وهي الإطار البيئي والجغرافي الذي يحدد المجتمع ، وتشمل كل مافي البيئة من أوضاع طبيعية من مناخ وتربة ، ومعادن وغابات وتضاريس ... إلخ .

البيئة الإجتماعية : وهي المناخ الذي يعيش في ظله أفراد المجتمع ، وتشمل كل المؤسسات الإجتماعية المختلفة ، والجماعات ، والتجمعات ، والهيئات ، والمشاريع المختلفة

السكان : وهم مجموعة الأفراد الذين يشكلون الطاقة البشرية في المجتمع . العلاقات الإجتماعية : وهي العمليات والتفاعلات الناجمة عن تفاعل الأفراد في البيئتين الطبيعية والإجتماعية .

النظم والمؤسسات الإجتماعية : وهي مجموعة الأجهزة التي تقوم بالنشاط الإجتماعي ، وتحقق الوظائف الإجتماعية .

وعلى ضوء هذه المقومات يظهر لنا الترابط والتعقيد ، فالمجتمع المحلي بكل عاداته وتقاليده وقيمه ومعتقداته ونظامه التعليمي ومعاييره يدخل في هذه المنظومة المعقدة . كما أن أبعاد التغير الإجتماعي ومشكلاته تظهر في مجالات متعددة ومتباينة مثال :

6-1-1 النظام الديموغرافي " العمر – الجنس – اللغة – التوزيع السكاني " .

6-1-2 معدلات السلوك الإنساني " الزواج – الانجاب – معدلات الجريمة ...إلخ".

6-1-3 البناء الإجتماعي " العلاقات داخل الأسرة وخارجها – المؤسسة – المجتمع – ..إلخ.

6-1-4 وظائف الأنظمة الإجتماعية " المراكز – الأدوار – الحراك الإجتماعي رأسياً وأفقياً"

6-1-5 الأنماط الثقافية " المعتقدات – المفاهيم – قيمة الفرد والجماعة " .

ولأن كثير من المشكلات الناشئة عن التغير الإجتماعي تتأثر بها قيمة الفرد والجماعة ، فينبغي الإلمام ب :

6-1-6 علاقة الإنسان بالبيئة وظروفها – وعوامل الهجرة والنزوح ..و مشكلات الطفولة وأساليب التربية وما يتعلق بالأسرة وظروفها ووكذلك الجنوح والسلوك المنحرف والنظم الإجتماعية والقيم الدينية وتأثير التغير عليها والأزمات وإنتشار الفقر والبطالة والايدلوجيات والتصورات المذهبية وما يصاحبها من تعصب .

فكل هذه الأشياء جديرة بالدراسة ، لأنها إذا لم ينظر إليها نظرة فاحصة لمعالجتها فقد تشكل عائقاً للتغير .

وعليه يمكن القول بأن هنالك عوامل كثيرة مساعدة للتغير وهنالك عوائق ، وهذه الدراسة أرادت أن تكشف عن المزايا لتعززها وعن العيوب أوالمساوئ لتصادرها . وتضع المقترحات والحلول لذلك .

6-2 أهمية وجود الجامعة وعلاقتها بالمجتمع :

لا تنبع أهمية الجامعة من أنها توفر فرص للتعليم العالي الجامعي والدراسات العليا فحسب وإنما تنبع أهميتها من رسالتها نحو المجتمع الذي نشأت فيه والأهداف التي تحققها من أجل إحداث التغير – وقد أورد محمد الصيرفي (2006 : 37) " كانت المؤسسات التعليمية ولا تزال على مختلف مراحلها عامل تقدم وتغير جبار . فالمؤسسات التعليمية مسئولة عن الإرتفاع في المستوى الإقتصادي والثقافي والتقني على مستوى الأفراد أو الأمم ، وينتج عن ذلك إحتياجات ودوافع وطريقة تفكير مما ينتج عنه تغيير في البيئة الإقتصادية والتنظيمية لمواجهة تلك الأنماط الجديدة من الاحتياجات والاتجاهات " .

ومن أهم نتائج هذا البحث أن الباحث وجد علاقة قوية جداً بين وجود الجامعة في المجتمع وتحقيق أهدافها .

وقد ثبتت أهمية الجامعة بالنسبة لمجتمع مدينة شندي ، وضرورة وجودها ، وذلك للنهوض بالمجتمع . كما تأكد الباحث من وجود علاقة قوية تربط أفراد المجتمع بالجامعة . وذلك لأنهم أدركوا أهميتها ، وهم يشاركون ويساهمون في كل برامجها ، كما أنهم يعرفون الدور الذي تقوم به الجامعة من أجل النهوض بالمجتمع . ومن هنا جاءت مشاركتهم في كل نشاطاتها .

كما اتضح للباحث من خلال هذه الدراسة مدى استفادة المجتمع من قيام الجامعة في شتى المجالات على نحو ما يرد في الفقرات التالية :

6-3 المجال الإقتصادي :

6-3-1 من النتائج التي توصل إليها الباحث ، في هذا المجال الإقتصادي أن هنالك زيادة ملحوظة ومؤثرة ، طرأت على دخل الفرد ، في المجتمع المحلي لمدينة

شندي ، وهذه الزيادة أدت إلى تحسن المستوى المعيشي ، وهذا أمر طبيعي وتلقائي فكلما تحسن الدخل تحسن المستوى المعيشي للأفراد . وهذه الزيادة ناجمة عن وجود الجامعة التي أسهمت في فتح مجالات كثيرة سواء كانت مجالات استثمارية أو غيرها وهذه الزيادة لم تنعكس على المستوى المعيشي فحسب ، بل وبدأت تظهر في البنيات الأساسية للمجتمع وذلك من خلال الاتجاه نحو البناء والتعمير ، فظهرت المباني الفخمة في كل الأحياء وخاصة الأحياء المتاخمة للجامعة ، الأمر الذي أدى إلى إزدهار المدينة ، فأصبحت مدينة جاذبة .

2-3-6

إن تحسن المستوى الإقتصادي كفيل جداً بتغيير الأفكار والنظرة الاقتصادية وبالتالي يؤدي إلى أفكار إقتصادية جديدة تساهم في نمط الاستهلاك وما يصاحب ذلك من ثقافات ، فتغيرت طريقة المجتمع في التعامل مع الأغذية ، والانتقال من التقليدية إلى الحداثة سواء كان ذلك في الوسائل المستخدمة ، أو الأدوات أو الطرق ، إضافة إلى أن زيادة الدخل أدت أيضاً إلى وفرة السلع في السوق وتنوعها وجودتها ، فأصبح كل شئ متاحاً ، وفي متناول المستهلك .

3-3-6

وقد توصل الباحث أيضاً إلى أن وجود الجامعة بشندي قد أدى وبطريقة مباشرة وطرق غير مباشرة إلى توفير فرص العمل بالنسبة للجنسين ، فالجامعة التي تزخر الآن بما يزيد عن مائتي أستاذ معظمهم من منطقة شندي تزخر أيضاً بما يفوق هذا العدد من العمال والموظفين والحرس الجامعي . وكل هؤلاء أتاح لهم قيام الجامعة بشندي وجود فرص عمل، إضافة إلى ذلك فإن أعداداً كبيرة جداً من أصحاب الأعمال الحرة (بناء – سباكة – حدادة – كهرباء – نقاشة ...إلخ) قد وجدوا فرص عمل كبيرة في تأسيس مباني الجامعة من قاعات ومكاتب ومعامل وكافتريات ...إلخ وما زالوا يعملون في منشآت الجامعة المختلفة ، هذا بالإضافة لما

أتاحته الجامعة في المجالات الأخرى كالمطاعم والكافتريات والمقاهي وأماكن التصوير والطباعة وإيجارات المنازل وغيرها .

وبالتالي فإن من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذا المجال أن الجامعة أسهمت إسهاماً كبيراً في حل مشكلة البطالة وذلك لتوفيرها لمجالات العمل العام والخاص ، وإنما توفرت هذه الفرص للجنسين كذلك ما وفره صندوق رعاية الطلاب من وظائف أخرى مماثلة.

وما ورد في الفقرات أعلاه يؤكد أن هنالك حراكاً إقتصادياً أثر على فئة كبيرة من السكان، سواء كان هذا التأثير سلبياً أم إيجابياً ، فقد تأكد أن هنالك عدد كبير من الناس تغيرت أحوالهم الإقتصادية تبعاً لهذا التغير وبالتالي تدرجوا في سلم الثراء فأصبحوا من أصحاب رؤوس الأموال وقد قام الباحث بإجراء دراسة حالة لبعض الأشخاص الذين تدرجوا في سلم الثراء وتأكد له تماماً أن هذه الزيادة كانت بعد قيام الجامعة حيث أن بعضهم استثمر في المقاصف وبعضهم في البقالات ، وقد ساهم في ذلك استعدادتهم الشخصية ومقدراتهم ومهاراتهم ، وفي الجانب المقابل هنالك من تأثر سلباً ، وهؤلاء هم الذين لم يواكبوا هذه المتغيرات ، وكانوا أكثر ميلاً للتقليدية والمحافظة في البيع والشراء وهم أصحاب رؤوس الأموال والتجار القدامى بمدينة شندي ، ولذلك تأثروا بظهور هذه المجموعة الجديدة من المستثمرين مما انعكس عليهم سلباً ، وبالتالي حدث هذا الحراك الاقتصادي الذي أدى إلى تغير كبير في خريطة السوق فظهرت أسماء وأختفت أسماء أخرى ، بيد أن المستثمرين الجدد كانوا أكثر عدداً ، وهذا مما أدى إلى إزدهار السوق . وبالتالي فإن هذا الحراك الإقتصادي إنعكس مباشرة على الحراك الإجتماعي .

5-3-6

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أيضاً أن بناء المدن الجامعية ، في مواقع متميزة . ساهم في العمران ، فلم يكن العمران بشرياً فقط وإنما تبعه عمران مادي ؛ ولم يقف الحد عند بناء هذه المدن الجامعية ، فقد اتجه صندوق رعاية الطلاب إلى صيانة كثير من المباني واستئجارها ، وهذا بدوره أيضاً ساهم في الحركة الاقتصادية – كما أن الجامعة قامت بتأهيل كثير من المباني العامة والخاصة ، وقد ظهر ذلك

في بناء المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للجامعة والكليات والمراكز المتفرعة من الجامعة. حيث بلغ عدد المستشفيات داخل المدينة ثلاثة مستشفيات كبيرة وارتفع عدد المراكز الصحية إلى ثلاثة عشر مركزاً صحياً.

وهذا الأمر أدى إلى تغير كبير في ملامح المدينة ، وسرعة مضطردة وظهور كثير من الصناعات الصغيرة والحرف التي كانت نتاجاً طبيعياً لإزدهار المدينة .

6-3-6

إن الزيادة الكبيرة ، والمفاجئة في حجم السكان ، كانت لابد أن تحدث زيادة في كل الخدمات ، فقد توصلت الدراسة من ضمن نتائجها إلى أن هنالك زيادة كبيرة جداً في عدد المطاعم والمقاهي ، وكذلك المحلات التجارية (جملة وقطاعي). كما إنتشرت وبطريقة ملفتة للنظر أماكن العطارات وبيع مستحضرات التجميل ويعزى ذلك للكم الهائل من طالبات الجامعة حيث أن أعداد الطالبات في الجامعة يمثل أغلبية مطلقة بالنسبة لعدد الطلاب الذكور.

كما شهدت المدينة توسعاً كبيراً في وسائل النقل والمواصلات ، ففي فترة وجيزة جداً أصبحت تعج بالآلاف من وسائل المواصلات الخارجية والداخلية المتعددة (كالباصات السياحية – وعربات التاكسي – والركشات) وكان من الطبيعي إزاء هذه الزيادة الإهتمام بالطرق ، فتم رصف كثير من الطرق وسفلتتها حتى تواكب هذه الزيادة الكبيرة .

6-3-6 وعموماً يمكن القول بأن وجود جامعة شندي قد ساهم مساهمة كبيرة في الطفرة الاقتصادية لمنطقة شندي عامة ومدينة شندي خاصة مما جعلها تشهد في الآونة الأخيرة موجات كبيرة جداً من المهاجرين من الريف أو من المدن الأخرى في أنحاء السودان ، وذلك لتهيئة فرص جديدة للاستثمار ، وكذلك للاستفادة من الخدمات الموجودة بها .

6-4 في المجال الاجتماعي والقيم والاتجاهات

إن التغير الاجتماعي في مجال القيم و الاتجاهات من أهم أنواع التغير وأخطرها . وذلك لما يتبع ذلك من مظاهر سالبة ، قد تؤثر على ماهو إيجابي ، ويرى الباحث

أن إرتباط القيم بالاتجاهات وتأثير كل على الآخر له تأثير كبير جداً في نوع التغير الذي يحدث ، فإذا كانت الاتجاهات والقيم مكتسبة ومتعلمة ، فكان من الضروري جداً أن تدعم أوتعزز . طالما أنه يتأثر بخبرة الفرد ، ويؤثر فيها .

يقول صالح (2006: 189)

" هنالك من يعرف الاتجاهات على أنها نظم دائمة من التقييمات الإيجابية والسالبة والمشاعر الانفعالية وميول الاستجابة مع أو ضد موضوعات إجتماعية معينة " .

وطالما أنها تتأثر سلباً وإيجاباً ومحايدة وبدرجات قد تضعف أو تقوى كان لابد من الوصول إلى نتائج في هذا المجال . فكانت على النحو التالي :

6-4-1 توصل الباحث إلى أن هنالك رفض من فئة كبيرة من المجتمع للاختلاط سواء كان هذا الاختلاط في قاعات الدرس ، أو في الشارع العام ، أو في الأماكن الأخرى كالكافتريات – الأسواق – الاحتفالات ....إلخ .

ويعتبرون أن هذا الأمر دخيل عليهم . فمنهم من ينظر لذلك في إطار العادات والتقاليد ، ومنهم من يأخذ الأمر من ناحية القيم الدينية . وحتى الذين يؤيدون فكرة الإختلاط لا يؤيدونها على إطلاقها وإنما يحددون لها ضوابط ، وذلك خوفاً من الإنفلات . ومن أهم هذه الضوابط وجود الضرورة القصوى ، فإذا اقتضت الضرورة ذلك يمكن أن يتم وفق أسس أهمها الموقع. وعدم الخلوة التامة .

ولكن يظل في نهاية الأمر ، أن الإختلاط شئ واقع بحكم ما جرت عليه الدراسة الجامعية، لاسيما وأن جامعة شندي قد عملت به منذ تأسيسها ، ولكنه مازال يواجه الإنتقاد في كثير من مؤسسات المجتمع ، أو بالأحرى الرأي العام .

6-4-2

توصلت الدراسة إلى أن وجود أعداد كبيرة في جامعة شندي من الجنسين ، ومن كل مناطق السودان بمختلف ولاياته ، ومن دول أخرى حيث تضم الجامعة أثنى عشر طالباً من جزر القمر وثلاثين طالباً من الصومال وعشرة طلاب من فلسطين وخمسة عشر طالباً من أرتريا وأربعة عشر طالباً من نيجريا وطلاب من تشاد وغيرها من الدول موزعين بين ثلاثة كليات فقط هي كلية الطب والعلوم الصحية وكلية التربية وكلية الآداب فوجود هذه الأعداد مع تعدد قبائل بقية الطلاب السودانيين ،

قطعاً يشير إلى أن هنالك تبايناً في العادات والتقاليد ، يقل هذا التباين ويزيد تبعاً لعلاقة المجموعة بهذه المنطقة . فهؤلاء أتوا بعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم إلى مجتمع مدينة شندي المعروف بعاداته وتقاليده ومعتقداته بأنه مجتمع محافظ – فأثروا في هذا المجتمع وتأثروا به وبالتالي تم إمتزاج بين الفئة القادمة وهم طلاب الجامعة والفئة المقيمة وهو المجتمع المحلي . أضف إلى ذلك ما أفرزته الهجرات الداخلية حيث إقتضت ظروف تعلم الأبناء وظروف الجامعة أن تستقر هذه الأسر بالمدينة وذلك لضمان إستمرارية التعليم وبالتالي نتج عن كل ذلك بعض الظواهر. وإن كانت مثل هذه المسائل تحتاج لوقت أطول ، فقد كانت فترة بداية الجامعة وحتى الآن فترة كافية لحدوث تغير ملحوظ في العادات والتقاليد . وهذا ما يؤكده ظهور ممارسات لم تكن موجودة من قبل في هذا المجتمع ومنها تجول النساء في السوق بنسبة عالية جداً .

وتناولهن للوجبات في المطاعم العامة جنباً إلى جنب مع الرجال علماً بأن المرأة في هذا المجتمع ولوقت قريب جداً كانت لاتذهب للسوق إلا لضرورة قصوى ، وإذا ذهبت لا تتناول أي طعام أو وجبات حتى ترجع إلى منزلها .

3-4-6

ومن النتائج التي توصل إليها هذا البحث ، أن هنالك تغير في الملبس ، وهذا التغير يطغي عليه الجانب الإيجابي أكثر من الجانب السلبي ولم يكتفي الباحث بملاحظاته لاسيما وأنه عضو في المجتمع والجامعة بل زاد على ذلك ما ورد في المقابلات التي أجراها وكذلك الاستبيان . أن المجتمع يميل إلى الحشمة أكثر من التبرج والدليل على ذلك الإعتدال الواضح في الزي الذي ترتديه طالبات الجامعة والتركيز على الحجاب ، وهذا لايمنع أن هنالك قلة قليلة لا يلتزمن بالحجاب ولكن قوانين ولوائح الجامعة تلزمهن بالزي المحتشم . مما أدى إلى الإعتدال، وهذا إمتد أثره إلى الشارع العام والمجتمع بأسره .

4-4-6

كما أكدت الدراسة أن المجتمع قد بدأ يغير نظرته نحو التعليم عامة . وتعليم البنات خاصة ، وهذا يتضح من الإقبال المتزايد من كل قطاعات المجتمع للإنضمام للدراسة الجامعية، وحتى الذين فاتهم ركب الجامعة منذ عدة عقود من الزمان ، وجدوا ضالتهم في هذه الجامعة ودرسوا فيها وتخرجوا منها ، وذلك لإيمانهم بأهمية التعليم الجامعي .

وقد انتشرت المدارس الأساسية والمدارس الثانوية الحكومية والخاصة للبنين والبنات ، وذلك لشعور المجتمع بأهمية التعليم ، وكذلك كان للجامعة الأثر الكبير في هذا الانتشار ، حيث وفرت فرص الاستيعاب للإلتحاق بها وهذا ما حدا بالقائمين بأمر التعليم بزيادة المدارس، حتى يستفيدوا من هذه الفرص المتاحة سواء كانت على مستوى الدبلوم أو البكلاريوس أو الدبلوم العالي أو الماجستير والدكتوراه .

كما تغيرت النظرة لتعليم البنات نحو الأفضل . وهذا يدلله إلتحاق كثير جداً من ربات البيوت بالدراسة الجامعية كما يؤكده نسبة البنات للبنين في الجامعة حيث يبلغ عدد طالبات الجامعة 4066 وعدد طلابها 1997 أي بنسبة 1 :3 تقريباً ، وكذلك وجود البنات بالداخليات يعبر عن مدى تفهم أولياء الأمور لأهمية هذا التعليم ،ولو لا ذلك لما سمح أولياء الأمور لبناتهم بالبقاء في الداخلية .

5-4-6

إن إنضمام أعداد كبيرة من الأسر للجامعة سواء كان على مستوى الأزواج أو الأبناء ، يعتبر في حد ذاته تقدماً ملحوظاً ومسهماً كبيراً في التغير الاجتماعي ، فقد أصبحت كل الأسرة ذات علاقة بالجامعة (الأم و الأب و اللأبناء) عبر البرامج المختلفة والكليات وذلك على مستوى الدبلوم والبكلاريوس والدراسات العليا بالإضافة لإنتماء عدد كبير من النساء لكلية المجتمع حيث أن فروعها منتشرة بجميع الأحياء وبالتالي نجد أن كل الأسرة أو معظمها قد إنضوى في برنامج معين أو عدد من البرامج ، وهذا يلقي بظلاله على العلاقات الاجتماعية في كل المجتمع ، وبروز روح جديدة تحت لواء الجامعة للتنافس العلمي ، مما يصب في مصلحة العملية التعليمية أولاً ، ويصب في مصلحة الأسرة والمجتمع ثانياً ، فوجود كل الأسرة داخل الجامعة، دليل على وضوح الرؤيا والنظرة الإيجابية للتعليم ، وفي ظل ذلك كله يظهر أثره

على العلاقات الاجتماعية ونوعها، وبالتالي ظهور عادات جديدة واختفاء بعض العادات القديمة ، ومن هذه العادات أن المرأة كانت تقضي أربعين يوماً بعد الولادة، ولكن بعد أن إلتحقت بالجامعة ، ولظروف الدراسة والإمتحانات أصبحت ترجع في إسبوعها الأول للولادة ولاحرج في ذلك . وقد تعددت هذه الحالات وإنتشرت في جميع الكليات ، وقد قام الباحث بدراسة حالة لمجموعة تكونت من أربعة من هؤلاء النساء وفي كليات متعددة ووجد أن هذا الأمر أصبح عادياً في المجتمع وأن ليس فيه أي حرج علماً بأن هذه المجموعة كلها من أسر عريقة كانت تنظر لهذا الأمر نظرة سالبة ، إلا وأنه بتغير المفاهيم وتمشياً مع لوائح الجامعة وقوانينها وحفاظاً على قيمة الوقت وخوفاً من إهداره تفضل المرأة أن تواصل في دراستها بعد الولادة من أن تجمد عاماً كاملاً وبالتالي تغيرت نظرة المجتمع في بعض العادات كعادة الأربعيين. وكذلك أصبح الرجل في هذا المجتمع يتناوب مع المرأة في أعمال المنزل والاشراف على الأطفال ، حينما تكون الأم في مجال عملها أو دراستها الجامعية وهذا فيه دلالة واضحة على إيمان المجتمع بعمل المرأة وأهميته .

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أيضاً إندثار كثير من العادات الضارة . مثل الخفاض الفرعوني ، والممارسات التي كانت تقوم بها المرأة في المآتم وفي الأفراح . وإن كانت لم تنتهي نهائياً إلا أنها قد تغيرت كثيراً جداً . وذلك لإنتشار الوعي وقلة الأمية ، وقد ساهمت برامج محو الأمية في ذلك كثيراً وقد تبنت الجامعة كثيراً من هذه البرامج .

6-4-6

أن الجامعة وعبر كلياتها وبرامجها قد أسهمت كثيراً في تغيير بعض المفاهيم الخاطئة . وذلك عبر إعلامها وعبر الندوات التي تقيمها أو تساهم في إقامتها بالإشراف عليها والتكفل بنفقاتها . وعبر اللقاءات الثقافية التي تقيمها أو تشارك فيها . وكذلك الاحتفالات . فأصبح المجتمع مجتمعاً مواكباً للتطورات السياسية والاقتصادية والثقافية وغير ذلك متفاعلاً معها بايجابية .

فقوي النظام الاجتماعي ، وظهر التمسك بالقيم الفاضلة والتي كان يهددها التغير ، وذلك جراء العولمة والآثار المترتبة على انتشار وسائل الاتصالات وإنتشار القنوات

الفضائية التي تحمل في طياتها ما هو مفيد للمجتمع . وكذلك ما هو مدمر للمجتمع وعاداته وتقاليده ، وهذا من أساليب الغزو الفكري .

ولكن الدور الرائد للتعليم الجامعي ساهم كثيراً في التوعية عبر إرتباط المجتمع ببرامج الجامعة ، وعبر المستوى التعليمي الذي ناله كثير من أفراد المجتمع في هذه الجامعة فكان الحفاظ على القيم الدينية من أهم انعكاسات وفؤائد الجامعة نحو المجتع .

وقد قام الباحث بدراسة الحالات في كلية المجتمع وذلك لمعرفة الأثر الذي أحدثته الجامعة ، فتوصل إلى أن هنالك إختلاف كبير بين مستوى هؤلاء النساء قبل دخولهن الجامعة وبين مستواهن بعد تخرجهن من الجامعة ، كذلك تغيرت نظرتهن حول كثير من الأمور الحياتية وذلك بفضل البرامج الثقافية والدينية والعلمية والعملية التي غيرت في المنهج واسلوب الحياة وبالتالي في القيم.

6-5 المجال الثقافي

6-5-1 أما في المجال الثقافي فقد ارتفع مستوى الوعي ، وقد ظهرت أيدلوجيات جديدة في المجتمع وانتشرت أفكار سياسية متعددة تحترم بعضها البعض وعلى سبيل المثال فإن منطقة شندي بأسرها كانت ذات طابع فكري واحد وتدين بالولاء لحزب سياسي واحد وهو الإتحادي الديمقراطي وبعد ذلك ظهر الاتجاه الإسلامي والآن يضم المجتمع عشرات الأحزاب المتباينة في أفكارها ورؤاها . وهذا للتأثير المباشر من طلاب الجامعة على المجتمع وكذلك تأثير المجتمع فيهم . وهذا كله يصب إيجابياً في توسيع المدارك والرؤى والأفكار وبالتالي يؤثر في التغير الاجتماعي .

6-5-2 توصل البحث إلى أن الأنماط الجديدة للترفيه والاحتفالات وظهور جمعيات أدبية ثقافية تبنتها الجامعة ، أدى إلى ظهور جمعيات وفرق جديدة موازية في المجتمع فأثرت في الحركة الثقافية المسرحية والغنائية والشعرية ، وأدت إلى تداخل أفراد المجتمع مع طلاب الجامعة في تطوير هذه البرامج وتوجيهها لخدمة

المجتمع ، وهي أولاً وأخيراً تمثل استحداثاً وتطوراً لشكل الترفيه والاحتفالات ذات الأهداف المقصودة .

3-5-6

ومن أهم النتائج أن الجامعة قد اتجهت نحو برامج عمل مصاحبة للنشاط الأكاديمي ومكملة له ، وهذه البرامج لا تنفذ إلا في المجتمع . ولابد أن يشارك فيها المجتمع وهو ما يعرف بالتربية العملية في كثير من كليات الجامعة .

وهو ما أشار إليه الباحث في بحثه هذا من خلال الفريق المتكامل والذي يضم طلاب من التربية وطلاب من كلية الطب وآخرون من كلية تنمية المجتمع يوزعون على أحياء المدينة أو القرى وذلك للقيام بعمل متكامل مشترك كل في مجاله في آن واحد.

فطلاب التربية يقومون بسد النقص في المدارس مع العمل على تحسين بيئة تلك المدارس من خلال المشاريع التي يكلفون بها وأيضاً المساهمة مع المجتمع في حل مشكلاته وذلك بتبني برامج إصلاح متعددة.

كما يقوم طلاب كلية الطب والعلوم الصحية بتقديم البرامج الصحية وذلك بحملات الرش والنظافة وكذلك التطعيم وعمل دورات قصيرة للاسعافات الأولية بالإضافة لسد النقص في المراكز الصحية والمستشفيات.

كما يقوم طلاب تنمية المجتمع بالكشف عن المشكلات التي تواجه المجتمع وذلك عبر إعداد إستمارات مقابلة واستبيان ودراسات حالات وإقامة ندوات ومحاضرات حول المشكلات الإجتماعية بالإضافة إلى مساهمتهم العملية في تنفيذ بعض المشروعات الإجتماعية التي تحتاج إلى جهدهم اليدوي والفكري.

ففي كلية التربية قامت الجامعة بسد النقص في المدارس المنتشرة في المحلية وذلك من خلال طلاب التدريب ، وهذا في حد ذاته يجعل العلاقة قوية بين الكلية والمجتمع ، حيث إنخرط هؤلاء الطلاب مع المجتمع في كل مجالاته .

وكذلك ما تقوم به كلية تنمية المجتمع من إعداد طلاب فاعلين للتغير الاجتماعي وتوزيعهم على كل القرى ليقوموا ببرامج رعاية اجتماعية وتثقيف إجتماعي وزراعي وصناعي ومسوحات إجتماعية .

وقد وضعت الجامعة هذا البرنامج المتكامل بتنسيق هذه الكليات مع بعضها البعض وتوحيد فترة الدراسة الميدانية العملية حتى يتمكن الفريق المكون من كل هذه الكليات من تبادل الخبرات وتقديم خدمات نموذجية للمجتمع فطالب كلية الطب في المركز الصحي أو المستشفى وطالب كلية التربية في المدرسة المحددة وطالب كلية المجتمع ينتقل في الحي ويدخل على كل الأسر والبيوت.

6-6 في مجالات أخرى :

1-6-6 قامت الجامعة بتوفير برامج تعليمية في كثير من المجالات العلمية والنظرية وخاصة البرامج الدينية ، مما سهل على أفراد المجتمع الإلتحاق بها وكفاهم من معاناة السفر للخرطوم لتعليم أبنائهم وما يصاحب ذلك من تبعات مادية فوق طاقة المواطنين فاستوعبت معظم طلاب المحلية والولاية ووفرت على أسرهم عبء التكاليف الباهظة وعبء الآثار النفسية المترتبة على ابتعاد أولادهم وبناتهم للدراسة في الخرطوم والأماكن الأخرى .

2-6-6 ساهمت جامعة شندي في إقامة وتطوير المستشفيات والخدمات الصحية للمواطنين. فقد أسست وأشرفت على مراكز صحية كثيرة ومستشفيات ريفية تقوم بتوفير إحتياجاتها كما تقوم بدفع إستحقاقات العاملين فيها من أطباء وممرضين وكوادر طبية أخرى وموظفين وعمال ووفرت لها الأدوية والكوادر الطبية المتخصصة من أطباء ومعاونين ومساعدين طبيين وعمال ووفرت لهم الخدمات ، والاهتمام بمستشفى المك نمر وتطوير خدماته وتخصاصاته وأقسامه فأصبحت تجرى فيه كل العمليات التي كان المواطن يضطر لإجرائها في الخرطوم وتكلفه مبالغ طائلة من أعباء السفر والإقامة والعلاج وخاصة مرضى الكلى . بالإضافة لتطوير هذه الخدمات الطبية نحو الأفضل .

3-6-6 قامت الجامعة ومن خلال طلابها وخريجيها بسد النقص الواضح في المؤسسات التربوية كرياض الأطفال ومدارس الأساس والمدارس الثانوية وكذلك المرافق الصحية كالمستشفيات بالمدينة والمستشفيات الريفية والمراكز الصحية .

حيث خرجت ثلاثين معلمة لرياض الأطفال كما أنها تدفع كل عام بمائتي طالب متدرب ومتعلم لمدارس الأساس ومائة طبيب متدرب للمستشفيات ومئات الممرضين وطلاب في مجال الصحة

6-7 مناقشة النتائج مع الفروض

كثيراً ما يحدث التغير في مجتمع من المجتمعات دون جهود مقصودة من جانب المؤسسات الاجتماعية والتي تعد الجامعات إحداها ، لكن مثل هذا التغير يكون بطيئاً جداً ، وخاصة في المجتمعات التقليدية . إلا أن الباحث حينما صاغ فروض بحثه كان يعي تماماً أن هنالك تغيراً مقصوداً لذاته ، وبالتالي تكون جامعة شندي قد قامت بإحداث التغير بنوعيه مقصوداً وغير مقصود وللدلالة على ذلك يحاول الباحث هنا أن يستعرض الفروض التي صاغها ومناقشتها على ضوء النتائج التي توصل إليها وهي :

6-7-1

الفرض الأول وينص على (هنالك علاقة بين بعض التغيرات التي طرأت على المجتمع المحلي بمدينة شندي في المجال الاجتماعي والثقافي وبين قيام الجامعة) .

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بطرح العديد من الأسئلة تضمنها الاستبيان في محاوره المختلفة لتأكيد هذا التغير . ومن واقع استجابات أفراد العينة توصل الباحث إلى وجود هذا التغير الاجتماعي الذي شمل كل نواحي الحياة الاجتماعية، ووصل إلى طور التحديث وهو مفهوم كثيراً ما يستخدمه علماء الإجتماع للإشارة إلى العملية التي عن طريقها يتحول المجتمع من حالة التقليدية إلى حالة المجتمع الحديث ، الذي يأخذ بأسباب الحياة العصرية الحديثة . ويمكن القول بأن الحداثة تعني الإنتقال من نمط معرفي يعتمد على احترام العادات والتقاليد والأفكار القديمة إلى نمط معرفي يوظف العقلانية توظيفاً واسعاً ويتعامل مع قضاياه وأنشطته ومشكلاته بطريقة علمية .

ومن كل هذا يتضح لنا أن الفرض الأول كان صحيحاً وبالتالي تحقق كل ما أشار إليه الباحث من تغيرات إجتماعية ومازالت هذه التغيرات تسير باضطراد وتتجه اتجاهاً صحيحاً نحو الإيجابية وذلك بفضل وجود الجامعة.

6-7-2

أما الفرض الثاني فقد نص على الآتي (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه التغيرات وبين التأثير المباشر على بعض الظواهر الاجتماعية).

وللتحقق من صحة هذا الفرض رجع الباحث لإستجابات أفراد العينة في الأسئلة المتعلقة بهذه الناحية من مختلف المحاور ، ومن قراءة الاستجابات السابقة تأكد أن لهذا التغير آثار كثيرة . منها ماهو إيجابي وما هو سلبي إلا أن التغير الذي طرأ على معظم هذه الظواهر تفاوتت نسبته بين المفيد وغير المفيد ، ولذلك يرى الباحث ومن واقع النتائج التي توصل إليها حول هذا الفرض – أن الفرض كان سليماً وعليه يمكن القول بأن الفرض قد تحقق .

6-7-3 ويشير الفرض الثالث على أن وجود طلاب وطالبات بأعداد كبيرة ومن بيئات مختلفة ومتباينة يؤثر في معايير وقيم المجتمع المحلي .

إن ثقافة المجتمع وقيمه ليست محصنة ضد التغير والتبدل ، غير أن التغير في الجوانب المادية للثقافة ، أي الحضارة ، أسرع بكثير من الجوانب غير المادية للثقافة . ومن النتائج التي توصل إليها الباحث : أن هنالك تغيرات حدثت في معايير وقيم وعادات المجتمع وذلك بسبب عوامل متعددة منها الداخلية ومنها الخارجية .

وتغير القيم وخاصة في الوقت الحاضر ، يحدث بسبب تأثير إمتزاج الثقافات عن طريق الأفراد ، أو بسبب التلازم مع مظاهر التغير المادي . عموماً يمكن القول بأن مجموعة الطلاب التي وفدت إلى شندي للدراسة ساهمت كثيراً في التأثير على السلوك العام وبالتالي القيم والمعايير ، وبذا يمكن أن نقول أن ما صاغه الباحث من فرض . قد كان صحيحاً بموجب هذه التغيرات المستمرة .

6-7-4 ويشير الفرض الرابع

إلى أنه توجد علاقة بين الزيادة السكانية التي أحدثتها الجامعة وبين ضعف الخدمات في المرافق العامة.

وقد صاغ الباحث هذا الفرض لعلمه التام بأن إنشاء الجامعة لم يسبقه تخطيطاً مسبقاً، وأن الخدمات في المرافق العامة كانت تقدم لأعداد محددة ، ورغم ذلك كان يصاحبها الأخفاق كإنقطاع التيار الكهربائي المترد وقطوعات المياه المستمرة، وقد وضع الباحث هذا الفرض على اعتبار ما هو كائن ، فإذا كانت هذه المرافق لا تفي بحاجة الأعداد القديمة من المواطنيين فكيف إذا أضيفت أعداد أخرى .

ومن خلال ما ورد من استجابات في المجالات المختلفة ومن خلال ملاحظة الباحث أيضاً يرى أن هذه الزيادة قد أثرت فعلاً على هذه المرافق ، ولكن بالمقابل كانت هنالك محاولات جادة من السلطات المحلية لمعالجة القصور في هذه المرافق.

6-7-5 ويشير الفرض الخامس على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود الجامعة بشندي وإنتعاش الإقتصاد المحلي.

وبالرجوع لما أورده أفراد العينة نجد أن غالبيتهم قد أكد على صحة هذا الفرض ، وهذا يظهر بوضوح في الجداول الخاصة بمحور الاقتصاد حيث أمن أفراد العينة على أن الجامعة قد ساهمت في توفير فرص للعمالة بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، ويمكن على ضوء هذا نقول أن الفرض الذي وضعه الباحث كان صحيحاً .

6-7-6 ويشير الفرض أن هنالك علاقة بين التغير الإقتصادي الذي أحدثه قيام الجامعة وبين الحراك الإجتماعي الذي حدث في المجتمع.

وللتحقق من صحة هذا الفرض رجع الباحث للجداول الخاصة به ، حيث أتضح أن النتائج قد أثبتت أن الحراك الإقتصادي الذي حدث بعد قيام الجامعة ، سواء كان في توفير فرص العمل أو في ظهور أصحاب رؤوس أموال جدد في المجتمع قد ساهم بصورة فاعلة في إحداث هذا الحراك الإقتصادي الذي أدى بدوره إلى إحداث الحراك الإجتماعي وذلك للإرتباط الوثيق بينهما .

وبالتالي فإن هنالك أشخاص أصبحت لهم مكانة إجتماعية عالية لم تكن لهم في السابق ، وعليه فإن الباحث يرى على ضوء هذه النتيجة أن الفرض صحيح وأنه قد تحقق .

6-8 التوصيات :

يمكن القول بأن هذه الدراسة المتعلقة بالتغير الاجتماعي الذي أحدثته جامعة شندي قد ألقت الضوء على كثير من الجوانب والقضايا والمحاور موضوع الدراسة وأهتمت بالعوامل التي صاحبت هذا التغير إقتصادية و إجتماعية وثقافية ، وقد ركزت على الجوانب الإيجابية للتغير وهي جوانب هامة يمكن أن توصف بأنها ساهمت في تحديث المجتمع ، كما أدى هذا التغير أيضاً لظهور ظواهر جديدة لا تنطبق عليها صفة الإيجابية ، وقد تشكل عائقاً في تماسك البناء الاجتماعي رغم ضآلة نسبتها مما يؤدي إلى ظهور مشكلات إجتماعية ، وعليه كان لابد أن يصل الباحث إلى توصيات من شأنها أن تدفع بهذا التغير إلى الأفضل وهي :

6-8-1-1 في مجال برامج الجامعة الدراسية

يوصي الباحث بأن تهتم الجامعة بالتوسع في برامجها الدراسية حتى تشمل أكبر قطاعات من المجتمع وذلك بإنشاء كليات جديدة ذات علاقة بالبيئة الاجتماعية ومثال لذلك :

6-8-1-1-1 إنشاء كلية للزراعة نسبة لما تتمتع به المنطقة من أراضي زراعية شاسعة ومياه ومشروعات زراعية وخبرة فائقة لدى المزارعين وبساتين للفواكه بأنواعها لاسيما وأن معظم صادرات السودان من الفواكه تأتي من هذه المنطقة .

6-8-1-1-2 إنشاء كلية للبيطرة علماً بأن هذه المنطقة تشتهر أيضاً بالمراعي الخصبة الواسعة والحيوانات ذات النوعية الجيدة .

فمثل هذه الكليات تعمل على تطوير المنتج المحلي كما تساهم في حل كثير من قضايا المجتمع سواء كان ذلك في مجال العمالة ، أو توفير الاحتياجات الضرورية وتحسين نوعيتها مع تقليل تكلفتها بالنسبة للمواطن .

6-1-8-2

يوصي الباحث بأن تقوم الجامعة بفتح باب الإنتساب حيث أن هنالك أعداداً كبيرة من المواطنيين الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي ولكن هنالك ظروف أسرية أو عملية أوأخرى تحول دون انتظامهم في الدراسة بشكلها ونظامها الحالي ، ففتح باب الانتساب يمكنهم من الالتحاق بالجامعة وبالتالي ، يقوي من صلتهم بالجامعة ، ويرفع من المستوى العلمي والأكاديمي للمجتمع ، غير الفوائد الأخرى التي تنعكس على الجامعة .

6-8-1-3

أن تتجه كل برامج الجامعة العلمية والعملية والنظرية إلى قضايا ومشكلات المجتمع سواء كان ذلك في المجال الصحي أو المجال الإجتماعي أو الثقافي أو التراثي وغيرها . فتكون كل البحوث موجهة نحو فائدة المجتمع .

6-8-1-4 بما أن كلية المجتمع قد حققت نجاحاً منقطع النظير وأثبتت أهميتها في ربط الجامعة بالمجتمع كما عملت على توعية ربات البيوت واكسابهن المهارات المختلفة يوصي الباحث بأن تقوم الجامعة بوضع خطة ممولة وذلك لفتح أكبر عدد

من مراكز كلية المجتمع داخل مدينة شندي وخارجها في الريف والبادية ، حتى تنتشر هذه الفروع فيصبح في كل قرية من قرى المحلية مركزاً من هذه المراكز .

6-8-1-5 يوصي الباحث بأن تركز الجامعة أكثر على قيام الندوات والمحاضرات والإشراف عليها إشرافاً كاملاً ونقلها لأحياء المدينة والقرى ، مع تعدد موضوعاتها ومجالاتها بتعدد قضايا ومشكلات المجتمع ، حتى تسهم الجامعة في حل كثير من مشكلات المجتمع سواء كان ذلك في مجال التثقيف الصحي أو مجال التعليم أو الظواهر الإجتماعية ...إلخ .

6-8-2 في المجال الإقتصادي

6-8-2-1 يوصي الباحث أن تعمل الجامعة – ومن خلال كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال على تنمية الوعي الاقتصادي وذلك من خلال التخطيط والتنسيق لعمل برامج توعية هادفة تشمل الندوات والمحاضرات ولقاءات العمل والسمنارات وذلك لرفع الوعي الاقتصادي للمواطن ، حتى يستطيع أن يواكب المتغيرات الاقتصادية ، وأن يكون ملماً بما هية وأهمية الاقتصاد في التغير الإجتماعي .

6-8-2-2 يوصي الباحث بأن تقوم الجامعة بعمل مشروعات إستثمارية مدروسة ومخطط لها ، كما تتبنى حث رجال الأعمال وحفزهم للقيام بمشروعات أخرى تكون ذات عائد مادي مجز كما تساهم في توفير فرص عمالة للجنسين ، كما أنها تسهم قطعاً في توفير سلع جديدة وبأسعار معتدلة ، مما ينعكس أثره إيجاباً على كل أفراد المجتمع .

6-8-2-3 أن تعمل الجامعة بالتنسيق مع الجهات الاقتصادية التنفيذية والشعبية لتعزيز سبل زيادة وجودة الإنتاج في مجالات الزراعة والصناعة والرعي ، لاسيما أن هذه المحلية تتمتع بثروات إقتصادية وزراعية وصناعية ، والإسهام في عمل دورات تدريبية متخصصة ومتقدمة للعاملين في هذه المجالات .

6-8-2-4 وضع خطط ودراسات في المجتمع بغرض محاربة العطالة وتوفير فرص عمل للجنسين وذلك من خلال استيعاب الفاقد التربوي في ورش حرفية صغيرة تملكهم مهارات الحدادة والنجارة والكهرباء والبرادة ...إلخ .

6-8-3 في المجال الإجتماعي والقيم والاتجاهات

كما كان علم الإجتماع هو العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وصفية تحليلية وذلك للحفاظ على سلامة البناء الاجتماعي ، وعلى التطور والتغير فإن القيم والاتجاهات تلعب دوراً هاماً في التغير الاجتماعي وقد ورد ذلك في الإطار النظري. ولما كانت الاتجاهات مكتسبة ومتعلمة ، وهي التي تؤدي إلى استثارة عدد من الدوافع ، وبما أنها قابلة للقياس والتنبؤ بها ، فإنه من الضروري أن نعمل على تقويمها وتقييمها ويذكر صالح (2006 : 192) أن الاتجاه يتأثر بخبرة المرء ويؤثر فيها ، وهو نتاج الخبرة وعامل توجيه فيها قابل للتغير والتطور تحت ظروف معينة .

ولما كان للجامعة دور كبير في المشاركة والمساهمة في عمليات الضبط الإجتماعي وتعديل السلوك والمحافظة على القيم الإجتماعية بوسائلها المختلفة كان لابد للباحث أن يضع توصياته في هذا المجال وهي :

1-3-8-6

يوصي الباحث أن تقوم الجامعة بمراجعة الضوابط التي تنظم الاختلاط ، وتعديلها بما يتلاءم مع تنفيذ برامجها مع مراعاة مصلحة المجتمع في ذلك ، حيث أن الاختلاط بطريقته المتبعة الآن وحسب آراء أفراد عينة البحث أنه غير مرغوب فيه بهذه الطريقة ويحتاج لإعادة النظر ، لأن فيه ما يتنافى مع القيم الدينية والعرف السائد في المجتمع .

2-3-8-6

أن تعمل الجامعة بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدنية والإجتماعية والتربوية على ترسيخ العادات والتقاليد الأصيلة المرتبطة بالقيم الدينية وتعزيزها . حتى يظل المجتمع محافظاً على بنائه الاجتماعي وتماسكه ، الأمر الذي يؤدي بالشعور بروح الجماعة أو الضمير الجمعي وهو من أهم عوامل التغير الاجتماعي

3-3-8-6

يوصي الباحث بأن تهتم الجامعة في برامجها المختلفة ومن خلال كلياتها المختلفة بالمرأة ، والتوعية بدورها الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية ، وأهميتها بالنسبة للمجتمع ، مع إحترام قدراتها ومهاراتها ، في كل المجالات التي

يمكن أن تسهم فيها ، ورفع كفاءتها من خلال مراكز كليات المجتمع ، وذلك بإدخال برامج أخرى . والعمل على تغيير نظرة المجتمع للمرأة بالبرامج والوسائل المختلفة ومنحها حقها في الخروج للعمل ، وحقها السياسي ....إلخ

4-3-8-6

أن تقدم الجامعة نموذجاً عاماً لكل المجتمع فيما يختص بالزي المحتشم للطالبات والذي ينعكس بدوره على بقية النساء في المجتمع ، علماً بأن للجامعة الصلاحيات الواسعة في وضع الأسس والمعايير التي تضبط زي الطالبة ، وهذا ينعكس أثره على بقية أفراد المجتمع .

5-3-8-6

يمكن للجامعة ومن خلال برامجها الدراسية والبرامج المصاحبة سواء كانت ترفيهية أو سياسية أو اقتصادية أو دينية أن تلعب دوراً أكبر في تغيير كثير من المفاهيم ، مما ينعكس بدوره على القيم والمعتقدات وكذلك العادات والتقاليد ، فتقوم بمصادرة السلوك السئ وتعزيز السلوك الحسن .

6-3-8-6

يوصي الباحث بأن تكون هنالك مساهمة واضحة للجامعة في موضوع الهجرة وآثارها السالبة والموجبة سواء كانت هذه الهجرة من المدينة إلى الريف أو العكس . وأن تقوم بإحصاءات دقيقة عبر كلية المجتمع وكلية تنمية المجتمع وكلية الآداب قسم الجغرافيا وكلية الاقتصاد ، وذلك لتفادي المشكلات التي تنجم عنها ، والاستفادة من إيجابياتها ، الأمر الذي يدفع عملية التغير الاجتماعي نحو الأفضل .

7-3-8-6

أن تستوعب الجامعة كل قطاعات المجتمع في برامجها ، وذلك بتوفير وتسهيل فرص الإنضمام للجامعة ، بأي شكل من الأشكال ، سواء عن طريق القبول المباشر ، أو الانتساب ، أو الانخراط في بعض البرامج المبتكرة ، مما يجعل كل المجتمع وبكل قطاعاته يحس بالانتماء للجامعة ، ويدفع التفاعل

الاجتماعي الموجب للأمام وبالتالي تكون الجامعة قد ساهمت مساهمة فاعلة ومقصودة في تطور المجتمع والتغير الاجتماعي.

6-8-4 في المجال الثقافي :

بما أن هنالك أيدلوجيات متعددة وأفكار متباينة سواء كان في داخل الجامعة أو في خارجها ينبغي أن تكون الجامعة منبراً حراً يرعى هذه الايدلوجيات فالأفكار السياسية تربط المجتمع ببعضه البعض أكثر من أن تفرقه ، هذا إذا روعيت فيه بعض الضوابط التي تحترم الرأي الآخر ، فيمكن أن تصبح الجامعة منارة لإلتقاء هذه الأفكار إذا وجهتها الوجهة الصحيحة دون تمييز فئة على أخرى ، وبالتالي فإن مثل هذه اللقاءات تدعم الوحدة أكثر ، مما ينعكس إيجاباً على روح التغير .

6-8-4-2

يوصي الباحث بأن توجه الجامعة إحتفالات إستقبال الطلاب الجدد واحتفالات التخريج وتشرف عليها ، وذلك بوضع ضوابط لها تراعي الذوق العام ، واشراك المجتمع في إحيائها ، وبذلك يمكن أن يتم معالجة بعض المظاهر السالبة التي تصاحب هذه الاحتفالات وتقوي علاقة الطلاب بالمجتمع الذي يعيشون فيه .

6-8-4-3

أن تتبنى الجامعة ثقافة التربية السكانية من خلال البرامج الثقافية ، وإفادة المجتمع من التقنية الحديثة ، والمتمثلة في استخدامات الأجهزة كالحاسوب والانترنت والاتصالات، والتوعية بآثارها السالبة والموجبة ، وإدخال المجتمع في هذه البرامج حتى يواكب هذه النهضة التقنية والاستفادة منها مما يهيئ ويحرك استعداداته لتقبل الجديد والتعامل معه ، والذي يسهم بدوره في ترقية الأداء ، وبالتالي في النهضة والتنمية ، ومن ثم التغير .

6-8-4-4 حفاظاً على التراث وتطويراً له يوصي الباحث بأن تتبنى جامعة شندي عبر كلية الآداب قسم الآثار كل المنتجات التراثية وتطويرها والاستفادة من الفنانين والنحاتين الموجودين في منطقة البجراوية والذين يقومون بصنع بعض

القطع الأثرية وتدريبهم وتطوير مهاراتهم لإتقان هذا العمل ومن ثم يمكن عرضه وتسويقه.

6-8-5 في مجال الصحة والتعليم :

ولأن الأمران مرتبطان ببعضهما البعض ولاينفكان ، أراد الباحث أن يدمجها في هذه التوصيات كعنصر واحد .

6-8-5-1

يوصي الباحث بأن تسهم الجامعة في البرامج التعليمية الموجودة في المجتمع ، لاسيما وأن الجامعة تملك الأساتذة المؤهلين للتخطيط للتعليم وكذلك التنفيذ ، وذلك بدعم سياسات التعليم في شندي وبرامجه ودعمها بالخبرات والتدريب ، والرؤى المستقبلية والمساهمة المادية أيضاً .

6-8-5-2

أن تتبنى الجامعة توفير وتطوير الخدمات الطبية لأفراد المجتمع وذلك من خلال مستشفياتها ومراكزها الصحية ، ومن خلال البرامج التي تقدمها للمجتمع، والقوافل الصحية التي تسيرها من حين لآخر .كما ينبغي أن تتبنى برامج إصحاح البيئة والتثقيف الصحي .

6-8-5-3

يوصي الباحث أن تقوم الجامعة وبما لها من كوادر تعليمية وكوادر طبية متخصصة أن تتولى عملية التدريب في مؤسسات التعليم المختلفة والمؤسسات الصحية ، كما يجب أن تقوم بسد النقص في هذه المؤسسات سواء كان ذلك بما تملكه من خبرات وكفاءات أو بتأهيل كوادر للعمل في هذه المؤسسات .

6-8-6 في مجال الدراسات والبحوث:

وبما أن التوصيات تعد مكملة للدراسة ، حيث أن هذا البحث قد غطى جوانب معينة، كان لابد أن تكون هنالك جوانب أخرى جديرة بالدراسة ، لم تستطع هذه الدراسة أن تشملها وإنما تصلح مواضيع لدراسات أخرى في جوانب متصلة بهذه الدراسة عليه يوصي الباحث الآتي :

6-8-6-1

إجراء دراسة حول ظواهر التمدن الاجتماعي وتكون دراسة مقارنة بين جامعة شندي وجامعات أخرى .

2-6-8-6

إجراء دراسة حول أثر جامعة شندي على المنتجات الصناعية والزراعية والرعوية ومدى مساهمتها في تطويرها .

3-6-8-6

إجراء دراسة حول دور جامعة شندي في الحراك الإجتماعي وأثر ذلك على التغير الاقتصادي والاجتماعي .

4-6-8-6

أثر التحاق معظم أفراد المجتمع بالجامعة ، على النهضة والتنمية والتركيبة الثقافية للمجتمع .

5-6-8-6

أثر الهجرة التي صاحبت قيام جامعة شندي في التغيرات السكانية وانعكاس ذلك على العادات والتقاليد .

6-6-8-6

كليات المجتمع ودورها في توعية المرأة وانعكاس ذلك على التغير الاجتماعي .

المصادر المراجع

قائمة المصادر والمراجع

(أ) المصادر والمراجع العربية :

1- القرآن الكريم .

2- الإمام البخاري – أبي عبدالله بن إسماعيل : صحيح البخاري ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – 1958م .

3- إبن خلدون – عبدالرحمن بن محمد : كتاب العبر وشرح ديوان المبتدأ والخبر، تحقيق حجر عاصي ، دار الهلال ، بيروت ، 1991م .

4- إبراهيم عثمان وآخرون : علم الإجتماع التربوي ، جامعة القدس المفتوحة ، عمان ، الأردن ، 1992م .

5- أحمد زكي بدوي : معجم العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1982م.

6- أحمد عبد اللطيف وحيد : علم النفس الاجتماعي ، دار المسيرة ، عمان، الأردن، 2001م.

7- أحمد محمد مبارك : علم النفس الاجتماعي والحياة المعاصرة ، مكتبة الفلاح ، ط2 الكويت ، 1995م .

8- أحمد مصطفى خاطر : التنمية الاجتماعية – المفهومات الأساسية – نماذج ممارسة ، المكتب الجامعي الحديث ، الأزرابطة ، الإسكندرية ، 2002م .

9- أحمد عمر عبدالله وعثمان عوض السيد : أصول التربية العامة ، منشورات جامعة السودان المفتوحة ، 2004م .

10- السيد أحمد حامد ، النواحي الاجتماعية والثقافية للبيئة وأثرها في التنمية ، المنظمة العربية للتربية والتقانة والعلوم ، القاهرة 1978م.

11- السيد عبدالفتاح عفيفي : بحوث في علم الإجتماع المعاصر ، دار الفكر العربي ، 94 شارع عباس العقاد : مدينة نصر ، القاهرة ، 1996م .

12- السيد علي شتا : المدارس الإجتماعية في علم الإجتماع ، مؤسسة الأنوار للطباعة والنشر ، الرياض ، 1979م .

13- السيد علي شتا : علم الإجتماع (1) ، المكتبة المصرية ، القاهرة ، 2001م .

14- السيد علي شتا : علم الإجتماع (2) ، المكتبة المصرية ، ش أحمد ذو الفقار ، لوزات ، الاسكندرية ، 2002م .

15- السيد علي شتا وفادية عمر الجولاني : علم الإجتماع التربوي ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1997م .
16- إميل دوركايم : قواعد المنهج في علم الإجتماع ، ترجمة مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1950م .
17- بسمات فيصل محجوب : الدور القيادي لعمداء الكليات في الجامعات العربية، جامعة الموصل ، العراق ، 2004م .
18- بيث هيث : ترجمة مصطفى الشعبيني ، علم الإجتماعي ، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1989م .
19- ج . م . البرتيني : التخلف والتنمية في العالم الثالث ، دار الحقيقة ، بيروت ، 1980م .
20- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : دراسة في علم إجتماع البيئة ، جامعة الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، 2006م .
21- حمدي علي أحمد : مقدمة في علم إجتماع التربية ، دار المعرفة الجامعية، الأزرابطة 387ش ، السويس ، 1997م .
22- رشدي أحمد طعيمة ومحمد بن سليمان البندري : التعلم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطور ، دار الفكر العربي 94 شارع عباس العقاد ، مدينة نصر، القاهرة ، 2004م .
23- زكريا بشير إمام : التخطيط الإستراتيجي والتعليم العالي في الوطن العربي ، – إشارة خاصة إلى السودان – (دراسة تحليلية في النظرية التربوية المعاصرة) شركة مطابع السودان للعملة المحدودة – الخرطوم – 2004م .
24- سامية جابر محمد : القانون والضوابط الاجتماعية مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1990م .
25- سعاد إبراهيم عيسى : مسيرة التعليم العالي في السودان 1898- 1987م، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع ، يناير 1996م .
26- سناء الخولي : التغير الإجتماعي والتحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ب. ت.

27- شبل بدران ، التربية والنظام السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، 1995م
28- صالح محمد علي أبو جادو : سيكولوجية التنشئة الإجتماعية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، ط5 2006م .
29- صلاح الشامي : السودان دراسة جغرافية ، القاهرة ، 1972م .
30- صلاح مصطفى الفوال : معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1982م .
31- طلعت منصور غبريال : دراسات تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت ، الكويت ، 1980م .
32- عاطف غيث : التغير الإجتماعي والتخطيط ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، 1966م .
33- عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري ، علم الاجتماع والتنمية (دراسات وقضايا) دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 1984م.
34- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الإجتماعية ، مكتبة وهبة ، شارع الجمهورية ، القاهرة ، ط7 ، 1998م .
35- عبد الحليم رضا عبد العال : تنظيم المجتمع – النظرية والتطبيق ، المطبعة التجارية الحديثة ، القاهرة 1986م .
36- عبد الرحيم تمام أبو كريشة : دراسات في علم اجتماع التنمية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2003م .
37- عبدالله الرشدان : المدخل إلى التربية والتعليم ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، 1994م .
38- عبدالله زايد الكيلاني ونضال كمال الشريفين : مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007م .
39- عبدالله عامر الهمالي : التحديث الاجتماعي معالمه ونماذج من تطبيقاته ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ، 1986م .

40- عبد العلي الجسماني : علم النفس وتطبيقاته ، الاجتماعية والتربوية ، الجزء الثاني ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان ، 1994م .
41- عدلي أبو طاحون : التغير الاجتماعي – المفاهيم- النظريات – الاتجاهات – المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2008م .
42- فاديةعمر الجولاني : مبادئ علم الاجتماع ، الدار الوطنية للنشر والتوزيع ، الخبر ، المملكة العربية السعودية ، 1987م .
43- كارل ماركس وآخرون : الماركسية ، ترجمة الياس شاهين ، دار التقدم موسكو ، 1974م .
44- كمال التابعي : الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية ، دار المعارف ، ج . م . ع . ، 1985م .
45- كمال دسوقي ، علم الاجتماع (الجزء الأول) دار النشر التربوي – مطابع دار الصحافة – الخرطوم 1974م.
46- محمد الدقيس : التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1987م .
47- محمد الصيرفي : إدارة التغير ، دار الفكر الجامعي ، 30 شارع سوتير، الإسكندرية ، 2006م .
48- محمد الهادي عفيفي وآخرون : التربية ومشكلات المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية، 165 شارع محمد فريد ، القاهرة ، 1997م .
49- محمد بشير عمر : تطور التعليم في السودان " 1898م- 1956م " ، دار الثقافة ، بيروت ، 1970م .
50- محمد شمس الدين أحمد : العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الإجتماعية ، مطبعة مؤسسة يوم المستشفيات لتأهيل المعوقين ، شارع بستان الخشاب ،لقصر العيني ، القاهرة، 2004م .
51- محمد عاطف غيث : التغير الاجتماعيفي المجتمع القروي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1965م .

52- محمد عاطف غيث : دراسات في علم الإجتماع نظريات وتطبيقات ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985م .
53- محمد عب الفتاح عبدالله : تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006م .
54- محمد عفيفي : التربية والتغير الثقافي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1970م.
55- محمد عمر الطنوبي : التغير الإجتماعي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1996م .
56- محمد حمد طاهر آل شبير الخاقاني : علم الإجتماع بين المتغير والثابت ، دار مكتبة الهلال ، 1987م .
57- مسعد الفاروق محمد حمودة : التنمية الإجتماعية ، مطبعة سامي ، الإسكندرية، 2001م.
58- معن خليل عمر : علم إجتماع الأسرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان ، 194م .
59- معن خليل عمر : علم المشكلات الاجتماعية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 1997م.
60- معن خليل عمر : مناهج البحث في علم الإجتماع ، دار التنوير ، الأردن، 1997م.
61- مهنا مراد : مداخل إلى العلوم الإجتماعية ، دار مجدلاني للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 1992م .
62- نادر فهمي الزيود وآخرون : التعلم والتعليم الصفي ، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، 1993م .

(ب) المراجع الأجنبية :

1- Biesans, M.8 Biesans, L, introduction to Sociology, New Jersey , Prentice Hill . inc / 1973 .

2- Emile Durk heims De La division du travail social – 7 eed – P-U. F. Paris – 1960 .
3- G iuy Rocher: Le change ment social , Introduction a La sociologie generale – Ed – HMLI . Paris. (1) 1986 .
4- Harry Elmer Barnes , An introduction to the history of sociology, Third edition , the university of Chicago, Chicago, 1969 .
5- I nkeles, A, et , Becoming Modern : Individual change in six Developing countries . Cambridge , Mass : Harvard university Press 1974 .
6- Maciever, R& Charles . Page – G- / Society – London . Macmillan , 1965
7- W iller, David , Scientific coeiology, Sciulgy, New Jersey Prentice Hall – 1967 .
8- William Oqlwrn : Technology and social change, op- cit , .

(ج) الرسائل الجامعية :

1- الجامعة الليبية : دراسة تأثير صناعة النفط والتغير الاجتماعي على مدينة أجدابيا ، طرابلس ، 1980م .
2- الحوات : التغير الاجتماعي وأنماط التنمية ، الجماهرية العربية الليبية ، أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، 1978م .
3- عبدالله علي حمودة : التطور والنمو الحضري لمدينة شندي ، " رسالة ماجستير غير منشورة " جامعة النيلين ، 2000م .
4- ليلى عبد الجواد : التعليم الجامعي وتغيرالاتجاهات نحو التقدمية أو المحافظة ، القاهرة، المؤتمر الدولي السادس عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث السكانية ، 1980م.
5- محمد نبيل صادق:المتغيرات المتصلة بالتحاق طلاب الخدمة الاجتماعية الجديد بمعاهد وكليات الخدمة الإجتماعية ، دكتوراه غير منشورة – جامعة حلوان ، 1987م .
6- ناصر محمد عثمان عبد الرحمن : تاريخ مدينة شندي [1500 – 1900] رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة شندي – 2002م .

(د) الدوريات :

1- أحمد خضر يعقوب – تجربة جامعة جوبا كجامعة منتجة وإسهامها في الهضة الصناعية – مجلة جامعة جوبا للآداب والعلوم – العدد الأول – أغسطس 2000م.
2- التجاني مصطفى : عوامل تشكيل الشخصية القومية السودانية ، مجلة التأصيل العدد الثاني – مايو 1995م .
3- تاج السر حسن محمد أحمد وعمار سلامة عبدالله : مشروع قندتو الزراعي ، مجلة جامعة شندي – العدد الأول – يناير 2004م .
4- سعاد إبراهيم عيسى – الهدر الطلابي بالتعليم العالي وأثره على التكلفة والمردود – مجلة المستخلصات العلمية السودانية – مركز التوثيق والمعلومات – المجلد 28- ديسمبر 2002م.
5- سلمان علي سلمان : الجميع من أجل التعليم ، مجلة الدراسات التربوية – العدد الثالث – يناير 2001م .
6- صالح الهادي محمد أحمد : التعليم العالي وقضايا التنمية في السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مجلة دراسات استراتيجية ، الخرطوم – العدد رقم 9 إبريل 1997م .
7- عائشة السنوسي قبني : دور التربية في التغير الاجتماعي المخطط ، مجلة الثقافة العربية – بنغازي – العدد السادس – 2003م .
8- محمد عبد الله التقرابي – التعليم العالي بالسودان وعلاقته بالتنمية – مجلة التعليم العالي والبحث العلمي – العدد الأول – أغسطس 1999م.
9- مركز التوثيق التربوي : إدارة التخطيط التربوي ، مجلة التوثيق التربوي – العدد 110/109 – الخرطوم – 2000م .
10- يوسف عبدالله المغربي : واقع مشكلات التعليم في السودان ، مؤتمر سياسات التربية والتعليم، بخت الرضا – 1990م .

(هـ) التقارير المصلحية :

1- تقارير إدارة جامعة شندي .
2- دليل جامعة شندي .

3- دليل مؤسسات التعليم العالي في السودان 2001م وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
4- دليل مؤسسات التعليم العام في السودان 2008م .
5- إحصاءات محلية شندي .
6- تقارير إدارة الرعاية والتنمية الاجتماعية شندي .
7- إدارة تعليم شندي .
8- إحصاءات كلية المجتمع جامعة شندي .
9- تقارير إدارة مصلحة الأراضي شندي .
10-تقارير الصندوق القومي لرعاية الطلاب شندي .
11-تقارير مستشفى المك نمر الجامعي شندي .

الـفـصل الأول
أسـاسيـات الـبـحث

أساسيات البحث

1-1 مقدمة
2-1 مشكلة البحث
3-1 أهمية البحث
1- 4 فروض البحث
5-1 هدف البحث
6-1 منهج البحث وجمع البيانات
7-1 مجتمع الدراسة
8-1 العينات
9-1 مبررات إختيار العينات
10-1 مصادر جمع المعلومات
11-1 أدوات جمع البيانات
12-1 حدود الدراسة
13-1 الصعوبات التي واجهت الباحث
14-1 المفاهيم والمصطلحات والتعريفات
15-1 الدراسات السابقة

1-1 مقدمة :

إن العلاقات الإجتماعية لا تخرج عن كونها علاقة بين فرد وآخر ، ودراسة العلاقات الاجتماعية هي التي تربط الظواهر الإجتماعية بعضها ببعض ، وتحدد آثارها بين حياة الأفراد من ناحية ، وحياة المجتمع ككل من ناحية أخرى .

وقد لخص علماء الإجتماع أغراض هذا العلم في غرضين : الأول نظري يتمثل في دراسة طبيعة الحقائق الإجتماعية للوقوف على نشأتها والدعائم التي ترتكز عليها ودراسة تطورها واختلافها باختلاف الأزمنة . أما الثاني فعلمي وهذا يتمثل في الجانب

التطبيقي للانتفاع بحقائق هذا العلم واستخدام القوانين الاجتماعية في رسم خطط الاصلاح والتقدم الإجتماعي.

وقد شهد السودان في بداية العقد المنصرم ثورة التعليم العالي، والتي هدفت في المقام الأول إلى نهضة تنموية شاملة معتمدة في ذلك على رأس المال البشري والذي هو عماد التنمية . فقد قامت بفتح العديد من الجامعات الولائية ذات التخصصات المختلفة. وكانت جامعة شندي التي أنشئت في عام 1992م نتاج لهذه الثورة .

وهي كبقية الجامعات حاولت أن تجد لها قبولاً ومكانة في المجتمع المحلي، لأنها لا تعمل بمعزل عنه، وكان القائمون عليها يعلمون أن هناك تخوفاً وحذراً من المجتمع تجاه هذه الجامعة حيث أن المجتمع في منطقة شندي له خصصوصية وله نظرة خاصة تجاه هذا الأمر . وهذه الصفة هي التي كثيراً ما أفشلت خطط التنمية بالخوف من التغير والرغبة في الإبقاء على القديم الموروث واحجامهم عن التفاعل مع هذه المشاريع الجديدة حتى ينجلي لهم أمرها.

"على صعيد آخر نجد أن الدولة النامية تواجهها إشكالات نقل نظم التعليم العالي الغربية وتوطينها أو تكييفها مع مجتمعاتها .

بداية الأمر كانت هنالك بعض الاتجاهات السالبة من بعض أفراد المجتمع المحلي نحو الجامعة لما تحمله في طياتها من تغير اجتماعي واقع لامحالة ويشمل هذا التغير الظواهر الاجتماعية وبالتالي يؤثر على العادات والتقاليد ويصحب ذلك تغيراقتصادي يشمل كل القطاعات، فتحدث كل هذه التغيرات تغيراً في القيم الاجتماعية. ولكن بعد أن أصبحت هذه الجامعة واقعاً ملموساً وأنشأت علاقات عامة وخاصة بينها وبين قطاعات المجتمع المختلفة تغيرت نظرة كثير من أفراد المجتمع نحوها .

ولما كان الباحث من الذين عايشوا هذه التحولات في كل مراحلها ،رأى أن يتعمق أكثر في هذا الموضوع لمعرفة التأثير الاجتماعي الذي أحدثته هذه الجامعة محاولاً

الكشف عن إيجابياته وسلبياته حتى تتضح الصورة للمهتمين في هذا المجال . وحتى تتضافر الجهود في مجال التنمية البشرية وذلك بإزالة كل ما يعيقها.

2-1 مشكلة البحث:

تتلخص في أن قيام جامعة شندي كمؤسسة تعليمية حديثة يقصد منها القيام بدورها الأكاديمي والاجتماعي كمؤسسة تحديثية في مجتمع ريفي تقليدي يعيش حياة تقليدية.

وقد لاحظ الباحث من خلال عمله بجامعة شندي ومن خلال معايشته للمجتمع المحلي بحكم أنه أحد أفراد هذا المجتع ـ لاحظ أن هنالك تغيراً واضحاً ومضطرداً في الظواهر الاجتماعية ومايتبع ذلك من عادات وتقاليد كما أن هنالك تطوراً واضحاً في الخدمات المختلفة بالمدينة وكذلك العمران . وأن هنالك زيادة سكانية قد طرأت على المجتمع بوجود أعداد كبيرة من الطلاب لا سيما وأن أعداد مقدرة منهم من خارج المنطقة ويمثلون إضافة كبيرة لمجتمع شندي . علماً بأن هناك اعداداً مماثلة لهذا العدد قد تخرجت. وهذه الزيادة تحمل في طياتها كثيراً من الايجابيات والمسالب التي تؤثر تأثيراً مباشراً في المجتمع ، وينعكس أثر ذلك على المرافق الحكومية المختلفة والخدمات وأيضاً تؤثر على النسق الاجتماعي . الذي يمثل كلا مترابطاً تؤثر فيه الأجزاء على بعضها البعض حيث أصبح طلاب وأساتذة وموظفو وعمال هذه الجامعة جزءاً لا ينفصل عن النسق الاجتماعي لمدينة شندي وقد يمتد الأثر إلى أكثر من ذلك فيشمل مجتمعات أخرى. ولذلك كان لابد من الوقوف عند هذه المشكلة.

3-1 أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أن وجود الجامعة كمؤسسة جديدة تستوجب الوقوف عندها. خاصة وأن هذه المنطقة منطقة ريفية وأن مثل هذه الأوضاع جديدة عليها تماماً . وبالتالي فإن هذه الأعداد الكبيرة من الطلاب والتي قدمت من جهات متباينة ومتفرقة من كل أنحاء السودان وأيضاً من خارجه . ولكل فئة من هذه الفئآت عاداتها وتقاليدها الخاصة التي قد تتماشى مع عادات وتقاليد هذا المجتمع المحلي أو تختلف . ومن ثم لا

بد أن يحدث التأثير والتأثر لذلك كان لابد من الالمام بهذه الأنماط المختلفة للتعامل معها وفق ما يناسب .

كما أن هذه الأعدادالكبيرة تنفق مبالغاً كبيرة من الأموال لمجابهة متطلبات الحياة المختلفة من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وترحيل ومعينات دراسة وضروريات أخرى وقد قام الباحث بإجراء دراسة بصفته مشرفاً إجتماعياً للطلاب لمعرفة المستويات المعيشية لهم ووجد أن متوسط ما ينفقه الطالب في اليوم يساوي 5 جنيهات وبالتالي فإن متوسط ما يصرفه جميع الطلاب خلال اليوم الواحد يصل إلى أكثر من ثلاثين ألف جنيه وكل هذا يأتي على حساب الخدمات والمنشآت الموجودة .

فلا بد من التخطيط السليم في كل المرافق الخدمية العامة والخاصة لمجابهة خدمات هذه الزيادة السكانية المميزة ذات الاحتياجات العامة والخاصة.

1-4 فروض البحث:

يفترض الباحث

1-4-1 هنالك علاقة بين بعض التغيرات التي طرأت على المجتمع المحلي بمدينة شندي في المجال الإجتماعي والثقافي وبين قيام الجامعة.

1-4-2 توجد علاقة بين هذه التغيرات وبين التأثير المباشر على بعض الظواهر الاجتماعية .

1-4-3 وجود طلاب وطالبات بأعداد كبيرة ومن بيئات مختلفة ومتباينة يؤثر في معايير قيم المجتمع المحلي.

1-4-4 توجد علاقة بين الزيادة السكانية التي أحدثتها الجامعة وبين ضعف الخدمات في المرافق العامة

1-4-5 هنالك علاقة بين وجود الجامعة بشندي وبين إنتعاش الإقتصاد المحلي.

1-4-6 هنالك علاقة بين التغيير الإقتصادي الذي أحدثه قيام الجامعة وبين والحراك الإجتماعي الذي حدث في المجتمع.

1-5 هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة حجم التأثير الاجتماعي الذي أحدثته جامعة شندي خلال العشر سنوات الماضية منذ تأسيسها سواء كان هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً . حتى يتمكن من الكشف عن جوانبه المختلفة ومؤثراته لوضع خطة دقيقة ومنظمة يراعى فيها الاستفادة القصوى من الجوانب الايجابية في التفاعل الاجتماعي وكذلك الجانب الاقتصادي ومصادرة الجوانب السالبة والقضاء عليها.

1-6 منهج البحث وجمع البيانات:

1-6-1 يتبع الباحث منهج المسح الوصفي التحليلي فهو منهج يهدف إلى وصف ما هو كائن وتفسيره ويستخدم في الدراسات الوصفية.

ولذلك جاء اختيار الباحث له لأنه يصف الحالة الاجتماعية الماضية والراهنة ومحاولة إيجاد علاقة بينهما وعلاقتهما بوجود الجامعة . وقد عرفه السيد (2002 : 206) بأنه محاولة منظمة لتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام إجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة.

أما المسح يشير لتناول الظروف الاجتماعية التي تؤثر على مجتمع معين سواء كان هذا المجتمع قرية أو مقاطعة أو دولة بهدف الحصول على بيانات ومعلومات يمكن الاستفادة منها لمواجهة تلك الظروف .

والمسح الاجتماعي يشبه العينة بإطاره العام ، وإنما الفرق الجوهري بينهما هو حجمها ، أي أن حجم المسح الاجتماعي أكبر من حجم العينة .

ومن هنا جاء إختيار الباحث له لما يتمتع به من مزايا . حيث أنه يصف الحالة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الدراسة وعلاقتها ببعض المتغيرات ويساهم في تحديد العلاقات كما هي موجودة في محيطها.

2-6-1 كما قام الباحث بإستخدام منهج دراسة الحالة وذلك بإختيار بعض الحالات التي تغير نمط حياتها الإقتصادي ، وكذلك بعض الحالات التي تغير مستواها العلمي وحالات أخرى تغيرت فيها مستويات المعيشة وذلك وفق بيانات سترد في تحليل البيانات.

1-7 مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة المجتمع المحلي لمدينة شندي الذي يشمل كل أحياء المدينة الممتدة من حي قريش شمالاً وحتى القيادة جنوباً وأركويت شرقاً بينما يحدها من الغرب نهر النيل.إضافة إلى مجتمع الجامعة الذي يتكون من العديد من الأسر التي تقطن في المجمعات السكنية للجامعة أو خارجها ويضم هذا المجتمع أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة والمتعاونين وتمثل وحدة شندي جزءاً من مجتمع محلية شندي والتي تتكون من أربع وحدات هي وحدة شندي ووحدة كبوشية ووحدة الريف شمالاً وجنوباً ووحدة حجر العسل.

1-8 العينات:

إختار الباحث عينات بالطريقة العشوائية مكونة من :

أ/قطاعات العمل المختلفة وذلك من خلال أحياء المدينة حيث يتم اختيار عشرين شخصاً من كل حي عن طريق العينة الطبقية والتي تراعي تعدد وتنوع قطاعات المجتمع.

ب/ طلاب الجامعة الخريجون وهؤلاء أيضاً لاحظوا وعايشوا قيام الجامعة وبرامجها وهم المستفيدون من هذه البرامج وذلك لمواكبتهم ومعايشتهم وتنفيذهم لبرامج الجامعة.

ج/ أساتذة وعاملين من الجامعة.

1-9 مبررات إختيار العينات:

1-9-1. يرى الباحث أن كل العينات التي أختيرت تمثل كل قطاعات وخبرات الأشخاص الذين يمكن أن يسهموا بآرائهم ويقدموا فائدة محسوسة لهذه الدراسة .

1-9-2. الأساتذة والعاملين بالجامعة الذين جمعت منهم البيانات يمثلون الأساس الذي إنبنت عليه جامعة شندي فهم الذين واكبوا الجامعة منذ تأسيسها وعايشوا هذا التغير لحظة بلحظة وبالتالي فهم بمثابة الخبراء.

1-9-3. إحساس الباحث وملاحظته من خلال المعايشة والمشاهدة اليومية للحياة الإجتماعية ساعدته كثيراً في أن يضع أسساً معينة وواضحة لإختيار هذه العينات.

1- 10مصادر جمع المعلومات:

1-10-1. الدراسات المكتبية :

وشملت هذه :

أ/ سجلات وحدة مدينة شندي:

ب/إحصاءات التعداد السكاني.

ج/سجلات جامعة شندي.

د/ سجلات مصلحة المساحة.

هـ/ سجلات بعض المصالح الحكومية .

و/المراجع والدوريات.

وقد إستخدمها الباحث في الفصول التالية على نحو ما سترد.

1-10-2- الدراسة الميدانية : قام الباحث بزيارات ميدانية لكل كليات جامعة شندي الواقعة في محليتي شندي والمتمة وجميع المصالح الحكومية ذات الصلة بهذا البحث وذلك بغرض الوقوف على البيانات والاحصاءات لضمان دقتها وكذلك لملاحظة وضعها الراهن .

وقد تكررت هذه الزيارات لعدة مرات استطاع من خلالها الباحث الوقوف على كل مصادر البيانات ومن ثم قام بأداء مقابلات وصمم استبياناً مكوناً من أكثر من 60 سؤالاً تم عرضه على المشرف الذي قام بإبداء ملاحظاته وتعديله . ومن ثم عرضه على بعض الأساتذة من ذوي الإختصاص لتحكيمه ومن ثم توزيعه على عينة إختبارية مكونة من عشرين شخصاً روعي فيها الناحية التطبيقية وهي عينة مقصودة شملت كل قطاعات المجتمع مما أفاد كثيراً في اختيار العينات لاحقاً.

كما أتاح الباحث الفرص لكل فرد في مجتمع الأصل لأن يقع عليه الاختيار دون تدخل أو تحيز أو تعصب.

1-11 أدوات جمع البيانات : يقول معن(1997: 216) "إن عملية جمع المعلومات تخضع لعدة عوامل متفاعلة بعضها مع البعض الآخر ومؤثرة على طريقة الباحث في جمع المعلومات".

ولما كان موضوع البحث وأنواع المبحوثين يؤثرون تأثيراً مباشراً في وسائل جمع البيانات ولضمان نتائج صحيحة وصادقة رأى الباحث ان يعتمد في هذه الدراسة على عدة وسائل لجمع البيانات :

1-11-1 ـ الاستبيان: حيث قام بتصميم إستمارة استبيان تم طرحها على عينات مختلفة من المجتمع شملت كل قطاعاته التجارية والزراعية والصناعية والمهنية وكان عددها ستمائة استمارة.

1-11-2ـ المقابلة : حيث قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مع ستة عشر شخصاً منهم أربعة أساتذة عاملين بالجامعة لمدة أكثر من عشرة أعوام وأربعة من المستفيدين وهم الطلاب الذين تخرجوا من هذه الجامعة وأربعة من الموظفين في المؤسسات الإجتماعية ذات الصلة بالعمل الاجتماعي وأربعة من الموظفين في المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بالعمل الاجتماعي وأربعة من المستنيرين (الأعيان).

1-11-3السجلات الإحصائية : ومعظم هذه السجلات الإحصائية من إدارة الجامعة وكلياتها المختلفة وصندوق رعاية الطلاب وإدارة محلية شندي والوحدات الحكومية ودليل التعليم العالي.

1-11-4ـ الملاحظة :وهذه الوسيلة استخدمها الباحث ليس استخداماً عميقاً وإنما إعتمد على ملاحظاته البسيطة وركز على الملاحظة بالمشاركة من خلال عمله بالجامعة وتعامله مع المجتمع.

1- 12 حدود الدراسة :

1-12-1ـ الحدود المكانية : وتشمل وحدة شندي والتي تمتد جنوباً حتى حي قريش وتحد شمالاً بالقيادة الشمالية وشرقاً بحي أركويت وغرباً بنهر النيل .

1-12-2ـ الحدود الزمانية : أجريت هذه الدراسة خلال الأعوام 2005م- 2009م حيث أنها بدأت بوضع خطة العمل في يونيو 2005م ومن ثم بدأ تنفيذ هذه الدراسة بكل جوانبها النظرية والعملية واستمر ذلك حتى مايو 2009م.

1-13 الصعوبات التي واجهت الباحث:

إن الدراسات العلمية وخاصة التي تهتم بشئون المجتمعات لا بد وأن تقابلها بعض المشكلات، وذلك لأنها دائماً ما تكون أعمالاً هادفة سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، ويتوقف ذلك على نوع وأهداف العمل ومنهجه وأدواته.

ومما لاشك فيه أن الصعوبات والعقبات تقوي من إصرار الباحث ومن عزيمته وتجعله يقف أمامها ليذللها حتى يصل إلى غايته.

وقد لاقى الباحث بعض المشكلات التي أستوقفته كثيراً وكان لها الأثر الكبير في طول فترة البحث وأهمها.

1-13-1. ندرة الدراسات السابقة أو إنعدامها في موضوع تأثر المجتمع بوجود الجامعة وعلاقة النظام الجامعي بالتغير.

1-13-2. صعوبة قياس التغير الاجتماعي حيث أن هنالك عوامل وعوائق للتغير بها متغيرات كثيرة ومضطردة كما أن مؤشرات التغير تختلف من بيئة لبيئة أخرى هذا بجانب إختلاف الرأي العام حول أدوات القياس للتغير.

1-13-3. قلة المراجع التي تتناول مثل هذا الموضوع فقد نجد كثيراً من المراجع تتحدث عن التغير الاجتماعي من حيث شروطه وعوامله ولكن من النادر أن نجد أن هذه المراجع تربط بين دور الجامعات والمؤسسات التعليمية في إحداث هذا التغير سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

1-13-4. ضعف المادة الإحصائية الموجودة بالمحلية والمصالح الحكومية ، فلم يجد الباحث المادة الكافية من السجلات الإحصائية .فهنالك إحصاءات قديمة غير موجودة ، وهنالك إحصاءات حديثة لم يتم تدوينها في تلك المصالح وذلك للتطور السريع في كافة المجالات . الأمر الذي جعل الباحث جامعاً لهذه البيانات بطرق مباشرة. وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات فقد وفق الله سبحانه وتعالى الباحث للحصول على كل المعلومات التي يريدها والتي أفادت البحث كثيراً. حتى خلص إلى نتائجه.

1-14 المفاهيم والمصطلحات والتعريفات

أورد محمد عمر بشير (1996: 17) للدراسات الاجتماعية العلمية مصطلحاتها التي يستخدمها العلماء الاجتماعيون ، والمصطلح العلمي قد يتكون من كلمة أو كلمتين ، إلا أن الدلالة التي يستخلصها العالم منها دلالة قد تكون أوسع من ذلك بكثير،وقد يحتاج الأمر لشرحها إلى سطور عدة ومن هنا كانت خطورة بعض المصطلحات العلمية الإجتماعية التي تكون شائعة الإستعمال في اللغة العادية للأفراد وتكمن الخطورة في أن المدلول العلمي الذي يقصده عالم الاجتماع قد يكون مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن المفهوم اللغوي الشائع بين الأفراد . ولذلك كان لا بد من وضع عبارات دقيقة لتعريف المصطلح علمياً وإجرائياً.

1-14-1 التغير: صفة أساسية من صفات المجتمع يحدث نتيجة لتفاعلات إجتماعية وإقتصادية وعوامل أخرى تؤثر في بعضها البعض فتحدث تحويلاً موجباً أو سالباً أما التعريف الإجرائي فنعني به أن كل نغير أو تبديل حدث في هذا المجتمع نحو الأفضل سواء كان ذلك في المجال الإقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي وأثر في عادته وتقاليده وطريقة حياته.

1-14-2 الظواهر الإجتماعية : نماذج من العمل والتفكير والإحساس تسود في المجتمعات ويجد الأفراد أنفسهم مجبورين على اتباعها وقد تفرض نفسها عليهم وإجرائياً نقصد بها كل ما يندرج في إطار التغيرات في العادات والتقاليد وكذلك النظم.

1-14-3 النسق الاجتماعي : الكل المترابط من أفراد المجتمع ومؤسساته وإقتصاده ونظامه الإجتماعي وإجرائياً تقصد به كل الأجزاء المكونة للمجتمع في أفراد وجماعات رسمية وغير رسمية.

1-14-4. وحدة شندي : الحدود الجغرافية لمحلية شندي السابقة .

1-14-5. الطلاب : يقصد بها أي طالب مسجل لنيل درجة الدبلوم الوسيط أو البكلاريوس أوالدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراة ذكر أو أنثى بجامعة شندي .

1-14-6. المدينة : يقصد بها مدينة شندي.

1-15 الدراسات السابقة:

1-15-1 الدراسة الأولى: في البحوث التي أوردها عبد الفتاح عفيفي (1996 : 15) قامت بها الجامعة الليبية بهدف دراسة تأثير صناعة النفط والتغير الاجتماعي على مدينة اجدابيا ، وشملت هذه الدراسة كثيراً من الجوانب التي تأثرت بالتغير الاجتماعي في اجدابيا كنظام القبيلة وبناء الأسر والدخل ، والتوزيع المهني وشروط الاسكان ، فضلاً عن هذا ، فقد أولت هذه الدراسة إهتماماً خاصاً للروابط الاجتماعية والنفسية بين سكان اجدابيا وسكان المناطق والقبائل المجاورة لها وقد كشفت هذه الدراسة عن:

1- أن هذه المدينة لم تعد جزءاً من النظام القبلي ، فإن نظامها الاقتصادي لم يعد معتمداً على النشاطات الزراعية البسيطة التي تلعب دوراً هاماً في حياة القبيلة.
2- نجح سكان هذه المدينة في تخليص أنفسهم من الإلتزامات والروابط القبيلة .
3- أصبحت المدينة مركزاً لاهتمام الكثير من السكان في المناطق الأخرى نتيجة للانتعاش والنشاط الذي حدث فيها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مدينة اجدابيا تمر بفترة إنتقال سريعة من الحياة القبلية إلى حياة تتسم بعلاقات التحديث – وأظهرت الدراسة أن هذه التغيرات حدثت بفضل ظهور النفط.

وتتفق هذه الدراسة مع هذا البحث في أن هنالك تغيراً حدث بعد قيام مؤسسية في المجتمع وإنعكس أثر هذه المؤسسة على الحياة الإقتصادية وبالتالي الحياة الإجتماعية مما أحدث تحولاً من الحياة الريفية إلى الحياة المدنية.

1-15-2 الدراسة الثانية:

وهي التي قام بها الحوات فيما أورده عبد الله عامر (1986 :26) بعنوان (التغير الاجتماعي وأنماط التنمية) وقد بدأها بعدة فروض يشير فيها إلى ضرورة عملية التغير الاجتماعي وأنماط التنمية في ليبيا من وجهة نظر وظيفية وكشف عن:

1- أن ليبيا تنتقل من مرحلة مجتمع بسيط يعتمد على نظام القرابة إلى مجتمع مركب من حيث النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

2- إن ما يشهده المجتمع العربي الليبي من تغير إنما حدث نتيجة لقوى خارجية وداخلية تتراوح في ظهور النفط والثروة النفطية إلى بزوغ الصفوة الاقتصادية.

3- إن ليبيا تعيش في مرحلة من التمايز والتخصص لا في داخل المنظمات التقليدية والجماعات ، بل وفي نشوء جماعات جديدة ومنظمات ذات أهداف جديدة.

4- ونتيجة لهذا التغير المفاجئ والنمو والتطور في ليبيا ، لم يحدث تغير مماثل في قيم الناس (البناء القيمي) ولهذا يعكس الليبيون في سلوكهم خليطاً من القيم والمعايير الحديثة والتقليدية.

وتتفق هذه الدراسة مع هذا البحث في أنه وبالرغم من تغير الحياة الإجتماعية نتيجة للمؤثرات الداخلية والخارجية إلا أن البناء القيمي لم يتغير تغيراً جذرياً وإنما هنالك محافظة على قيم المجتمع الأمر الذي جمع بين الحداثة والتقليدية.

1-15-3: الدراسة الثالثة:

دراسة (الكبير) فقد أورد عبد الله عامر (1986 : 27) دراسة الكبير حول مستوى التعليم والمهنة وأثرها على ظاهرة التماثل في المجتمع الجديد وقد تعرض فيها للعمر والمهنة والتكامل والتعرض لوسائل الاعلام ومن نتائجه:

1- إن ظاهرة التماثل تزداد بين سكان الحضر أكثر من أبناء المهاجرين للمدينة.

2- إن صغار أبناء المهاجرين للمدينة أكثر قدرة على التماثل من هم أكبر منهم سناً

3- يزداد التماثل بين الأفراد من ذوي المراكز الاجتماعية المرتفعة.

4- يزداد التماثل بازدياد التعرض لوسائل الاعلام.

وبالرغم من أن دراسة الكبير لم تتناول عمليات التحديث مباشرة ، فإنه وصل إلى نتيجة هي (أن تماثل المهاجرين من أبناء الريف في الحياة الحضرية يشكل عمليه من التغير الاجتماعي، عملية انتقال من الحياة التقليدية إلى الحياة العصرية).

وتتفق هذه الدراسة مع هذا البحث في أن مستوى التعليم والمهنة يؤثران تأثيراً مباشراً وسريعاً في عملية التغير الإجتماعي.

1-15-4: الدراسة الرابعة: أورد عبد الفتاح عفيفي (1996 :25)

ولعل أول دراسة أمبريقية للتغير في ليبيا كانت دراسة استطلاعية قام بها فريق من الليبين كجزء من فريق عالمي لدراسة ظواهر التحديث دراسة مقارنة بين اثنى عشر دولة وقد عالجت هذه الدراسة قضايا متعددة منها:

1- مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في مختلف القطاعات.

2- قضاء وقت الفراغ.

3- الروابط الاجتماعية والاخلاص لها.

4- سلوك العمل.

فضلاً عن عدد من التغيرات العامة كالعمر والتعلم والدخل والمهنة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى:

1- أن الليبين أكثر رضاءً وتفاؤلاً عن تطور مجتمعهم الأكبر أكثر من رضاهم بتطور مجتمعاتهم المحلية.

2- إن صغار السن أكثر تفاؤلاً بالمستقبل من كبار السن.

3- إن إرتفاع مستوى التعليم يصحبه إرتفاع في الوعي.

4- إن المتعلمين و صغار السن يتبنون اتجاهات أكثر تحرراً.

وتتفق هذه الدراسة مع هذا البحث في تغيير إتجاهات المواطنين نحو التعليم فبعد أن كانت هذا الإتجاهات سالبة تحولت للإيجاب وذلك بعد إرتفاع نسبة الوعي بين المواطنين.

1-15-5 : الدراسة الخامسة: أورد السيد عبد الفتاح (1996 : 55)

بحث مستخرج من بحوث المؤتمر العلمي لكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم 1989م بعنوان العلاقة بين التعليم الجامعي ورؤية الشباب لبعض القضايا المتصلة بالتنمية.

وتلخصت مشكلة البحث في تحديد العلاقة بين التعليم الجامعي من ناحية ورؤية الشباب لبعض القضايا المتصلة بالتنمية من ناحية أخرى ويعتبر التعليم الجامعي متغيراً مستقلاً بينما رؤية الشباب متغيراً تابعاً.

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قيام الجامعة بدورها في تكوين رؤية مستنيرة ولمحاولة الوصول إلى إطار تصوري علمي مقترح لتعميق دور التعليم الجامعي في بلورة رؤية واعية.

وقامت الدراسة على فرض أساسي هو أنه تتحدد مدى فاعلية التعليم الجامعي بقدرته على تشكيل وصياغة رؤى الشباب بطريقة إيجابية مثل النظرة نحو المرأة وتنظيم الأسرة ، والهجرة ، والمشاركة الاجتماعية.

وقد استخدم الباحث فيه المسح الاجتماعي بالعينة وقد توصل إلى نتائج أهمها:

1- أن التعليم الجامعي يساعد على تعديل رؤية الشباب نحو القضايا الاجتماعية بنسة 75%

2- كما أوضح البحث أن التغيرات التي أدخلها متغير التعليم الجامعي على رؤية الشباب نحو القضايا المتصلة بتنمية المجتمع صاغت توجهاتهم على النحو التالي:

أ. النظرة نحو أدوار المرأة 74%

ب. النظرة إلى تنظيم الأسرة 69%

ج. النظرة نحو الهجرة الخارجية وحماسهم لها 66%

د. النظرة نحو المشاركة الاجتماعية واهميتها في التغير 82%

وقد إتفقت هذه الدراسة مع هذا البحث في تغيير نظرة المجتمع للمرأة وأدوارها في الحياة الإجتماعية والمشاركة الإجتماعية والإيمان بمقدراتها في المساهمة في التغير الإجتماعي.

1-15-6: الدراسة السادسة:

ذكر محمد الصيرفي (2006 : 37) دراسة عثمان علي أمين استاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة ناصر.

نسق القيم والتغير الاجتماعي وارتباطه بالتعليم.

وقد حاول أن يعرف التغير الاجتماعي في بلدان كثيرة بالانتشار الواسع للتعليم الجامعي وإرتفاع مستوى الخدمات وارتفاع مستوى الطموحات والرغبة الشديدة لتحقيق النجاح المادي والمعنوي.

وقد رافقت مراحل التغير الاجتماعي هجرة واسعة في الريف في اتجاه المدينة ساعدت على نمو المدن في فترة وجيزة مما إنعكس على الحياة الاجتماعية الحضرية في ضعف الروابط الشخصية وبالتالي وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي وتعدد مناسبات الصراع الثقافي وقد أثر التغير الاجتماعي على وظائف الأسرة حيث خرجت الأم لتنخرط في سوق العمل وكذلك تغير أنماط الاستهلاك.

وتتفق هذه الدراسة مع هذا البحث في أن التغير الإجتماعي يؤثر على سوق العمل وبالتالي يحدث تغيراً في نمط الإستهلال.

1-15-7: الدراسة السابعة:

دراسة ليلى عبد الجواد عام 1981م: أورد السيد عبد الفتاح (1996 : 59) دراسة ليلى عبد الجواد

بعنوان التعليم الجامعي وتغير الاتجاهات نحو التقدمية أو المحافظة . وقد شملت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضية مهمة من قضايا المجتمع وهي قضية المرأة.

وقد اعتبرت الدراسة أن الاستجابة لتيار التطور متمثلاً في المساواة الايجابية بين الجنسين يعد معياراً للتقدمية وذلك وفق رؤية الباحثة . بينما تنظر إلى رفض فكرة المساواة بين الجنسين معياراً للمحافظة – وكل ذلك هو انعكاس للقيم الاجتماعية.

وقد طبقت دراستها على عينة من الطلاب الجامعين مستخدمة في ذلك استمارة الاستبيان لجمع البيانات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مدى تأثير التعليم الجامعي إيجاباً في تغيير اتجاهات الشباب نحو قضايا المجتمع وأهمها قضية المرأة.

وتتفق هذه الدراسة مع هذا البحث في مدى تأثير التعليم الجامعي في تغيير التعليم الجامعي في تغيير الاتجاهات وخاصة إتجاهات الشباب.

1-15-8: الدراسة الثامنة:

دراسة جوزيف كاهل 1973م عن (القيم في المجتمعين المكسيكي والبرازيلي وعلاقتها بالمهنة والتعليم)

وتبين له أن النظر إلى عمليتي التحديث والتغير الاجتماعي يجب أن يتم بمعالجة البناء الاجتماعي كمتغير مستغل قادر في حد ذاته على إحداث تغيرات في شخصيات الأفراد الذين تطلق عليهم صفة (عصريين) ووجد أيضاً أن التعليم والمهنة يرتبطان إرتباطاً أعلى من إرتباط مكان الإقامة بالتغير وتمكن كاهل من قياس التحديث ، وبرهن على كيفية أن منهجه المتعدد الأبعاد يمكن التحقق منه باستخدام مجموعة من مقاييس لتقدير العناصر العصرية في الفرد ، ولهذا استخدم نمطين مثاليين: التقليدي في مقابل العصري وقد استخدم في هذا الغرض أربعة عشر مقياساً لتحديد الخصائص المميزة للنمط التقليدي في مقابل النمط العصري ومنها:

1- الفعالية
2- ضعف الروابط الأسرية
3- تفضيل الحياة الحضرية
4- ضعف التدرج الطبقي في المجتمع المحلي.
5- ضعف فرص الحراك في الحياة.

الاتجاه المحبذ لإقامة نظام الأسرة وفق نظام عصري لتقسيم الأدوار – انخفاض مستوى التدين.

ووجد أنها تمكن من النظر إلى كيفية تأثر الأفراد بالتغيرات المتشعبة الناجمة من المؤسسات التعليمية والاعلامية والاقتصادية.

أما في الدراسات السودانية فلم يجد الباحث دراسة بعنوان هذه الدراسة تتحدث عن الأثر الإجتماعي لقيام جامعة من الجامعات على المجتمع الذي قامت فيه ، بيد أن هنالك دراسات تناولت تجارب التعليم العالي والجامعات الولائية واسهامها في التنمية

وفي التغير الاجتماعي بصفة عامة ويرى الباحث أن هذه الدراسات هي أقرب لدراسته رغم أنها تناولت مواضيعها من زوايا أخرى ، إلا أنها تتفق مع هذه الدراسة في أن الجامعات تحدث تغيراً في المجتمع سواء كان هذا التغير إقتصادياً أو إجتماعياً أو غير ذلك وعليه فقد رأى الباحث أن يورد بعض هذه الدراسات.

وتتفق هذه الدراسة مع هذا البحث في أن التغير الإجتماعي إنعكس أثره على عملية الحراك الإجتماعي الذي يربط بدوره بالتغير الإقتصادي.

1-15-9: الدراسة التاسعة : دراسة أحمد خضر يعقوب بكلية العلوم التطبيقية والصناعية بجامعة جوبا والتي نشرت بمجلة جامعة جوبا للآداب والعلوم أغسطس (2000م : 15) بعنوان تجربة جامعة جوبا كجامعة منتجة وإسهامها في النهضة الصناعية وقد استعرض البحث أهم ملامح المناهج الدراسية وأهدافها وضرورة ربطها باحتياجات المجتمع عبر المؤسسة الصناعية وتجارب تطبيق الجامعة المنتجة لخدمة المجتمع .

وناقش التركيب الأكاديمي لجامعة جوبا ومشروع كلية العلوم التطبيقية ومدى إسهامها في مجال التنمية الصناعية وقدم الباحث تحليلاً لمفهوم الجامعة المنتجة في إطار تجربة جامعة جوبا لتنمية مواردها .

واختتم الباحث بالسياسات والخطط الرامية إلى الإرتباط بين مؤسسات المجتمع المنتجة والجامعة المنشأة كمنهج للأفكار المتجددة في إطار المعرفة والمعلومة وذلك لإحداث التنمية الصناعية ومن ثم إحداث التغير العام في المجتمع .

وقد أفادت هذه الدراسة كثيراً في الكشف عن أن التغير المقصود والمخطط له في مجال التنمية وهو تغير إقتصادي يسهم بقدر كبير في التغير في المجال الاجتماعي والثقافي ويؤثر في سلوك الناس الإجتماعي وفي ثقافتهم.

وتتفق هذه الدراسة مع هذا البحث في أن الجامعة لمؤسسة هدفها الأول هو خدمة المجتمع والتخطيط للبرامج التنموية بما لها من كوادر بشرية مؤهلة والإستفادة من هذه القدرات البشرية في إحداث التغير.

1-15-10:الدراسة العاشرة: دراسة سعاد إبراهيم عيسى – جامعة الخرطوم (1993م : 175) المنشور مستخلصها في مجلة مركز التوثيق والمعلومات المجلد 28 (2002م : 83) بعنوان الهدر الطلابي بالتعليم الجامعي وأثره على التكلفة والمردود .

ويتناول ذلك الأثر الإقتصادي حيث تناولت الدراسة موضوع الهدر الطلابي بالتعليم الجامعي وذلك للأهمية إذ يعتبر الأعلى تكلفة والأكثر ندرة والأعظم رغبة . فتناولت الدراسة المشاكل التي تزيد من حجم الهدر وتضاعف منتائجه وآثاره .

فبدأت الدراسة بمقدمة عن النظرة الإقتصادية للتعليم العالي باعتباره مجالاً هاماً للاستثمارات البشرية ذات العائد الكبير وعاملاً من عوامل التغير الإجتماعي مع توضيح التحديات وخاصة الإقتصادية منها والتي تجابه الدول النامية وتحد من سعيها لإستثمار أطرها البشرية بالمستوى المطلوب مما ينعكس على المجتمع .

وهدفت الدراسة لتحقيق أهداف منها الوقوف على مشكلة الهدر والبحث عن أسبابها ودوافعها وتحديد وسائل معالجتها وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة .

ثم تناولت الدراسة بالبحث والتحليل دراسة العوامل التي تؤدي أو تساعد على هذه الظاهرة والذي تمثله حالتا الرسوب والتسرب ، كما سعت لإيجاد صيغة مثلى تمكن من معالجة الأسباب التي تتمثل في مختلف أوجه الخدمات التي تقدمها الجامعة للطلاب لما لها من أثر على استقرار الطلاب الإجتماعي ومن ثم الإستقرار الأكاديمي كخدمات السكن والإعاشة .

وقد قامت بتقديم بعض المقترحات منها : تطوير نظام التعليم الجامعي وزيادة مردوده وخفض تكلفته حتى يسهم في إقبال الطلاب عليه والذين بدورهم سيسهمون في عملية البناء والتغير الإجتماعي .

تتفق هذه الدراسة مع هذا البحث في أن الخدمات التي تقدم للطلاب تساهم كثيراً في الإستقرار وبالتالي ينعكس ذلك على القدرات وبالتالي تطوير عملية البناء الإجتماعي.

1-15-11 الدراسة الحادية عشر: دراسة محمد عبد الله النقرابي : في مجلة التعليم العالي والبحث العلمي (1999م : 63) حيث أعد ورقة بحثية بعنوان التعليم العالي وارتباطه باحتياجات الصناعة والمهن وأوضح أن الاستراتيجية كخطة شاملة استطاعت أن تحقق ربطاً معقولاً بين الخطة التعليمية والخطة الإقتصادية واستطاع التعليم العالي ممثلاً في الجامعات في نصفها الأول في نهاية عام 1996م أن تحقق قفزة كبيرة جداً كماً ونوعاً . كما تطرق لمساهمة الجامعات ومشاركتها في البحوث التنموية .

كما استعرض العلاقة بين الخطة التعليمية والخطة الإقتصادية مركزاً على محورين هما معدل العائد من التعليم الجامعي واحتياجات القوى العاملة .

وفي إطار الخطة العامة ثم وضع خطة للتعليم العالي كان من أهم أهدافها ربط التعليم العالي بالتوجه التنموي للبلاد وتحديث المناهج والإهتمام بالتخصصات التي تلبي حاجات الولايات المختلفة وتشجيع البحث العلمي ومضاعفة الاستيعاب .

وخلصت إلى أن التعليم العالي من خلال تجربته الطويلة بالسودان قد استطاع أن يحدث أثراً كبيراً في بنية المجتمع وذلك في إطار دوره الإنساني بتحقيق قدر كبير من القدرات الخلاقة وتوفير إحتياجات التنمية . وأن السودان كغيره من الدول النامية تنقصه الإحصاءات الدقيقة وهذه مشكلة لأنها تجعل من الصعب أن يتم حساب دقيق لإحتياجات التنمية.

وأوضحت الدراسة أن التعليم العالي إستطاع أن يتماشى مع النمو الإقتصادي في العقدين الأخيرين بالطريقة التي جعلت الكوادر المهنية التي تؤهلها تفي بالاحتياجات المطلوبة من بعض المجالات بل تتجاوزها في مجالات أخرى فعلى سبيل المثال كانت خطة الاستراتيجية أن يتم تخريج حوالي 3000 طالب من الجامعات السودانية حتى عام 2002م ونجد أن العدد المتخرج من هذه الجامعات حتى عام 1997م هو حوالي 5919 طالب وطالبة أي بنسبة 179% للمطلوب النهائي .

وخلص إلى أنه بالرغم من كل ذلك فإن نظام التعليم العالي بالسودان يخضع لمجموعة من العوامل التي تؤثر في كفاءته في تحقيق إحتياجات المجتمع كالإقتصادية

والتغير المستمر في سوق العمل ووضعية المهنيين داخل الهرم الإقتصادي والإجتماعي وهجرة الأكاديميين .

وأشار إلى أن هنالك جهداً قد بذل لإحداث تغير في البنية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي حتى يستطيع أن يسهم في التنمية وبالتالي في التغير الإجتماعي .

إن الدراسات السابقة ، تمثل دراسات رائدة في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية تناولت جوانب متعددة من التغير الإجتماعي ، والوعي البيئي ، ويؤكد علماء الاجتماع على وجود مستويين للوعي الاجتماعي أحدهما فردي والآخر جماعي وكما يذكر عبد الباسط (1984: 84)

"أما على المستوى المعرفي فيمكن التمييز بين الوعي اليومي المباشر ، والوعي النظري الأكثر تجريداً يشمل الوعي اليومي خبرة الحياة اليومية والحاجات الإنسانية المباشرة ، بينما يعكس الوعي النظري جوهر الواقع الإجتماعي والقوانين الأساسية التي تحكم ضروريته".

وتتفق هذه الدراسة مع هذا البحث في أن التعليم العالي إستطاع أن يسهم وبصورة واضحة في النمو الإقتصادي وتوفير الكوادر المؤهلة في كل المجالات ، الأمر الذي ساهم في إحداث التغير الإجتماعي.

وهذا ما يرجوه الباحث من تتبع الدراسات السابقة ومحاولة إيجاد علاقة بينها وبين دراسته.

فقد إتجهت هذه الدراسات للكشف عن الاتجاهات القوية نحو التغير الاجتماعي والتطور. كما أنها درست أشكال ومراحل التغير الإجتماعي إلا أنها تظل دراسات ينقصها الشمول، حيث أن دراسة المجتمع تتطلب إستخدام جميع مناهج البحث وكذلك جميع وسائل وأدوات جمع البيانات ، وذلك لطبيعة التغير الاجتماعي ، ويلاحظ الباحث أن معظم هذه الدراسات استخدمت وسيلة واحدة أو وسيلتين لجمع البيانات. كما أن هذه الدراسات نظرت للتغير الاجتماعي في جانب محدود.

أما هذه الدراسة فقد حاول الباحث أن يستخدم كل وسائل جمع البيانات من ملاحظة ومقابلة واستبيان وسجلات إحصائية ، وذلك للوصول إلى نتائج دقيقة حيث أن المجتمع يمثل أجهزة رئيسية لها نظم تحكم سيرها وذلك لتعقد العلاقات الاجتماعية ويذكر كمال دسوقي (1974 : 22) أن المجتمع شبكة تفاعلات أجهزة تحكمها نظم مترتبة بعضها فوق بعض أو متداخلة بعضها في بعض داخل إطار وخدمة الكلية.

كما أن هذه الدراسة تميزت بالشمول فنظرت إلى التغير الاجتماعي من جميع جوانبه، وبحثت في أثر هذا التغير على المجتمع في مجالات التعليم والصحة والثقافة والاقتصاد والسلوك العام.

وقد حاول الباحث في هذه الدراسة البحث في الجوانب التي لم تتعرض لها الدراسات السابقة فكشفت عن أثر التغير الاجتماعي في مجتمع تقليدي له تركيبته الخاصة وظروفه ومشكلاته الناجمة عن إتساع رقعة الوطن القومي الذي يؤثر على التكوين الطبيعي والسكاني والحضاري والانتاجي والمشكلات الاجتماعية والسياسية.

ولكنه أيضاً يظل محتاجاً إلى مزيد من الجهد للكشف عن الجوانب التي لم يتم الكشف عنها.

ويمكن القول أن الدراسات السابقة وهذا البحث تكمل بعضها البعض فالجوانب التي لم تغطيها الدراسات السابقة قام هذا البحث بتغطية بعضها ، والذي لم يغطيه قام بإفراد مقترحات للباحثين وعلماء الاجتماع للبحث عنها.

الفصل الثاني
الإطار النظري

الـفـصل الـثـانـي
الإطـار الـنـظـري

2-1 مقدمة (التغير الإجتماعي والتحديث)

2-2 عوامل التغير الإجتماعي

2-3 عوائق التغير الإجتماعي

2-4 التحديث والسلوك الإجتماعي

2-5 المجتمع المحلي ومشكلاته وقضاياه

2-6 التعليم والتغير الإجتماعي

2-7 العمليات الإجتماعية وأثرها على التغير

2-8 مفهوم القيين وعلاقتها بالتغير

2-9 البعد الزمني للتغير

2-10 البعد النظري للبحث

2-1 التغير الاجتماعي والتحديث :

يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة إجتماعات تتغير دائماً وبإستمرار فهو صفة أساسية ملازمة للمجتمع سواء كان مجتمعاً حضرياً أو ريفياً أو بدوياً ويحدث نتيجة لعوامل إجتماعية واقتصادية وثقافية وحضارية تتداخل مع بعضها البعض ويؤثر كل منها مع الآخر فيحدث هذا التغير – غير أنه لم يعد في زماننا هذا تلقائياً يسير دون توجيه واعي وإنما هو تغير مقصود وإرادة ويتم وفق دراسة وتخطيط حيث أصبحت المجتمعات تعمل على تطور المناهج والوسائل من أجل التغير وتعتبر ظاهرة التغير في العصر الماثل من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فقد أخذت الجهود تتجه نحو التغيير المخطط من أجل التنمية.

ويؤكد محمد عفيفي (1970: 3) أن التغير لا الثبات هو معيار الوجود الآن وتتجه جهود العلماء اليوم إلى معرفة ما بين التغيرات والكشف عن مصادرها وكيفية تنظيمها وضبطها وأن أي تغير يحدث داخل المجتمع يتردد صداه في جوانب أخرى وأصبح المفكرون يتحدثون عن القوانين والعوامل التي تؤدي إلى التغير من أجل توجيهه والتحكم فيه).

وإذا كان التغير يعني الاختلاف بين الحالة القديمة والحالة الجديدة أو إختلاف الشئ عما كان عليه في خلال فترة زمنية محددة فإن كلمة الاجتماعي إذا أضيفت له تعني التحول الذي يتم في داخل المجتمع وبمعنى آخر هو التحول الذي يطرأ على البناء الإجتماعي خلال فترة من الزمن وقد ذهب جي روشر (1968: 19) في كتابه التغير

الاجتماعي مدخل إلى علم الاجتماع العام Le change ment social -interoduction (أي أن التغير الاجتماعي يتميز عن غيره من التغيرات غير الاجتماعية).

2-1-1- أن التغير الاجتماعي يأتي على أربعة أشكال وهي:

التغير في القيم الاجتماعية والتي تؤثر بطريقة مباشرة على مضمون الادوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي فالانتقال من النمط الاقطاعي للنمط التجاري يصاحبه تغير في القيم التي ترتبط باخلاقيات هاتين الطبقتين في النظرة إلى العمق وقيمة القائمين به وغير ذلك.

2-1-2- التغير في النظام الاجتماعي أي في البيانات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الادوار والمراكز الاجتماعية.

2-1-3 التغير في مراكز الاشخاص ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أونتيجة الموت.

ويشير الدقيس(1987: 19) إلى (أن المفكرين متفقون إلى النظرة العامة لما هية التغير الاحتماعي الذي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والادوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن وقد يكون هذا التغير إيجابياً أي تقدماً وقد يكون سلبياً فليس هناك إتجاه محدد للتغير)

2-1-4- آليات التغير ويتفق المفكرين إلى أن هنالك مصدرين للتغير هما:

المصدر الداخلي: أي أن يكون قائماً داخل النسق الاجتماعي وإطاره المجتمع نفسه وذلك نتيجة لتفاعلات تتم داخل المجتمع .

المصدر الخارجي : وهو الذي يأتي من خارج المجتمع نتيجة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى .وسواء كان داخلياً أو خارجياً فإنه يقوم على آليات مختلفة أهمها:

2-1-4-1 الاختراع ،حيث يعرف الاختراع بأنه إيجاد أشياء جديدة لم تكن موجودة في المجتمع غير أنها كانت مادة خام وتم تحويلها من حالة إلى حالة جديدة ومثال ذلك إختراع السيارة والتلفاز والحاسوب والكهرباء .

2-1-4-2 أما الاكتشاف فهو الوصول إلى أشياء موجودة أصلاً ولكن كانت غير معروفة ومثال ذلك الكشوف الجغرافية وإكتشاف الدورة الدموية .

2-1-4-3 الانتشار :وهو قبول هذه الأشياء الجديدة والتعامل معها في المجتمعات المختلفة وانتشارها من مجتمع لآخر للإستفادة منها في أساليب الحياة .

2-1-5- ارتباط التغير بالنمو الاجتماعي :

عرف محمد الدقيس(1987: 31) مصطلح النمو بأنه :عملية النضج التدريجي للكائن وزيادة حجمه الكلي وأجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية ، ويتضمن النمو تغيراً كمياً وكيفياً والغاية من النمو هو النمو ذاته .

ويتضمن مصطلح النمو كافة أشكال النمو سواء كان في الكفاية أم في التعقيد أم في القيمة وينطبق ذلك على الأفراد كما ينطبق في الجماعات وهو يختلف عن التنمية في كونه تلقائياً بينما التنمية عملية إرادية مخططة ومن الناحية النظرية فإن مفهوم النمو يقترب من مفهوم التطور ولكنه لايطابق معه.

وفي الدراسات الاجتماعية فقد تعددت النظرة إلى النمو الاجتماعي لأنه أكثر تعقيداً من النمو العضوي .وقد استعمل مفهوم التطور الاجتماعي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية وفي علم الاجتماع بشكل خاص بعد أن وضع شارلس دارون كتابة أصل الأنواع عام 1859 والذي عالج فيه نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية وقد استعمل هربرت سبنسر مصطلح التطور الاجتماعي ليشير إلى تطور المجتمع الذي يأتي على نهج تطور الكائن العضوي ويمكن القول بأن التطور المجتمعي يعني أن ثقافة المجتمع قد نمت مع الزمن بصورة متزايدة التعقيد بإضافة كمية ونوعية.

ويذكر محمد الدقيس (1978: 39) (ومن الناحية العلمية فإن مصطلحات التقدم والتطور والنمو تتضمن معنى قيماً أخلاقياً ، يتأثر بالنظرة الذاتية للفرد الملاحظ في

مجتمع من المجتمعات ، في حين أن مصطلح التغير الاجتماعي يكون أقرب إلى الموضوعية لأنه يصف الواقع كما هو كائن فعلاً وليس كما يجب أن يكون أي أنه يهتم بالمجتمع في الواقع).

2-1-6- صعوبة دراسة التغير الاجتماعي :

إن أختلاف المجتمعات وتباين بيئاتها وثقافاتها تجعل دراسة التغير الاجتماعي صعباً ويرجع ذلك لطبيعة الظاهرة المدروسة وموقف الباحث من الظاهرة الاجتماعية المتغيرة كما أنه يصعب إخضاع الظاهرة إلى القياس الدقيق لأنها متعلقة بمجتمع بشري متغير متباين الدوافع والعواطف والميول والاستجابة للمؤثرات الخارجية .

ولما كان التغير صفة أساسية من صفات الظاهرة فمن المحتمل أن تتغير قبل إعادة إجراء التجربة عليها. ومما يعقد صعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية أيدلوجية الباحث وإتجاهاته وميوله والتي قد تجعله يعطي أحكاماً تتماشى مع أفكاره الأمر الذي يؤدي إلى إختلاف النظرة الواقعية للظاهرة المتغيرة ويمكن للباحث التعليق على هذه الصعوبات بأن يتزود بوسائل البحث العلمي وأن يتجرد من العاطفة وألا يعطي أحكاماً مسبقة.

2-2 عوامل التغير الاجتماعي:

ويتفق علماء الاجتماع في أن هنالك عوامل مساعدة للتغير دافعة له أطلق عليها عوامل التغير الاجتماعي وهي:

2-2-1- عامل البيئة :أو العامل الطبيعي حيث أن البيئة تعتمد على الظروف الطبيعية مثل المواد الخام وظروف المناخ والموقع الجغرافي والمصادر علماً بأن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان ويؤثر فيه ويتأثر به فالبيئة الغنية بالموارد الطبيعية تجعل تقدم المجتمع وتغيره أسرع من المجتمعات التي ليس بها ثروات وقد إهتم العالم ابن خلدون بأثر البيئة الطبيعية على العمران في مقدمته حيث أكد تأثير المناخ على طبيعة

الظواهر الإجتماعية والنفسية للسكان ويعتقد أن البيئة هي العامل الأساسي في تشكيل نشاط الإنسان وهي التي تؤثر على عملية التفكير وعلى عملية الانتاج وهذا ما تؤيده النظرية الايدلوجية في التغير الاجتماعي ويشير ابن خلدون (1983 : 60) "قد بينا أن المعمور من هذا المنكشف من الأرض إنما هو وسطه لإفراط الحرفي الجنوب منه والبرد في الشمال ، ولما كان الجانبان من الشمال والجنوب متضاربين في الحر والبرد وجب أن تتدرج الكيفية من كليهما إلى الوسط فيكون معتدلاً فلهذا كانت فيه العلوم والصنائع والمباني والملابس والأقوات والفوالة"

2-2-2 : العامل الديموقرافي – السكاني:

وتطلق كلمة السكان على قطان منطقة ما وهم يمثلون مجتمع تلك المنطقة الجغرافية المحددة وهذا العامل تحكمه عوامل متعددة منها حجم السكان ونعني به تعدادهم فالزيادة السكانية تمثل عاملاً هاماً في دفع التغير وذلك بزيادة القوة العاملة وهذا يرتبط بالتركيبة السكانية والتي تحكمها المواليد والوفيات والهجرة وقد أثبتت كثير من الدراسات أن هنالك علاقة بين السكان وقضايا التخلف . فالمجتمع الذي يفقد التوازن بين المواليد والوفيات ونسبة الذكور والأناث ونسبة الشيوخ إلى الشباب فإنه يواجه خللاً في البناء الإقتصادي حيث أن حركة السكان ومدى تفاعلهم ترتبط بالإقتصاد وبالتالي بالتغير.

وقد أكد إميل دوركايم (1960 : 244) في تحليله للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي أن تقسيم العمل الإجتماعي قد أحدث تغيرات جذرية بالإنتقال من التضامن الألي إلى التضامن العضوي ويعود ذلك للخصائص السكانية من حيث الحجم والتوزيع المكاني وطبيعة العمل الذي يقومون به والتخصصات الأمر الذي يؤدي للتغير الإجتماعي ويذهب دوركايم إلى أن الكثافة السكانية ليست سبباً في تقسم العمل فحسب وإنما تؤدي إلى التغير في القيم.

2-2-3 : العامل التكنولوجي: وتلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في عملية التغير الاجتماعي فكل الاختراعات قد غيرت نظم الحياة الإنسانية من اتجاهات مختلفة وجوانب متعددة حيث أتاحت للإنسان ظروفاً مناسبة من أجل راحته الأمر الذي أدى

إلى زيادة الانتاج وتحسين الإنتاجية في الزراعة والصناعة والرعي حتى تغيرت العلاقة بين الزراعة والصناعة وانتعشت الحياة في المدن الأمر الذي أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الريف للمدن.

وقد أورد الدقيس (1987 : 118) ما يلي:

كما أن التكنولوجيا أسهمت في وسائل الاتصال والمواصلات فاختصرت الزمن وبالتالي لم يتوقف هذا التغير عند الاكتشافات والاختراعات بل تعدى ذلك إلى تغير الاتجاهات والعادات فقد ساهمت في تكوين اتجاهات عديدة داخل المجتمع منها.

- التخصص في العمل حيث تقوم التكنولوجيا بوظائف متعددة مع إنجاز العمل بكفاءة
- قامت بتعقيد بعض المفاهيم والافكار حيث تبني أفكار التكنولوجيا على التراكم في مجال الثقافة المادية نتيجة لعاملي الاختراع والاكتشاف وهذا بالتالي يؤثر على الثقافة اللامادية .
- التغير في مجال القيم الاجتماعية ومثال ذلك قيمة الوقت وقيمة المرأة وقيمة العمل وغير ذلك وقد جاءت قيم جديدة لتتلائم والعمل الصناعي وتزداد التغيرات الاجتماعية بزيادة التراكمات المادية وإنتشارها.

ويذكر كمال (1985: 118) (أن التكنلوجيا أحدثت تحولاً من الكيف إلى الكم مثال ذلك أن نشأة نموذج جديد من الآلة يؤدي إلى إرتفاع معدلات الانتاج وهذا يعني أن تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية جذرية أو العكس يعتبر قانوناً عاماً للنمو الجزئي وهذا القانون تخضح له كل العمليات الطبيعية والمجتمع والتفكير وكل المجالات التي تحل فيها الظواهر الجديدة محل الظواهر القديمة).

2-3 عوائق التغير:

تقابل عوامل التغير السابقة عوامل أخرى تعوقه ، وهنا لا بد من ذكر هذه العوائق لأنها ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمدى سرعة التغيير وتأثيره على المجتمع فكلما إنتفت هذه العوائق

كلما حدث التغير الإجتماعي المنشود وبالخطة التي رسمت له وكلما وجدت هذه العوائق أصبحت حائلاً دون سرعة التغير وهي:

2-3-1 العزلة التي يعيشها المجتمع وقد تكون نتيجة ظروف البيئة أوعوامل جيولوجية وقد تكون نتيجة انعزال إجتماعي يفرضه المجتمع على نفسه أو إضطرارية فرضها عليه المستعمر وهذه العزلة تؤدي إلى عوائق إقتصادية تؤدي إلى مزيد من الانغلاق وبالتالي يؤثر على التجديد وتكون عملية التغير بطيئة وغير واعية وبالمقابل فإن سهولة إتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الاخرى يؤدي إلى تفاعل اجتماعي واسع ،فعملية الإنتشار الثقافي تساهم إلى حد كبير في التغير الإجتماعي .

وقد أورد : ج.م البرتيني (1960 : 14) أن هذا الانغلاق يؤدي إلى محدودية المصادر الاقتصادية ولهذا فإن المجتمعات النامية والفقيرة لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها فتبقى على مستوى الكفاف وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض معدل الإستثمار في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة تقوم فيها عمليات التغير بسهولة ويسر)

2-3-2 عدم تكامل المجتمع من حيث التركيب العضوي والطبقي فقد يكون من أجناس مختلفة ومتعددة لا يتحقق فيها التجانس وبالتالي تتضارب السياسات والمصالح فتعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع يقف دائماً عائقاً أمام التغير لأن أي إصلاح أو تغيير غالباً ما يقابل بعدم إستجابة أو بمعارضته من قبل تلك الفئآت التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع على عكس المجتمع المتجانس وبالتالي يؤدي ذلك لعدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى عدم إستتباب الأمن وتوزيع الجهود فضلاً عن هجرة بعض المفكرين مما يحرم المجتمع من فعاليتها في التغير وقد أورد محمد الدقيس (1987 : 234).

(ومن المعروف أن الامبريالية تفرض قيمها على المستعمرات وتحارب كل تغير إجتماعي إيجابي قد يحدث في تلك البلدان فهي تفرض السياسة التي تتلائم مع وجودها وهي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب . كما أن الامبريالية تتبع سياسة التفرقة بين أبناء

المجتمع الواحد تمشياً مع المبدأ القائل(فرق تسد) مما يؤدي في النهاية إلى الحروب الداخلية والمنازعات ، وإلى إعاقة التغير الإجتماعي من ناحية عامة).

2-3-3 الخوف من التغير والرغبة في الابقاء على القديم وذلك لأن كثير من أفراد المجتمع يخافون من حدوث التغير وذلك لعوامل نفسية وإجتماعية تتمثل في الحقوق والامتيازات.

وتلعب الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع دوراً كبيراً في ذلك فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد والقيم بوجه عام لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بسهولة لأنها تميل إلى الثبات وتقاوم التغير والتجديد سواء كان مادياً أو معنوياً وكلما إنتشرت هذه الثقافة كلما كانت المقاومة أشد وأقوى خاصة وأن هنالك إعتقاد عند كثير من الناس أن القديم أفضل من الجديد وهذا الاعتقاد يؤدي إلى الجهل بالتجديد والتخوف من المجهول . وتظهر هذه المقاومة بشكل أوسع عندما يرتبط التغير بالقيم والعتقدات ومثال ذلك ماذكرته سناء الخولي (1974: 143) في الهند يعيش غالبية السكان في حالة سوء تغذية شديدة قد تصل في بعض الأحيان إلى درجة المجاعة ، ومع ذلك فإن طائفة الهندوس يقدسون الأبقار ويحرمون ذبحها ويتركونها تتجول في المزارع والحقول ومع أن عددها يقدر بحوالي 300 مليون بقرةوقد حاول الزعيم نهرو إقناع تلك الطائفة بالمنطق والبرهان بخطأ هذا المعتقد ومع ذلك فليس من مجيب .كما أنه ليس من المحتمل ظهور إتجاه نحو تربية الماشية من أجل الغذاء مادامت التغذية على لحم البقر تخالف معتقداتهم).

وهذا ما أشار إليه السيد علي شتا(2002: 426) بعملية الرفض حيث يقول (عندما تكون التغيرات المطلوبة متعددة الأبعاد تكون النتيجة أن عدداً كبيراً من أعضاء المجتمع لايستطيعون تقبلها ومن ثم يصنعون العراقيل لمقاومتها .ويتخذ الرفض أشكالاً عديدة تتمثل في محاولات البعض لرفض الوضع القائم وتمجيد الماضي وقد يكون الرفض في شكل إتفاقية أوحركات دينية أوفكرية معينة).

2-4 التحديث والسلوك الإجتماعي :

يذكر أحمد عبد اللطيف (2001 : 290) وتؤكد كثيراً من الدراسات أن هنالك أساساً فطرياً للحياة الاجتماعية حيث أن الإنسان يحتاج إلى غيره من البشر لسد إحتياجاته الأساسية واشباعها وأن كل الحاجات لا يمكن أن يحققها لوحدة وهكذا شان بقية الناس، إنهم جميعاً يحتاجون بعضهم إلى بعض لاشباع حاجاتهم وهذا لا يحقق إلا من خلال السلوك الإجتماعي .

والعلاقات الاجتماعية وكذلك الظواهر الاجتماعية والتي تكون تارةً متعلقة بفرد وتارةً بالأسرة والمدرسة...الخ. وتتباين المجتمعات بتباين الظروف البيئية والمناخية فيما يسود كل منها عادات وتقاليد تختلف من مجتمع لآخر ويتعلق بذلك نظام تكوين الأسرة والزواج وما يصاحبه من طقوس فضلاً عن اختلاف النظم السياسية والأديان واللغات وهذا ماعرفه علماء الاجتماع بالظواهر الاجتماعية أو الوقائع الاجتماعية. وهذا ما أشار له دور كايم (1950 :52) حينما قال "إننا نعتقد أن بحوثنا لا تستحق ساعة واحدة من مجهود يبذل فيها إن لم يكن لها فائدة نظرية " ولكن أمر هذه التطبيقات العلمية متروك للمصلحين الاجتماعيين والمشتغلين بالمسائل الاجتماعية الاخرى كالباحثين في الخدمات الاجتماعية وفي الاقتصاد الاجتماعي والتطبيقات الاجتماعية لأن التغير الاجتماعي أو الإصلاح أو التحديث يأتي على ثلاث مراحل:

2-4-1- المرحلة الأولى دراسة ماهو كائن بالفعل ومحاولة استخلاص القواعد والقوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية.

2-4-2- مرحلة نقدية معيارية وهي المرحلة التي يدرس فيها ماضي المجتمع من مشكلات وغيرها ومحاولة طريقة علاج هذه المشكلات.

2-4-3- مرحلة التنفيذ العلمي وهي مرحلة العمل الاجتماعي أو الخدمة الاجتماعية.

ويرتبط التحديث بالظواهر الاجتماعية :ويعرفها دور كايم (22:1950) بأنها نماذج من العمل والتفكير والاحساس تسود في مجتمع ما من المجتمعات ويجد الأفراد أنفسهم مجبورين على إتباعها في عملهم وتفكيرهم بل وهي تفرض نفسها على إحساسهم .

فواجبات الانسان وحقوقه محددة ومنظمة في كل مجتمع وتحكمها قواعد وقوانين وعادات وتقاليد .وهذه الظواهر التي تسود المجتمعات إنما تنشأ كنتيجة لتفاعل أفكار الأفراد وتشابك آرائهم وتقابل وجهات نظرهم وهو ما يعرف بالضمير الجمعي أو العقل الجمعي.

2-4-4 أغراض التحديث : هنالك نوعاً من الأغراض يرمي إلى تحقيق عملية التحديث الإجتماعي وتتلخص في

أ/ دراسة طبيعة الحقائق الاجتماعية للوقوف على نشأتها والدعائم التي ترتكز عليها وقد ذكر السيد علي شتا (2002 :23) (وهنا يمكن القول بأن الباحث الاجتماعي هو ذلك الذي يسعى لإكتشاف المبادئ العامة للسلوك الانساني وعليه فإنه يدرس سلوك الإنسان في علاقته بالناس ومن ثم يمكن أن ننظر إلى علم الاجتماع على أنه الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي المنظم).

وقد اهتم ديفيد ويلر(1967 :21) في تحليله لمنهجية البحث في التحديث الاجتماعي بإيضاح وظائف العلم الأساسية وحددها بالوصف والتفسير إلا أنه أشار إلى أن العلم إذا ما أراد أن يتجاوز حدود الوصف فإنه يحتاج للقوانين العامة ليصير تفسيراً أي عليه أن يهتم بتحديد الخصائص العامة للظواهر والعلاقات والعوامل التي تتحكم فيها القوانين العامة التفسيرية.

فدراسة العلاقات الاجتماعية وهي التي تربط الظواهر الاجتماعية ببعضها وتحدد آثارها بين الأفراد من ناحية وفي حياة المجتمع ككل من ناحية أخرى ومثال ذلك علاقات الزواج وعلاقات البنوة والصداقة والواجبات القانونية والعلاقات الاقتصادية والكشف عن الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها الظواهر والنظم وشرح كيفية هذه الوظائف وأسباب التطور فوظيفة العادات مثلاً هي توفير الضبط الاجتماعي والغرض من كل ذلك الوصول إلى القوانين الاجتماعية التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية حتى تتسنى

عملية التحديث الاجتماعي أو التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث وهي عملية تقود إلى إيجاد مؤسسات متخصصة في معالجة المشاكل الناتجة عن تغير بيئة المجتمع على المستويين الفردي والاجتماعي خلال فترة التحول من حياة تقليدية إلى حياة جديدة .

ويذكرالهمالي(1986: 21) من المعروف أن التحديث حدث نتيجة للتقدم العلمي والتكنلوجي والصناعي والثورات الايدلوجية التي حدثت في الغرب مما أدى لتغيرات في البيئة الاجتماعية والحضارية والسكانية والاقتصادية . ومعنى ذلك أن هناك خطة متشابهة تتم بمقتضاها عملية التحديث في كافة المجتمعات ويطلق على هذا الاتجاه (نظرية التقارب)أي أن هناك تشابهات بيانية بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية).

ويعتمد التحديث بجانب الناحية النظرية السابقة ناحية علمية تطبيقية باستخدام القوانين الاجتماعية فيما ينبغي عمله في الحياة الاجتماعية.

وبالتالي تقوم على قواعده بحوث فنية تبنى ما ينبغي عمله في اصلاح العلل الاجتماعية للقضاء على الانحرافات فمهمة المصلح الاجتماعي وفقاً لأسس وقواعد واضحة وبالتالي ينعكس ذلك على التحول في البناء الاجتماعي والنظم والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي . وقد يكون هذا التحول بطيئاً تدريجياً وقد يكون سريعاً. والغرض الأساسي من ذلك هو إحداث التنمية الشاملة ويعرفها أحمد زكي(1983: 384).

(وتعرف التنمية الاجتماعية بأنها المجهود الذي يبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على إستغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي).

وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيدلوجية معينة من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة إلى حالة أحسن وبالتالي فإن التنمية الاجتماعية لا تنفصل عن التنمية الإقتصادية.

كما يمكن تقسيم الناس في المجتمع إلى فئات . ففي بعض الأحيان تكون هذه التقسيمات واضحة وفي بعضها تكون تقريبية، وتكون هذه الفئات مختلفة في الدخل والمهنة والامتيازات وطريقة الحياة والقوة والبيئة وهذا مايعرف بالتدرج ويأخذ أنواعاً كثيرة ومتعددة.

وتشير فادية عمر (1987: 131) لا يمكن لأي علم من العلوم أن يلم بجميع طوائف الظواهر الاجتماعية المتعددة الأبعاد كما أن دراسة فئة واحدة من الظواهر لا يكفي للحكم على جميع الظواهر الاجتماعية وهذا يعني أن علم الاجتماع بإعتباره العلم المختص بدراسة الظواهر الاجتماعية لايمكن أن يلم بجميع فئات الظواهر الاجتماعية ولا أن يتعمق في تحليل أبعادها المختلفة ويرجع ذلك لكون الظاهرة الاجتماعية متعددة الابعاد والجوانب كالجوانب الثقافية والاجتماعية والشخصية وهي جوانب مترابطة ومتفاعلة مع بعضها . وعليه يجب أن يوجد من فروع المعرفة مايكفي لتناول الطوائف الفرعية لتلك الظواهر .

بالإضافة إلى وجود علم إجتماع عام مشترك يجمع بين جميع فروع المعرفة .وقد تناول السيد علي شتا (2002: 89) هذا الموضوع بالسؤال الآتي: هل يقف علم الإجتماع من كل تلك الجوانب موقف العلم التعميمي أم العلم التفصيلي ؟ بمعنى هل يتناول علم الإجتماع هذه الجوانب مجتمعه من حيث خصائصها المشتركة التي يستند إليها في إصدار تعميماته حول الظواهر أم أنه يتناول كل من هذه الجوانب على أساس مفصل ليساعده في استخلاص الخصائص المشتركة التي يستند إليها في إصدار تعميماته حول الظواهر الاجتماعية ويشير إلى أن إبن خلدون قد سبق علماء الإجتماع بالإجابة عن هذا السؤال كما موضح في الشكل أدناه:

شكل يوضح جوانب دراسة المجتمع عند ابن خلدون:

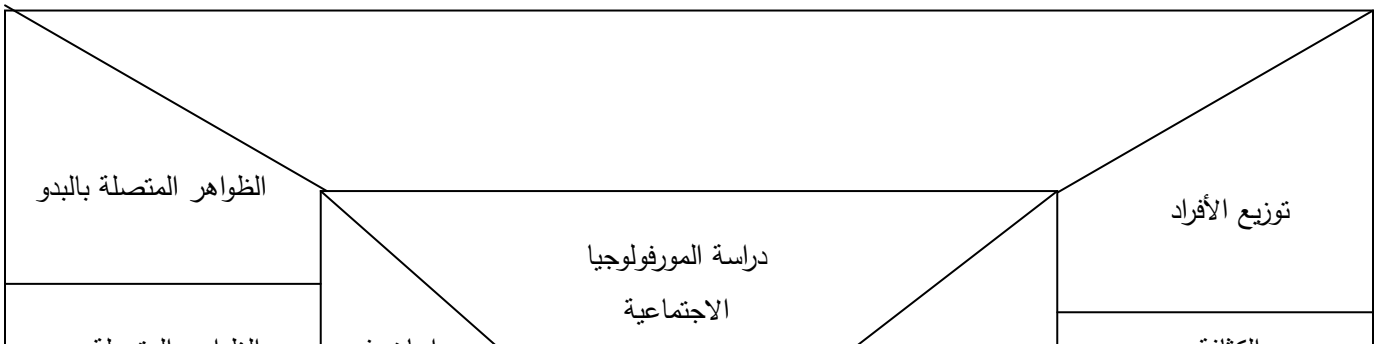

(السيد علي شتا : 1987 : ص 91)

2-5 المجتمع المحلي ومشكلاته وقضاياه :

من المعلوم أن هنالك ميلاً فطرياً لدى الإنسان للحياة الاجتماعية ، فالإنسان يحتاج إلى غيره في جميع إحتياجاته الحياتية ولذلك كان التفاعل الاجتماعي هو الأساس لإشباع هذه الحاجات.

ومن ثم جاء تعريف المجتمع بأنه مجموعة من الناس تجمعهم ثقافة مشتركة ويتعاملون فيما بينهم طبقاً لنظم وقواعد وقوانين يوقعون عليها فيما بينهم ولا بد أن يعتمد هذا المجتمع على نظام إجتماعي وذلك حفاظاً على بنائه وكذلك نظم اجتماعية وقد عرفه محمد عاطف غيث(1985 : 39) (بأنه مجموعة من الأسر والجماعات تسكن في منطقة جغرافية محددة ولها قوانين ونظم وعادات وتقاليد مشتركة.

وبالتالي فإن الأسرة هي الوحدة الأولى للنظام الاجتماعي وتختلف الأسرة بإختلاف المجتمعات إلا أنها تنقسم في كل المجتمعات إلى قسمين أساسين هما :

2-5-1- الأسرة المحدودة أو الصناعية :وهي أسرة صغيرة الحجم تتمتع باستقلالية تمكنها من ممارسة حياتها الاجتماعية بحرية وعادة ما يكثر هذا النوع من الأسر في المدن لأن طبيعة الحياة المدنية تقتضي وجود هذا النوع وذلك لظروف تعقد الحياة الاجتماعية بالمدينة وذلك لنشأة المجتمع الصناعي . الأمر الذي أحدث نمطاً جديداً في بناء العمارة ونمطاً جديداً في الاقتصاد ومن ثم في الثقافة العامة للمجتمع.

وسواء كانت الأسرة صغيرة أوكبيرة فإنها تظل نواة المجتمع وقد عرفت بتعريفات كثيرة ألا أن أدقها وأشهرها تعريف (وليام أوجبرن ب.ت :65) حيث يقول (هي رابطة إحتماعية تتكون من زوج وزوجة وأبنائهما أبدون أبناء أو بدون زوج وأبنائه أو زوجه وأبنائها).

وهذا التعريف شمل كل أنواع الأسر ووضح كثيراً من الالتباس حيث كان بعض علماء الاجتماع يعتقدون أن الزواج غير المنجب لا يكون أسرة .

2-5-2- الأسرة الممتدة أو الكبيرة :

ويكثر هذا النوع من الأسر في القرى والبوادي حيث تضم الأسرة إلى جانب الزوجين وأبنائهما ، الأقارب والأصهار وتقوم العلاقات فيها على روابط الدم والمصاهرة – ففي مجتمعات البدو والقرى يعيش الأبناء والبنات وأزواجهم وزوجاتهم وأعمامهم وأخوالهم في نطاق وحدة اجتماعية واحدة وربما كان ذلك في بيت كبير أو جيرة متقاربة ويطلق علماء الاجتماع على هذا النوع (الأسرة الممتدة أو الكبيرة).

وسواء كانت الأسرة صغيرة محدودة أم كبيرة ممتدة وسواء كانت متكاملة أم مفككة في النظام الأسري فإنها تعد أبسط أشكال المجتمع ، وهي توجد بأشكالها المتعددة في كل المجتمعات وسائر الأزمنة ، فلا يوجد مجتمعاً دون أن يكون مكوناً من أسر عديدة ، وذلك لأنها النظام الذي يتعهد الطفل بالرعاية من ناحية' ويؤمن وسائل المعيشة لأفراده من ناحية أخرى . كما أن الأسرة هي أول وسط اجتماعي يحيط بالطفل ويمرنه على الحياة كما يشكله ليكون عضواً صالحاً في المجتمع وقد ورد في ذلك قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم :فيما رواه البخاري (1958 :25) في كتاب الجنائز باب

ما قيل في أولاد المشركين: (ما من مولود إلا ويولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه).

وإذا كانت المؤسسات المختلفة في المجتمع الحديث قد شاركت الأسرة في وظائفها أو سلبت كثير من وظائفها كالوظيفة الاقتصادية والتربوية مثلاً إلا أنه لايزال للأسرة دورها في تلك المجتمعات وخاصة في الوظيفة الأخلاقية لأن الأسرة مازالت تتمسك بالقيم الاجتماعية والدينية.

2-5-3- أهم مقومات الأسرة :

2-5-3-1- لما كانت الأسرة هي الخلية الأولى التي يتكون منها المجتمع لذا كانت أكثر الظواهر الإجتماعية عموماً وانتشاراً وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية .

2-5-3-2- ويضيف السيد علي شتا(1979: 113) كما أن الأسرة لا تعد عملاً فردياً ولا إرادياً وإنما هي ثمرة من ثمرات الحياة الاجتماعية ولذا فإن المجتمع هو الذي يرسم إتجاهاتها ويحدد لها قيمها ومعاييرها ووضعها الاجتماعي . ويتخذ من التدابير ما يراه مناسباً وهذا مايعرف بالضبط الاجتماعي وهوقوة يمارسها المجتمع على أفراده وأساليب يتبعها للإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل ضماناً لسلامة البناء الاجتماعي..

2-5-3-3- بما أن الأسرة تقوم بأول عملية اجتماعية وهي التنشئة الاجتماعية فإنها تعد ناقلة للتراث الحضاري من جيل لآخر كما أنها تؤثر في غيرها من النظم الأخرى وهي الوسط الشرعي لتحقيق دوافع الانسان الطبيعية والاجتماعية كالدافع الحسي وحب الحياة وبقاء النوع وبالتالي تعد الوسط الطبيعي لتنمية العواطف والإنفعالات.

2-5-4 الاسرة والمجتمع المحلي:

المجتمع المحلي هو مجتمع يتركب من كتل إجتماعية مركبة من وحدات الجماعة الأصغر والتي تتمثل في مجموعة الأسر التي تكون هذا المجتمع المحلي ويعد المجتمع المحلي أكثر من وظائفه وأبقى في استمراره من الجماعات الصغيرة المحدودة كالأسرة أو الفريق أو الجماعة المهنية.

والجماعات الإنسانية إنما هي قطاعات من المجتمع غالباً ما تكون أفقية محلية كالقرى وأحياء المدن وكذلك رأسية كالأطفال والشباب والشيوخ أو أنواعاً إجتماعية كالنساء والرجال.

والمجتمع المحلي أكثر تركيباً وأعقد نشاطاً من الجماعات التي يتكون منها والتي تتألف من:

-جماعات نوعية: كالرجال والنساء والأطفال.

-جماعات فئوية: مثل الزراع والعمال والموظفين والتجار.

وهذا المجتمع المحلي قد يكون قروياً أومدنياً زراعياً أم صناعياً.ولكل مجتمع خصائصه وسماته.

يذكر السيد علي شتا(2001: 320) يتضمن المجتمع نماذج محلية مختلفة منها القبيلة والقرية ويعرف المجتمع المحلي بأنه مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة أو بيئة محدودة النطاق)

ومن ثم يمكن أن تكون الجماعة المحلية صغيرة مثل القبيلة ، ويمكن أن يكبر حجمها لتكون قرية أو مدينة بأكملها ،على أن يشارك أفراد الجماعة بعضهم في طريقة حياة معينة وبذلك يكون أهم خصائص المجتمع المحلي أن الأفراد يستطيعون العيش وتخصيص حياتهم بكاملها داخل نطاقه.

وعلى ضوء ذلك وعلى نحو ماأورد ماكيفر وشارلس(1965: 80) يتسم المجتمع المحلي بمجموعة من الخصائص المتمثلة في :

- الاستقرار في بيئة محددة المعالم والنطاق .
- أن ينهض نظام المجتمع فيه على شبكة من العلاقات المحلية .
- أن يشترك الأفراد في أوجه نشاط المجتمع المحلي.
- أن يكون للمجتمع المحلي تكوينه المميز من حيث قواعد السلوك المنظمة لسلوك الأفراد والعلاقات المتبادلة فيما بينهم .
- وأن أساس العلاقات الاجتماعية بداخله (الصداقة – القرابة – الجيرة).

وبذلك يشير المجتمع المحلي ونمط العلاقات المحلية حيث يوجد الأفراد مع جماعاتهم إضافة إلى وجود شبكة العلاقات الاجتماعية التي تجعل كل واحد منهم من أعضاء الجماعة يتعرف على الأعضاء الآخرين .

2-5-5- خصائص المجتمع المحلي:

إن خصائص المجتمعات المحلية تتغير وفقاً للمتغيرات التي تطرأ على ذلك المجتمع، حيث أن المجتمع يتعرض لظروف بيئية طبيعية وثقافية تؤثر في خصائصه . ولذلك نجد أن المجتمعات تختلف بإختلاف الزمان والمكان وفقاً لمؤشرات التغير الإجتماعي.

وبرغم إختلاف نماذج المجتمعات البشرية من حيث الحجم والكثافة والمساحة ودرجة التقدم ومستوى التجانس الثقافي إلا أن كثيرمن العلماء حددوا مقومات المجتمع على ضوء الخصائص المميزة له عن غيره من الجماعات الاجتماعية التي تتشكل داخله .

ومن أبرز خصائص المجتمع التي أكد عليها معظم العلماء وخاصة Biesar and Biesans(1973: 153)

- إن المجتمع له منطقته الجغرافية المحددة التي يمارس فيها حياته العامة .
- إن إحتياجات أعضائه تتسع على أساس الاعتماد المتبادل الذي يحققه نظام تقسيم العمل .
- له ثقافته المميزة التي يقبلها جميع أعضائه وينصاعون لتوجيهات قيمها ومعاييرها.
- يتوفر لدى جميع أعضائه شعور قوي بالإنتماء فشعورهم (بالنحن) يجعلهم يتوحدون مع بعضهم .
- إن معظم أعضاء المجتمع الجدد يأتون عن طريق التناسل والتنشئة الاجتماعية للمواليد الجدد.

ويذكر عبد الله عامر (1986: 89) أن المجتمع المحلي الذي يتميز بمستوى عالي من التغيرات البنائية سوف يعكس إتجاهات في التحديث تختلف عن المجتمع الذي يتميز بمستوى منخفض من هذه التغيرات وتتلخص هذه التغيرات البنائية في التعليم والمهنة ، ووسائل الإتصال المختلفة ،والتحضر وتلعب هذه المتغيرات دوراً مهماً في

تحديد مستوى الطموحات والتوقعات ، وأنماط الاستهلاك وفي تحديد المواقف والاتجاهات حول تحرر المرأة).

2-5-6 متطلبات الحياة الاجتماعية :

تكمن أهمية الحياة الاجتماعية للإنسان في الوفاء بإحتياجاته الأساسية وتحقيق متطلبات وجوده في المجتمع وذلك من خلال النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية بإعتباره نطاقاً إجتماعياً عاماً يوفر احتياجات أعضائه ويكفل لهم الاستقرار والوجود .

2-5-6-1 إشباع حاجات الانسان وهي الحاجات الأساسية الفسيولوجية والفردية وحاجات الامن وتحقيق الذات وهي المحركة لسلوك الإنسان وعمله ولذا لا بد من إشباعها لفعاليتها في سلوك الانسان وتكيفه مع المجتمع .

2-5-6-2 الرغبات والاهتمامات العامة والتي تعبر عن أشياء ضرورية للفرد في محيطه الإجتماعي فالانسان أينما كان تحركه رغبات وإهتمامات معينة تعبر عن إحتياجات حيوية ونفسية واجتماعية.

وإن تحقيق هذه الرغبات والإهتمامات أمر ضروري بالنسبة للمجتمع نفسه فصراع البشرية ماهو ألا صراع بين المصالح والاهتمامات والرغبات وأن مختلف النظم الاجتماعية مثل النظام الأسري والنظام الاقتصادي والنظام الديني والنظام التربوي إنما هي من أ جل تحقيق هذه الرغبات وما يرتبط بها من احتياجات .

3-5-6-3 إشباع الحاجات البشرية للانسان في المجتمع :

وقدإهتم كثير من العلماء بتحديد حاجات الانسان بجوانبها المتعددة وذلك نظراً للتأكيد البالغ على أهميتها.

وأورد السيد علي شتا (2002: 247) أن (إيروك) إتخذ من حاجات الانسان وإشباعها في المجتمع مؤشراً لقياس صحة المجتمع وبالتالي تطوره ودوره في التغير في مؤلفه بعنوان (المجتمع الصحيح) وتنحصر تلك الحاجات في :

– الحاجة إلى الاتصال بينه وبين بني جنسه وهذا يؤكد مدى صحة الانسان ومدى معاناته من المشكلات المختلفة التي تتعلق بتكيفه في المحيط الاجتماعي .

– الحاجة إلى الانشاء أي أن يكون إيجابياً ومبدعاً ويقتضي إشباع هذه الحاجة إعداد الفرد وصياغة شخصيته وإكسابه من المهارات ما يمكنه من أداء دوره ويجعله قادراً على الابداع والإنشاء ويتكفل بإشباع هذه الحاجة للنظام العائلي والنظام التربوي .

– الحاجة إلى الارتباط وهو شعور الانسان بحاجته لأن يكون مرتبطاً بجماعة أو أرض أو وطن وإشباع هذه الحاجة يتطلب الاستقرار ويلعب النظام السياسي دوراً بارزاً في إشباع هذه الحاجة.

– الحاجة إلى التفرد وهي تشير لحاجة الانسان إلى الاحساس بذاتيته وبأنه يؤثر في الجماعة بقدر تأثره بها ويتحقق ذلك عندما يكون قادراً على تصور نفسه كفرد ويتكفل بإشباع هذه الحاجة النظام التربوي .

– الحاجة إلى إطار معرفي وهذا يتطلب أن يكون للإنسان إطاره الفكري العام الذي يستطيع من خلاله أن يفسر الاحداث والظواهر وهذا الاطار يتصل بعقيدة الانسان وديانته وهذه الحاجة يفي بها النظام الديني.

2-6 التعليم والتغير الإجتماعي :

إن التعليم يحافظ على نظام المجتمع ووبنقل المهارات والمعلومات والمعتقدات عبر الأجيال فهي كعملية تتميز بالخصائص الإجتماعية الآتية:

2-6-1- يسعى للتوفيق بين حاجات الفرد وقيم المجتمع ومعاييره الخلقية.

2-6-2- يرتبط بالحياة العلمية إرتباطاً مباشراً .

2-6-3 يتسم بالتنوع في الخصائص ولا تتبع نمطاً واحداً.

ومن هذه الخصائص الإجتماعية تصبح التربية عملية ضرورية للإستمرار الثقافي ووسيلة للتعامل الواعي مع التغير الاجتماعي .

وقداختلفت وجهات النظر الفلسفية والتربوية في دوره في التغير الإجتماعي وهنالك عدة إتجاهات:

2-6-3-1 يرى بعض العلماء أن التغير في طبيعته (أفكار وممارسات) ويرتبط التغير بالتربية بوصفها من القوى الإجتماعية التي تحمل الأفكار وتوجه الممارسات وتنشر الأفكار والمفاهيم ومثال ذلك التغيير الذي حدث لمجتمع قريش بعد بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم حيث تغيرت أفكارهم وقيمهم وانعكس ذلك على سلوكهم.

2-6-3-2 يرى بعض العلماء أن المدرسة أو الجامعة مؤسسة تعليمية يزداد دورها التربوي ويتعاظم ولكنه ليس بالقدر الذي يوجه السياسة التعليمية في كل المؤسسات وبالتالي تصبح التربية مجرد طريق تشقه السلطة المسئولة عن إدارة المجتمع من أجل تشكيل الحقائق الاجتماعية كما يراها النظام السياسي وهذا تغيير موجه.

2-6-3-3 يرى منظرو هذا الإتجاه أن التربية ضحية التغير بمعنى أن التغير يفرض على التربية تحديات جديدة تتمثل في أهداف ومطالب تعجز عن أدائها لضعف وسائلها وأساليبها .

2-6-3-4 أما الاتجاه الرابع فيؤكد على الوظائف الاجتماعية للتربية حيث أن التربية توجه إهتمامها إلى تنمية الفرد وإعداده للحياة الاجتماعية بتثقيف عقله وتطبيعه وتهذيبه وإعداده مهنياً ، ذلك لأن الانسان محور التربية وموضوعها وحين يخطط المجتمع للتغير تحت وطأة أزمات ضاغطة فإن التربية تكون معه قوة دافعة لهذا التغير .مع تأكيد قيمه السائدة والمحافظة على الأوضاع الاجتماعية القائمة.

2-7 العمليات الاجتماعية وأثرها في التغير:

الفرد والمجتمع : إذا كان علم الاجتماع هو علم المجتمع والعلاقات الاجتماعية ، فإن هذه العلاقات تنشأ من عيش الفرد في مجتمع ما فهو عضو من أسرة أو جماعة محلية سواء كانت جماعة مهنية أو ترفيهية أو ثقافية ومن وجود هذه الجماعات مع بعضها البعض فإن علاقات إجتماعية متعددة تحدث في محيط المجتمع من علاقات أسرية وإقتصادية وسياسية وإجتماعية وهذه العلاقات تختلف من حيث بساطتها أو تعقدها

بإختلاف طبيعة المجتمع نفسه.وهذه العلاقات هي أهم مايميز الانسان ويصبغ عليه صفة الاجتماعية دون سواه من الكائنات الأخرى فهو ذو ثقافة وعادات وقيم وتقاليد ومعايير وهذه هي التي تحدد تفاعله . وهذا التفاعل يتخذ أشكالاً مختلفة بعضها مرغوب فيه وبعضها غير مرغوب فيه وهذه الرغبة أو عدم الرغبة هي أيضاً أمر نسبي يختلف بإختلاف الأفراد والمجتمعات.

2-7-1 دينامية الجماعة المدرسية والجامعية وعلاقتها بالتغير الإجتماعي:

ولما كانت الجماعات المدرسية تمثل بنيات مختلفة فإن أظهر عامل مؤثر في دينامية الجماعة هو الاحتذاء وينطوي الاحتذاء على مختلف ضروب التقليد والمحاكاة والجوانب الوجدانية وجميع أوجه النشاط والتي يقوم بها الفرد أو التي تنجزها الجماعة ، وأن التفاعل النهائي الناشئ عن الجوانب النفسية والوجدانية بوجه عام يعكس طبيعة دينامية الجماعات المدرسية على حقيقتها ومن خصائص الجماعات المدرسية ما أورده عبد العلي الجسماني (1994: 452-453)

2-7-1-1 الجماعات المدرسية على جانب من الاستمرارية بنوعيها المادية والشكلية وكلا الضربين يتوفران في كل من المدرسة أو الكلية الجامعية . فالاستمرارية المادية مضمونة في المدرسة والكلية ذلك لأن الطلبة يمكثون في المؤسسة التعليمية عدة سنوات كما أن أعضاء الهيئة التدريسية يبقون في تلك المؤسسة فترات طويلة وهذا عنصر ديناميكي من شأنه التأثير من أعضاء الجماعة الذين ينتمون لتلك المدرسة أو الكلية.

2-7-1-2 تغرس هذه الجماعات روح الجماعة وتنشرها بين أفراد المجموعة الواحدة وذلك لأن إجتماع الأفراد يؤدي إلى خلق روح الترابط والمشاركة الوجدانية.

2-7-1-3 تكون لدى الطلاب مجموعة من العادات كما تكون ماثلة في أذهانهم تقاليد معينة وأعراف راسخة تقرر طبيعة العلاقات فيما بينهم فإذا كانت

العادات حميدة والتقاليد واضحة عملت على توطيد الصلات بين أفراد الجماعة الواحدة.

2-7-2 التغير الثقافي:

إذا كان التغير الإجتماعي يعني التبدل الذي يحدث في بنية النسق الإجتماعي ووظيفته ويصيب البناء الإجتماعي والقيم والعادات والادوار كان لابد أن نميز بينه وبين التغير الثقافي وذلك في مجال تحديد المفاهيم والعلاقة التي تربط بينهما.

ويعتبر مصطلح الثقافة من المصطلحات التي تعددت النظرة إليها وخاصة عند علماء الإجتماع والانثربولوجيا وعرفها تايلوربأنها ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والاخلاقيات والقانون والعادات والقدرات الأخرى . والتقاليد التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع – وهذا يدل على سعة موضوع الثقافة وأهميتها وتداخل عناصرها.

فالثقافة تتضمن كل ما انتجه الإنسان في الماضي وحتى اليوم وهناك من العلماء من يميز بين الثقافة والمجتمع ومنهم من لا يميز بينهما أمثال أوجبرن حيث أن دراسة المجتمع عنده تعني دراسة الثقافة ويذكر محمد عاطف غيث (1965: 51) أن هنالك إشكالية في التمييز بين المجتمع والثقافة بأنها من أصعب المشكلات وأكثرها تعقيداً.

وهذه الاشكاليات لعدم وجود إتفاق على المصطلح ولذلك يأتي كل تعريف حسب الموقف الفكري والمعرفي للعلماء مع تغير المكان والزمان. ولذلك أصبحت أكثر المفاهيم إستخداماً فهي نسيج معقد من الأفكار.

2-8 مفهوم القيم وعلاقتها بالتغير الإجتماعي:

يقول (كمال التابعي : 1985 : 17) شغلت ظاهرة القيم كثيراً من العلماء بمختلف تخصصاتهم وبإختلاف إنتماءاتهم العلمية والأيدلوجية وما زال الإهتمام بها يزداد يوماً بعد يوم كلما إشتدت الحاجة إلى الكشف عن طبيعة القيم وملامحها ودورها كمتغير له أهميته في كل مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وقد إختلف العلماء والمفكرون في تحديد مدلول القيم ففي الفلسفة يعبرون عنها بالحق والخير والجمال بينما

نجد علماء النفس كانوا يرفضون التعامل مع القيم سواء في البحث الأمبريقي أو النظرية لا سيما علماء النفس التجريبيي ، إيماناً منهم بأن دراسة القيم تنأى بهم عن الموضوعية التي يتسم بها العلم ولكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة وأصبحت القيم تمثل موضوعاً هاماً في علم النفس. كما نجد أن علماء الإقتصاد قد تعاملوا مع القيم بأساليب مختلفة فاحياناً يستخدمونها كمرادف للثمن وأحياناً أخرى تعبر عن التبادل أو الاختبار والتفعيل وترتيب السلع. كما أن مفهوم القيمة في الاقتصاد الماركسي (يعني توزيع السلع والخدمات المنتجة في نظام إقتصادي معين وتحقيق عدالة هذا التوزيع.

أما في علم الإجتماع فقد كان ينظر إليها في بادئ الأمر أنها تتسم نوعاً ما بالذاتية ، كما أنها لم تعد صالحة للدراسة السوسيولوجية . ولكن منذ ظهور دراسة وليام توماس وملوريان زنانيتسكي "الفلاح البولندي في أوربا وأمريكا 1918) أصبح علماء الإجتماع يستخدمون مفهوم القيم إستخداماً متزايداً وسرعان ما أصبحت القيم تمثل موضوعاً من الموضوعات التي يهتم بها علماء الإجتماع إلى درجة أنهم صاغوا العديد من النظريات السوسيولوجية حولها. واعتبروها محدداً هاماً من محددات السلوك الإنساني ومفتاح فهم الثقافة الإنسانية فهي متغير هام ينبغي تحليله والاستناد إليه في تفسير الواقع الإجتماعي.

وكثيراً مانجد أنفسنا أمام معان متعددة لمدلول القيم فمثلاً يستخدمها بعض الناس بمعنى المنفعة أو الفائدة وأحياناً تستخدم للتعبير عن المكانة الإجتماعية للشخص . وقد ذهب إميل دوركايم إلى أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية نظاماً أخلاقياً يمثل حقيقة اجتماعية . وقد لعب هذا النظام الاخلاقي دوراً في نظام تقسيم العمل . كما أن القاعدة الأخلاقية لا تنبثق عن الفرد ، ولكن المجتمع هو أساس القيم ومصدر القيم العليا ، وأنها (أي القيم) نتاج إجتماعي.

يذكر هاري (1969 : 214) أن هذا النتاج الاجتماعي يرجع لعوامل إجتماعية ويعتمد النظام الأخلاقي على البناء الإجتماعي للمجتمع الذي يوجد في إطاره وليس هناك نظام

أخلاقي واحد لكل المجتمعات ، ولكن لكل مجتمع نظامه الأخلاقي الذي يحتاجه ، والذي يتحدد من خلال ما هو مرغوب فيه إجتماعياً.

وتختلف القيم من مجتمع لآخر فما هو قيمة في مجتمع قد يكون نقيضاً لقيمة في مجتمع آخر ولذلك فإن القيم تفضيلات وهي ترتبط إرتباطاً عضوياً بما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه وأن نسق القيم السائد في المجتمع هو الذي يتحكم في نسق القيم السائد على مستوى الأفراد.

2-8-1 نسق القيم والتغير الاجتماعي:

لما كان التغير سمة أساسية من سمات المجتمعات لاسيما المجتمعات الحديثة فان هذا التغير الإجتماعي يشمل التغير في نسق البناء الاجتماعي والثقافي وتغير القيم يحدث دائماً بسبب تأثير ثقافات أخرى وكذلك بمحاولة التلاؤم مع مظاهر التغير المادي فالتطور التكنولوجي يتطلب تغيراً في القيم وقد ارتبط التغير الاجتماعي في كثير من المجتمعات بانتشار التعليم وارتفاع مستوى الخدمات والتوسع في المشاريع المختلفة زراعية كانت أم صناعية. وقد صاحب هذا التغير سيادة القيم المادية ، وارتفاع مستوى الطموحات ، والرغبة الشديدة في تحقيق النجاح المادي مما أدى لظهور قيم جديدة مع تغيير قيمة قديمة وذلك للتعامل مع أنماط سلوكية جديدة . وقد يكون هذا التغير سريعاً بحيث يصعب على بعض الأفراد التكيف معه حيث يفشل بعض أفراد المجتمع في مسايرة نمط التغير في نسق القيم. حيث لا يستجيب الجميع لتغير القيم بنفس الكيفية . بل أن البعض يظل متمسكاً بالقديم . بينما يلجأ الغالبية لخلط القديم بالجديد مما يؤدي إلى فشل بعض الأفراد في التعرف على القيم المناسبة وهنا تضطرب الأمور ، وتظهر أشكال كثيرة من أنماط السلوك والتي من شأنها أن تضعف من وسائل الضبط الإجتماعي غير الرسمي وهي تلك الوسائل التي تعارف عليها الناس ، وتوارثوها عن سلفهم ولا يتحكم فيها قانون مكتوب وهي التي نظمت العلاقات الإجتماعية بين الناس وساعدت في التفاعل الاجتماعي.

وقد أثر التغير الاجتماعي السريع على القيم وذلك بتأثيره على وظائف الأسرة حيث ظهرت للأم وظائف أخرى غير وظيفة العمل بالمنزل فخرجت لتنخرط في سوق العمل الخاص والعام فانشغل الوالدان بالجري وراء الكسب المادي لمواجهة أعباء الحياة مما أضعف رقابة الأب والأم على أبنائهما وبالتالي ضعف دورهما في التربية وفي التنشئة الاجتماعية ، وفي تعليم الصغار القيم الثقافية الاساسية.

في حين أخذت مؤسسات إجتماعية أخرى بعض وظائف الأسرة كدور الحضانة والتعليم قبل المدرسي والمدرسة.

وقد أورد كمال التابعي (1985 : 157) أن دلاس يذهب إلى أن الإنتشار الثقافي يعتبر عاملاً أساسياً من عوامل التغير والتنمية ويشير إلى وجود دورة للتغير تمر في مراحل خمس هي:

2-8-1-1 مرحلة الثبات أو الاستقرار: وهي التي تكون قائمة قبل حدوث التغير وتتسم بوجود حالة من التكامل والتوازن بين عناصر الثقافة السائدة ، وفي هذه المرحلة يجيز المجتمع جميع الأنماط الثقافية القائمة ، مادامت قادرة على إشباع إحتياجات الأفراد والجماعات.

2-8-1-2 مرحلة تزايد الاحتياجات الفردية : وفي هذه المرحلة تأخذ إحتياجات الأفراد في التزايد وتعجز الأنماط الثقافية القائمة عن ملاحقة التزايد المستمر في الاحتياجات الفردية، ويتطلب هذا حدوث تغيرات في الأنماط الثقافية القائمة لتكون أكثر قدرة على إشباع الإحتياجات المتزايدة.

2-8-1-3 مرحلة التحريف الثقافي:

حينما تعجز الأنماط الثقافية القائمة عن ملاحقة إحتياجات الأفراد ، يتجه المجتمع إلى استيراد أنماط ثقافية من مجتمعات أخرى يتصور أنها كفيلة بتحقيق التنمية ، غير أنه يفاجأ بحدوث تعارض بين الأنماط الثقافية الجديدة والأنماط القديمة ، مما يترتب عليه صعوبة إمتصاص وهضم العناصر الجديدة ، وحدوث عملية تحريف لعناصر الثقافة الأصلية ، ويكون ذلك تحدياً أساسياً للمجتمع.

2-8-1-4: مرحلة الإحياء: يحاول المجتمع في هذه المرحلة أن يعيد توازنه عن طريق إحياء عناصر ثقافته القديمة مع الاستفادة بالعناصر الثقافية الجديدة ، التي أثبتت فعالية ونجاحاً . وعلى الرغم من كثرة التحديات التي تواجه المجتمع في هذه المرحلة ، فإنه يستطيع أن يجابهها بنجاح عن طريق القضاء على الروتين الذي هو ألد أعداء التنظيم ، والإهتمام بوسائل الإتصال ، وتقبل العناصر والسمات الثقافية المفيدة ، وبذلك تتم عملية التحول الثقافي.

2-8-1-5 مرحلة الثبات والاستقرار: حينما ينجح المجتمع في إعادة التوازن بين عناصر ثقافته ، يعود إلى حالته الطبيعية ، وتشمله حالة من الثبات والاستقرار تختلف عن الحالة التي كان عليها من قبل ، حيث أنه يكون قد قطع شوطاً كبيراً نحو التنمية.

2-8-2 مفهوم (الانومي) اللامعيارية في القيم:

وتعكس اللامعيارية حالة من حالات إختلاف القيم والمعايير على مستوى المجتمع بكافة مكانته ونظمه ومؤسساته الاجتماعية وتعني كلمة اللامعيارية المشتقة من الكلمة اللاتينية Anomia إنعدام القانون وإنعدام الخطة وهي حالة إضطراب واختلال في النظام ، وعندما يستخدمها المختصون في علم الإجتماع فإنهم يشيرون إلى خاصية تتعلق بالبناء الاجتماعي أو في أحد الأنظمة الإجتماعية فهي تعبير عن إنهيار المعايير الإجتماعية التي تحكم السلوك. كما تعبر أيضاً عن ضعف التماسك الاجتماعي وعندما تنتشر حالة اللامعيارية بشكل واضح بين أعضاء مجتمع ما ، تفقد القواعد التي تحكم السلوك في مفعولها وقوتها ويرى بعض الباحثين أن اللامعيارية هي إنعدام القاعدة أو إنعدام ضعف المعيار ، والمعيار شرط ضروري لتنسيق قيم المجتمع وبيان علاقتها ببعضها البعض من حيث أهميتها وترتيبها.

ويعتبر معدل اللامعيارية عالياً على مستوى النظام الإجتماعي ، عندما يسود المجتمع نقص في الإجماع على المعايير ، وعندما تسوده علاقات تقوم على الشك ، وعدم تصديق الآخرين ، وتدني حالة الأمن.

ويقارن البعض بين حالة فقدان المعايير وحالة التماسك الاجتماعي ، حيث يعتبران على طرفي نقيض ، وقد أوردت سامية جابر (1990 : 53) (فالتماسك الاجتماعي يعتبر حالة من التكامل الأيدلوجي الجماعي ، بينما حالة فقدان المعايير هي حالة من الخلط واللبس ، وإنعدام الأمن ، وحينئذٍ تكون التصورات الجماعية في حالة إنحلال وتدهور)

2-8-3 : التحديث كنوع من أنواع التغير الإجتماعي:

يستخدم كثير من علماء الاجتماع مفهوم التحديث للاشارة للعملية التي عن طريقها يتحول المجتمع من حالة التقليدية إلى حالة المجتمع الحديث أي المجتمع الذي يأخذ بأسباب الحياة العصرية الحديثة وهو مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية . وقد أخذت الحداثة تتشكل كنتيجة مباشرة لتكاثر الأفكار الجديدة وتصارع مختلف الفلسفات ووجهات النظر.

وقد ربط بعض العلماء ما بين التحديث والتطور والتقدم فكأن حركة تحديث المجتمع عبارة عن خطوات أو مراحل على خط التقدم كما أن عوامل التقدم في البلدان النامية هي عوامل خارجية وهو تغير تدريجي مرتبط بالتباين وعدم الأتزان وذلك لإتصاله بثقافات أخرى.

وبعد ظهور إنتشار التعليم الجامعي في المجتمعات الريفية التقليدية أحدث وسائل التحديث الاجتماعي وخاصة بعد أن جاءت هذه الجامعات الريفية بأهداف جديدة وبرامج لم تكن موجودة في الجامعات القديمة.

فالتغير الاجتماعي عملية يمكن ملاحظتها ويمكن قياسها كمياً وكيفياً حيث تدخل في مجال القياس مؤشرات متعددة ومتنوعة كما أشار (عبد الله عامر : 1986 : 17)

وبالرغم من إختلاف وجهات النظر في تعريف التحديث ، فإن هناك أتفاقاً على أن أفضل مدخل لذلك هو معالجة التحديث بصفة عملية تتكون من مدلولات هامة منها:

- النمو الاقتصادي
- المشاركة السياسية
- درجة مرتفعة من الحراك الاجتماعي والحراك البيئي

- تغيرات في الشخصية والسلوك الفردي بما يتناسب مع متطلبات التحديث في مؤسسات المجتمع.

وتعتبر هذه العمليات مقبولة من حيث أنها عالمية واجرائية وتمتد على سلسلة من أربعة عناصر هي التحضير ، إنتشار التعليم الجماهيري ، والمساهمة في وسائل الإعلام الجماهيري والمساهمة السياسية.

ويصحب مرحلة إنتشار التحضر زيادة في نسبة التعليم، وزيادة نسبة التعليم تؤدي إلى زيادة التعرض لوسائل الإعلام وهذا يؤدي إلى زيادة النشاط الإقتصادي والنشاط السياسي والاجتماعي ويرى كثير من علماء الاجتماع إن هذا التسلسل يصدق على كل المجتمعات وفي كل المناطق في العالم.

ويرى الباحث أنه من المتوقع أن تؤثر هذه التغيرات البنائية في الطموحات والتوقعات المرتبطة بالقيم ، فضلاً عن تأثيرها في الإتجاهات المتعلقة بحقوق المرأة وضبط النسل ، وأنماط الاستهلاك.

2-8-4 التحديث للتغير في الاتجاهات والقيم: من رواد هذه النظرية إنكلز : (1974: 5) Inkeles والذي يرى أن التحديث الإجتماعي هو أساس التحديث على مستوى الأفراد وأن التحديث يعبر عن التغير في الآداء الوظيفي للفرد أي أن التغير في عناصر البناء الإجتماعي هو الذي يؤدي إلى تغير الشخصية ويرى أن زيادة مستوى التعليم والمعيشة في بيئة صناعية يساهمان مساهمة جبارة في إكتساب إتجاهات حديثة وفي تعليم الأفراد للسلوك بطريقة تتفق مع الإنسان العصري.

ويعترف بوجود مجموعة من الاتجاهات ، والقيم ، وأنماط السلوك هي التي تكون مجموعة متزامنة من الاتجاهات الفردية وهي: الإنفتاح على الخبرات الجديدة ، والتنوع في مصادر التعليم المهني ، والقابلية للتغير الإجتماعي ، وتنمية أفكار مختلفة، والإستقلال عن السلطة الأسرية ، والرغبة في المخاطرة ، والاتجاه نحو التخطيط.

وقد كشف انكلز في دراسته حول ستة مجتمعات نامية عن وجود علاقة إيجابية دالة وقوية بين التعرض لوسائل التعليم والتحديث على المستوى الفردي.

2-8-5 الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للتعليم الجامعي:

يتوقف بناء الأمم الحديثة على تنمية مواردها البشرية ويلعب رأس المال والموارد الطبيعية وغيرها من العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في النمو الاقتصادي ولكن مامن واحد منها يفوق في الأهمية عنصر القوى البشرية ، ذلك أن مصدر التغير لا يوجد في الأنظمة والقوانين بقدر ما يوجد في الأفراد ، فعليهم يقع عبء التغير في النظم والمؤسسات والعلاقات ، وعليهم يتوقف تحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء نافعة يحسن إستغلالها وتوجيهها لخير الجميع ومن هنا يبرز دور التعليم الجامعي في بناء وتنمية القوة البشرية المنتجة ، فعن طريقه يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والابتكار والتجديد ، وترجمة مفاهيم الحياة العصرية إلى سلوك يترتب عليه إنتاج أجيال أسعد وأقدر على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة.

فالعلاقة بين التعليم والتنمية قوية والصلة وثيقة فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغير وتعترض مجراه ومن ثم فإنه عن طريق التعليم يمكن العمل على إزالة المعوقات الثقافية وخلق إتجاهات عملية جديدة تساعد على الانتقال بالمجتمعات التقليدية إلى مستوى العصر وقد ذكر عبد الباسط محمد حسن: (1998 : 338) ما يلي:

"ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن التعليم يمكن أن يؤدي وظيفته في هذا المجال بوسائل متعددة ، فهو يساعد على إكتشاف وتنمية قدرات الأفراد ويهيئ لهم سبيل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدراتهم على الخلق والابتكار.

2-9 البعد الزمني للتغير:

يلعب عنصر الوقت دوراً كبيراً في عملية التغير سواء كان في بداية هذه العملية أو في وسطها أو في نهايتها ، وهنا يظهر السؤال عن ما هي الفترة المحتملة التي يمكن أن يتغير بها مستوى في التنظيم الاجتماعي؟ وذلك بعد أن يحدث تحوير أو إحلال للوظائف في هذا المجتمع.

يقول عدلي أبو طاحون(2008: 163) إن مناقشة البعد الزمني تحتاج إلى معلومات جوهرية عن الأحداث ، والأحداث الأخرى الجارية ، فالوقت هو الإطار الذي من خلاله تتغير حياة المجتمع بعد إدخال المبتكرات والتكنولوجيا الجديدة وقد يدخل التغير في حياة المجتمع ويحدث ببطء شديد قد لا تشعر به ، وفي حالات أخرى فإن إدخال مبتكر معين يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغير وقفزة كبيرة خلال فترة زمنية بسيطة).

ويرى الباحث أن التعرف للإطار الزمني مهم جداً في هذه الدراسة حيث أن جامعة شندي وفي خلال عقد واحد من الزمان من قيامها ظهر تأثيرها الواضح في التغير الإجتماعي وذلك في فترة زمنية بسيطة جداً.

ورغماً عن الصعوبات التي تقف أمام العلماء لدراسة البعد الزمني للتغير ، إلا أنه يمكن أن تدرس الاختلافات التي تنشأ في المجتمعات في فترة زمنية محددة.

ولمتابعة التغير عبر العصور والفترات التاريخية والتي يمكن أن تتبع بدراسة التغيرات التي تحدث في المجتمع وتستمر لفترة بسيطة (التغيرات الوقتية) مثل إنتشار الموضات وأنماط الحياة.

وعليه فإن التغير الإجتماعي يحدث في كل المراحل التاريخية وأن أي تحليل سوسيولوجي للتغير الاجتماعي يجب أن يأخذ في الإعتبار نواتج الأحداث والتي يعتبر التغير عاملاً رئيسياً فيها ، وبالتالي فإن المجتمعات تتغير في خطوط متماثلة لتكون أشكالاً جديدة لها خصائصها الواضحة . وقد أوضح مسعد الفاروق (2001 : 14) الفرق بين التغير والنمو والتنمية في الجدول التالي:

التغير Change	النمو والتنمية
مفهوم يشير إلى التغيرات التي تحدث في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير خط واضح يميزه عما كان وما سيكون . فالتغير قد يكون	مفهومان يتوافقان معاً حيث: 1- أنهما يفترضان أن التغير يحدث في خط مستقيم بحيث يمكن تمييزه عما كان وما سيكون.

إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم وقد يكون للخلف فيؤدي إلى التخلف.	2- يفترضان أن التغير الذي يحدث يؤدي إلى نفع أي تغير نحو الأمام ونحو التقدم.

ويتناول الباحث في هذا البحث التغير بمفاهيمه المختلفة لمعرفة ما طرأ على الثقافة العامة للمجتمع وعاداته وتقاليده ونظامه الاجتماعي والاقتصادي ومن صفات سالبة أو موجبة وذلك للعمل على وضع مقترحات وتوصيات يمكن أن تسهم في مصادره الظواهر السالبة وتشجيع الظواهر الموجبة.

2- 10 البعد النظري للبحث:

لقد ظهر تصور المفكرين للمجتمع وظواهره الاجتماعية منذ زمن إفلاطون وحتى يومنا هذا ، وتنوعت تصوراتهم وتعدد رؤيتهم ، فمن الرؤية الفلسفية والتفسيرات للواقع إلى رؤية عصر التنبؤ للطبيعة الإنسانية والمنهج العلمي ثم إلى الفهم الاجتماعي للظواهر الاجتماعية على أساس المتغيرات الاجتماعية ، وبذلك تضمنت النظرية السوسيولوجية كثيراً من معالم التفكير الإنساني وخاصة الفروض المتعلقة بالمجتمع وعلاقته بالفرد . وبذلك تتمثل نظرية علم الاجتماع مجموعة من الفرضيات التي تتعلق بالمجتمع والظواهر المجتمعية .

أما عن علاقتها بالبحث الإجتماعي فقد أورد السيد (2002: 267) ما يلي:-

" يستند تحديد العلاقة بين النظرية والبحث ، في علم الاجتماع لمجموعة إعتبارات أساسية تتمثل في طبيعة الأهداف التي يسعى العلم والمهام الوظيفية التي يقوم عليها ومدى تحقيق مبادئ المنظور العلمي في عملية البحث " .

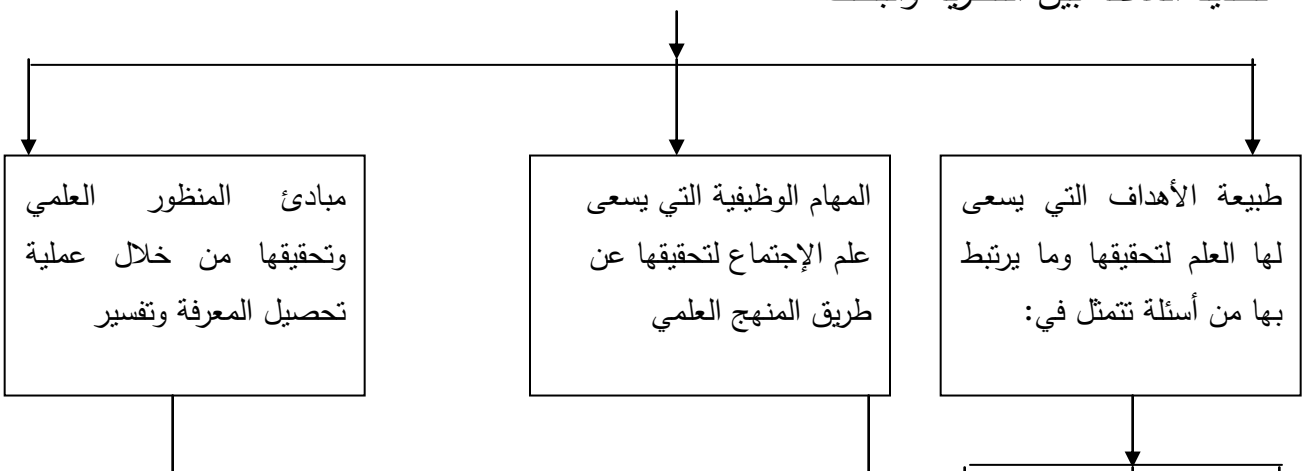

شكل يوضح تحديد العلاقة بين النظرية والبحث

السيد (2002 : 15)

2- 10-1 النظرية التي أستند عليها البحث:

كما ورد في هذا البحث يستند تحديد العلاقة بين النظرية والبحث ، في علم الاجتماع لمجموعة اعتبارات أساسية تتمثل في طبيعة الأهداف التي يسعى العلم والمهام الوظيفية التي يقوم عليها ومدى تحقيق مبادئ المنظور العلمي في عملية البحث . وإذا أردنا تطبيق النظريات الاجتماعية على هذا البحث نجد أنها تؤكد النموذج البنائي الوظيفي والذي يقوم على مفهوم النظم الاجتماعية المترابطة ، وكمثال لهذه العلاقات الوظيفية بين أجزاء البناء الاجتماعي نجد أن دور الأسرة والجامعة كمؤسسة تعليمية هي التربية والتنشئة الاجتماعية، ولكن هذا الدور مرتبط بأدوار أخرى وهي الاقتصاد وطبيعة المجتمع ، ومن هنا تأتي العلاقة والتكامل بين الوظائف . وقد أورد صلاح (1982: 45) " النسق الاجتماعي يمثل نسقاً تترابط فيه الأجزاء وتتكامل على نحوما وأن أي تأثير في جزء من أجزاء النسق يؤثر على الأجزاء الأخرى ، وبالتالي على النسق بأكمله " .

ففي هذا البحث تلاحظ أن هنالك إرتباطاً بين قيام الجامعة والنظم الأخرى الموجودة في المجتمع.

وكما هو معلوم فإن النظام الجامعي هو نظام اجتماعي يعبر عن أنماط العمل أو الفعل التربوي التي تحدث بطريقة تنظيمية ومتكررة وتؤدي إلى تحقيق أهداف محددة .وهي التي تؤلف معها نظاماً اجتماعياً متماسكاً يؤدي وظيفة معينة في حياة المجتمع حتى يمكن أن نفهم معناها ، فإن نفس المنطق يمكن تعميمه على النظام الاجتماعي الواحد ، حيث لايمكن التوصل إلى فهمه فهماً دقيقاً وسليماً إلا إذا ربطناه بغيره من النظم الاجتماعية الأخرى . التي تكون في مجموعها البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع ، ذلك أن هنالك من الارتباط العضوي بين النظم الاجتماعية ما يجعلها تؤثر في بعضها الآخر وتتأثر به ، ويشكل هذا التأثر والتأثير المتبادل حقيقة هذه النظم ومعناها .

وحتى يمكن بيان ذلك بوضوح يمكن أن تتأمل العناصر التي يتألف منها أي نظام إجتماعي بعد تحليله تحليلاً بنائياً حسب ما أورده عفيفي (1973: 53)

أ. القوة البشرية المنفذة للنظام ، أعضاء النظام أو العنصر البشري .

ب. الأجهزة والمعدات التي بفضلها يؤدي الأعضاء وظائفهم ، وهي ما يسمى بالعنصر المادي.

ج. التنظيمات والطرق والكيفيات ومجريات العمل وشئون الإدارة ، وهي ما يسمى بقواعد النظام .

د. مجموعة القيم والمواثيق وما ينطوي عليه النظام من عادات وتقاليد .

هـ. وظائف النظام والاهتمامات التي يثيرها النظام الاجتماعي في مشاعر أفراد المجتمع ثم الأغراض التي يحققها .

فالجامعة تزود الفرد بالمعلومات والخبرات والمهارات والمفاهيم والاتجاهات مما يجعله قادراً على تنمية نفسه كفرد وشخصية إنسانية متكاملة الجوانب ، وأيضاً تنمية المجتمع كقوى عاملة منتجة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن التنمية البشرية عملية

مقصودة تستهدف خلق إنسان واعي وقادر على المساهمة والمشاركة الايجابية في تنمية مجتمعه .

الـفـصل الـثـالـث

تطور التعليم الجامعي وقيام جامعة شندي

الفصل الثالث
التعليم الجامعي في السودان وقيام جامعة شندي

3-1 مقدمة (أهمية التعليم)

3-2 أهداف التعليم الجامعي

3-3 التعليم الجامعي في السودان

3-4 أهداف التعليم الجامعي

3-5 جامعات الولايات وأهدافها

3-6 جامعة شندي

3-7 خدمة المجتمع عبر كلية المجتمع

3-8 قبول الطلاب بالجامعة

3-1 (مقدمة)

التعليم الجامعي والتغير الإجتماعي:

إن من سمات التقدم الحضاري في المجتمعات المعاصرة إضطراد هذا التقدم في مختلف جوانب الحياة ، فالتقدم الذي يشهده قطاع معين ينعكس بدوره على قطاعات أخرى ، فلم تعد هناك مؤسسة من المؤسسات يمكن أن تنغلق على نفسها ، أو تنعزل عن مجريات الحياة في غيرها من المؤسسات ، فسرعة التغير الذي يشهده العالم الآن والذي اتسعت دائرته حتى شملت مختلف جوانب الحياة ليس فقط في نطاق الماديات بل أيضاً في القيم والأخلاق . وهذه المتغيرات سواء كانت إيجابية أم سلبية تفرض نفسها على التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته.

فاضطراد التقدم وتنامي أساليب المعرفة العلمية ، وسيادة عصر المعلومات يستلزم على المجتمعات تغيير برامجها وصياغة أهداف جديدة بخطط جديدة .

ومن هنا تأتي أهمية التعليم الجامعي في استيعاب هذه المتغيرات والإعداد لمواجهتها وإعداد الأفراد المؤهلين لذلك المزودين بالكفاءات اللازمة .

يقول رشدي والبندري (2004 : 8) " إن من المفاهيم التي أضحت مسلمات عند الحديث عن متطلبات التنمية في مجتمع معين تطوير قدرات أفراده ، وتوفير الدوافع التي تحفزهم على بذل مزيد من الجهد ، إن كفاءة العدد والآلات مرهونة بقدرة الأفراد الذين يستخدمونها ، ويستفيدون منها ، ويفيدون غيرهم بها " .

وهذا يدلل على هذه الأهمية إذ أن الحاجة إلى التعليم الجامعي تتمثل في التطلعات لما يمكن أن يقدمه من مساهمات رائدة وفاعلة في تنمية وتوظيف المعارف، وفي تشكيل مسار التنمية والتحديث ، على مختلف المستويات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقود لطموحات حتمية التوسع في قاعدة وعمق التعليم العالي ، وذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المستقبلية للدولة .

3-2 أهداف التعليم الجامعي :

إن سرعة التغير والتحديات التي تواجه المجتمع المعاصر تنعكس بكل تأكيد على الجامعة أهدافاً وخططاً وبرامجاً ، وربما كان أكبر هذه التحديات كما يجمع المفكرون هي التحديات الثقافية التي تتزايد معها الفجوة بين ما تقدمه الجامعات ، وما تتصف به هذه التحديات من سرعة في الحركة ، وقوة في المواجهة ، وتعدد في الأبعاد .

وحينما صدر قانون تنظيم الجامعات في مصر بقرار رقم 49 سنة 1972 حدد هذا القانون أهداف التعليم الجامعي فيما أورده (رشدي والبندري: 2004 :37) " تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم ، وتنمية القيم الإنسانية ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء من

مختلف المجالات ، وإعداد الإنسان المزود بإصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرصينة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع وصنع المستقبل وخدمة الإنسانية .

ويرى الباحث أن هذه الأهداف لا تقتصر على التعليم الجامعي في مصر فقط فهي أهداف عامة لكل الجامعات . وبالتالي تنطبق هذه الأهداف على جامعة شندي موضوع دراستنا.

ومن هذا يتضح أن الجامعات معنية بعملية التطور والتنمية ويرى الباحث أن هذه الجامعة مواجهة بتحديين وهما المواكبة والمحافظة وقد يبدو أن هنالك تعارض بينهما ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك . فمهمة الجامعة المواكبة والإعداد للمستقبل وذلك باكساب الأفراد مهارات التعامل مع الطبيعة ومع مستجدات الحياة ومتغيراتها وتزويدهم بالاساليب الحديثة للتعايش الإنساني ، أما الأمر الثاني هو المحافظة على التراث فلم يعد الحفاظ على التراث يعني مجرد نقلة ولم يعد الإعداد للمستقبل يعني مجرد التنشئة الاجتماعية ، لقد أصبح من الوظائف الأساسية للتعليم ، بما فيه الجامعي، تجاوز نقل التراث إلى حسن تفسيره ، والانتقاء منه ، وإحياء عناصره الثابتة ، ثم ربطها بواقع المجتمع .

وقد أورد (رشدي طعيمه ومحمد بن سليمان : 2004: 47) وذلك من واقع دراسة مشتركة أن هنالك ظواهر تشترك فيها أهداف الجامعات جميعها ويمكن إجمالها في الآتي:

3-2-1 – تتعدى هذه الأهداف حدود الأهداف التقليدية للجامعة ، التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، فصار من بين هذه الأهداف الجديدة تنمية أشكال مختلفة من الولاء والإنتماء ، وتأكيد الهوية في إطار المجتمع العالمي المعاصر الذي يرفع شعار تدوين الفوارق بين الثقافات ودعم العالمية .

3-2-2 – الحرص على العلاقات بين الجامعات بعضها ببعض والإحساس بالحاجة إلى خلق نوع من الاتصال تكمل به كل جامعة أوجه النقص لديها، فتتكامل الخبرات، وتثري التجارب ، ويتعاون الجميع نحو خدمة بعضهم بعضا .

3-2-3 – إبراز جانب القيم في رسالة الجامعة والإشارة إلى مواصفات الشخصية التي تسعى إلى تكوينها ، وعدم الاقتصار على الجوانب المعرفية البحتة .

4-2-3 – التركيز على وظيفة البحث العلمي ، ودور الجامعة في تعزيزه وفي إعداد الباحثين مع تفصيل القول في مجالات البحث العلمي في أهداف بعض الجامعات.

5-2-3 – إتساع حدود الحركة عند بعض الجامعات ، وعدم اقتصارها في أداء رسالتها على البلدة التي انشئت فيها ، وإنما شمولها لبلاد ومجتمعات أخرى مما يضفي عليها صفة الشمولية .

6-2-3 – الربط بين حفظ التراث ، ومواكبة العصر ، والإحساس بأن كلا الأمرين لازمان للجامعة في ثقافتنا العربية والإسلامية .

فأهداف الجامعات كما نعلم ترجمة للرسالة التي أنشئت من أجلها في خدمة المجتمع وأهدافه القومية فهي مصدر اشعاع ، ومنطلق للتغير الاجتماعي في مختلف الأبعاد ، بما في ذلك التغير الدينامي للنظم والقيم وأنماط السلوك الفردية والجماعية . وهذا ما أجمله (زكريا :2004: 269) حيث يقول : " لابد للجامعات أن تخرج من عزلتها الاكاديمية ، وتنزل من بروجها العاجية لكي تنفذ رغبة الوطن والدولة والمواطنيين لوضع العلم في خدمة الوطن والمواطنيين " .

3-3 التعليم الجامعي في السودان :

إذا أردنا الحديث عن تطور التعليم العالي في السودان ، فإنه لابد من التعرض بايجاز لمسيرة وتاريخ التعليم بالسودان ، وإذا استثنينا نظام الخلوة كتعليم غير نظامي، والتي يرجع تاريخها للقرن الخامس عشر الميلادي ، فإننا نجد أن أول مدرسة إبتدائية قد نشأت في الخرطوم 1853م وهذا ما أورده (محمد بشير:1970: 44) .

" في عام 1853م قام الخديوي عباس بتأسيس أول مدرسة إبتدائية بالخرطوم .

وقد أخذ نظام هذه المدرسة من نظام التعلم في مصر ، وكانت أهم أهدافها تعلم القراءة والكتابة والحساب ، وذلك لخدمة أغراض الاستعمار . ومن ثم وفي عام 1963م تم فتح مدارس أخرى في كسلا وبربر ودنقلا وكردفان .

وقد بدأ الاهتمام الحقيقي بالتعليم في عام 1957م ، أي بعد الاستقلال ، حيث رأت الحكومة الوطنية أنها هي المسئولة عن التعليم ، وبالتالي فإن أهداف التعليم في هذه المرحلة إختلفت عن سابقها ، على الرغم من أن هنالك مشكلات عديدة كانت تواجه هذا النظام التعليمي ، وهذه المشكلات لاتنفصل عن مشكلات دول العالم الثالث والتي كانت تعاني أيضاً من الاستعمار ، وأن النظام التعليمي فيها كان يخدم أغراض المستعمر ، ولذلك لم تكن الأهداف واضحة وهذا ما يذكره مهنا (1990 :250) عن النموذج التعليمي في العالم الثالث والتي يقصد بها البلاد غيرالمتقدمة ، والتي مازالت تبحث عن التنمية حيث يقول : " تتميز هذه البلاد بعدم الاستقرار السياسي ، والتخطيط في نظمها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وذلك بسبب مؤثرات خارجية وداخلية ، حيث مازالت هذه البلدان بدون فلسفة إجتماعية واضحة تنبثق منها فلسفة تربوية) .

حيث أن معظم البلدان لايزال ضعيف الاتصال بمعالم العمل والانتاج ، بالرغم من الاصلاحات المستمرة .

3-4 أهداف التعليم الجامعي في السودان:

إذا نظرنا للتعليم العالي في السودان وقارناه بدول العالم الثالث الأخرى وخاصة الدول العربية نجده بدأ متأخراً وأن عمره تقريباً يساوي ستة أو سبعة عقود ، ويرجع ذلك لتأخر بداية التعليم الأبتدائي والثانوي في هذه البلدان .

ولما كانت ظروف السودان هي نفس ظروف تلك الدول فإنه لم يعرف نظام التعليم العالي إلا في القرن العشرين ، وقد كان لإفتتاح كلية غردون التذكارية في 1902م الأثر الأكبر في تغيير الأهداف التربوية ولكنها لم تخرج أيضاً عن خدمة حكومة الاستعمار . وقد ذكرت (سعاد : 1996 :14) .

أن أهداف الكلية تتلخص في الآتي :

3-4-1 – إيجاد طبقة من الصناع المهرة التي تحتاجها الحكومة .

3-4-2 – نشر قدر من التعليم بين أفراد الشعب بصورة تساعدهم على معرفة القواعد الأولية لجهاز الدولة وخاصة فيما يختص بعدالة وحيادة القضاء .

3-4-3 – تدريب طبقة صغيرة من أبناء البلاد تشغل الوظائف الحكومية الصغرى في الجهاز الإداري .

3-4-4 – تدريب بعض السودانيين ليحلوا محل المصريين والسوريين في وظائف الإدارة الصغرى .

وإذا تأملنا هذه الأهداف نجدها لا تخرج عن خدمة نظام الاستعمار وأن التعليم فيها كان ثانوياً . غير أن بداية التعليم العالي بدأ بإنشاء مدرسة القانون عام 1936م ، وأعقب ذلك إنشاء مدرستي الزراعة والعلوم البيطرية عام 1938م ثم مدرستي العلوم والهندسة في عام 1939م وأخيراً مدارس الأدآب 1940م ، وظلت هذه المدارس تعمل تحت إشراف الكلية .

وقد جاء في دليل مؤسسات التعليم العالي في السودان (1997: 11)

" وتعد جامعة الخرطوم أول جامعة نشأت بالسودان ، حيث أنشئت كلية غردون التذكارية في عام 1902 ومرت بالعديد من التطورات لتصبح في عام 1951 كلية الخرطوم الجامعية التي ارتبطت علمياً بجامعة لندن ، وفي عام 1956 استقلت عن جامعة لندن لتصبح أول جامعة وطنية باسم جامعة الخرطوم " وتضم الجامعة حالياً عشرين كلية تقدم مختلف الدراسات والبرامج العلمية إضافة إلى مراكز البحث العلمي والدراسات العليا .

وبعد ذلك أنشئت جامعة القاهرة فرع الخرطوم عام 1955م كثمرة للتعاون الثنائي مع مصر وأتاحت بدراستها المسائية الفرصة للعاملين بالدولة لمواصلة تعليمهم الجامعي في كليات الآداب والقانون والتجارة ، وعدل أسمها في عام 1993م لتصبح جامعة النيلين وتوسعت بإضافة كليات علمية جديدة .

ورد في دليل مؤسسات التعليم العالي (201: 5)

"وتعتبر فترة السبعينات مرحلة تحول كبرى في مسار التعليم العالي بالسودان فقد شهدت هذه الفترة صدور القوانيين والأجهزة المنظمة للتعليم العالي وكانت أهم أحداث هذه الفترة :

- إنشاء مجلس قومي ووزارة للتعليم العالي وصدور قانون المجلس القومي للتعليم العالي 1972م .
- قيام جامعتي الجزيرة وجوبا 1975م كأول جامعتين تنشأ في الأقاليم بهدف ربط الدراسة الجامعية بالبيئة وتلبية احتياجات المجتمع .
- ضم كل المعاهد والكليات التي كانت تتبع للمصالح والوزارات للتعليم العالي وصدور أوامر تأسيس لها .
- قيام بعض المعاهد والكليات الوسيطة بمعاونة من البنك الدولي وهي معهد أبو حراز الزراعي ومعهد أبو نعامة الزراعي وكلية الهندسة الميكانيكية عطبرة .

وحينما قامت ثورة الإنقاذ الوطني في يونيو 1989م جعلت أول اهتماماتها التعليم. ومن ثم أعلنت ثورة التعليم العالي وذلك بالتوسع غير المسبوق في قيام الجامعات الولائية فأنشأت تسعةعشر جامعة حكومية بالولايات وتوسعت في التعليم الأهلي والأجنبي بقيام ثلاثة جامعات وستة وعشرين كلية ومعهد الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الاستيعاب والقبول كما اهتمت بالتدريب.

ومن ثم صدر القرار الجمهوري رقم (67) لسنة 1994م في اليوم الرابع والعشرين من شهر رمضان 1414هـ الموافق العشرين من مارس 1994م والذي نص على الآتي: " إستناداًعلى أحكام المادة الثالثة من المرسوم الدستوري لسنة 1989م وعملاً بأحكام المرسوم الدستوري العام ، وفي إطار سيادة الدولة الرامية إلى التوسع في التعليم العالي ، وبعد الإطلاع على القرار الجمهوري رقم (65) لسنة 1994م وعلى توصية المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية والتعليم والبحث العلمي أصدر القرار الآتي نصه:

قيام الجامعات التالية بالولايات الجديدة ، على أن تؤول لها الكليات القائمة بتلك الولايات."

وقد شمل القرار ولاية البحر الأحمر وولاية القضارف وولاية جنوب دارفور وولاية غرب دارفور وولاية جنوب كردفان والولاية الشمالية وولاية نهر النيل حيث كانت بها جامعة وادي النيل.

وكانت هذه بداية الإنطلاقة بالتعليم العالي نحو الولايات وذلك لإحداث التغير الإجتماعي والتنمية الإجتماعية.

3-5 جامعات الولايات وأهدافها :

أورد صالح الهادي (في مجلة دراسات استراتيجية العدد التاسع 1997: 58 بعنوان التعليم العالي وقضايا التنمية في السودان مايلي :

أن السياسة العامة لإنشاء الجامعات بالولايات بنيت أصلاً على أن الجامعة دار للعلم تعمل على تحصيله وتدريسه وتطوير مناهجه ونشره في إطار الأهداف العامة للدولة وسياسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعمل عن طريقه على خدمة الوطن وتنمية موارده وعلى نهضة البلاد فكرياً وعلمياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً كما أنها تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :

3-5-1 – تأكيد هوية الأمة وأصالتها من خلال المناهج التي تعرضها الجامعة وتطبقها

3-5-2 – إجراء الدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية بهدف توفير المعلومات الضرورية للدولة ولحكومة الولاية وتمكينها من اتخاذ القرارات والمواقف السليمة لتحديد الأداء أو التوظيف الأفضل للإمكانات لخدمة المواطنيين في شتى المجالات .

3-5-3 – تشجيع الدراسات والبحوث المرتبطة بالبيئة السودانية وبيئة الولاية بصفة خاصة بغرض توظيفها لخدمة قضايا المجتمع وترقيةالحياةفيه وربط الخريج بمجتمعه وإثراء تجاربه ومعلوماته عن الموارد والثروات الكامنة في بيئته .

3-5-4 – العمل على تلبية حاجة المجتمع المحلي بالولاية من الكوادر المؤهلة والقيادات الفكرية في شتى مجالات الحياة ، بما في ذلك تدريب الكوادر المساعدة من فنيين ومرشدين.

3-5-5 – العمل على إحياء وتطوير النافع من التراث السوداني على المستوى القومي وعلى مستوى الولاية ليعكس تنوع الثقافات واللغات في إطار الوحدة الشاملة.

3-5-6 – تبني مشروعات على المستوى القومي بالاشتراك مع بعض مؤسسات التعليم العالي بهدف تطوير فهم مشترك لقضايا الأمة السودانية مما يرسخ الوحدة الوطنية والانصهار الاجتماعي .

3-5-7 – تبادل الخبرات والتجارب بين الجامعة والجامعات النظيرة داخل البلاد وخارجها إثراءً لتجارب الجامعة وخبراتها .

3-5-8 – تأهيل الطلاب ومنحهم الإجازات العلمية .

وقد تضمنت الفلسفة العامة للجامعات بالولايات النقاط الرئيسية الآتية :-

1. تطبيق النمط اللامركزي في توزيع الكليات حيث أن أياً من محافظات الولاية تكون بها كلية واحدة على الأقل .
2. تبني النهج الحديث للتعليم العالي القائم على التوجيه لخدمة المجتمع والسعي لحل القضايا المحلية من خلال المساهمة في تنمية الريف .
3. تسعى الجامعة في تمويلها إعتماداً على ذاتها وذلك عن طريق المشاريع الاستثمارية واستنفار المواطنيين للدعم الشعبي ولمشاريع الجامعة .
4. لكل جامعة خصوصية في أهدافها حسب الموقع الجغرافي للولاية بالنسبة للبلدان العربية والأفريقية المجاورة .

في دراسة تحليلية في النظرية التربوية المعاصرة وفي إطار التخطيط الاستراتيجي والتعليم العالي في الوطن العربي أورد (زكريا: 2003: 203) ما يلي :

" يمكن للمرء أن يقول أن هنالك جامعات من الدرجة الأولى تقترب شيئاً ما من جامعة الخرطوم وهي جامعة الجزيرة وجامعة جوبا وجامعةالسودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة النيلين وجامعة أم درمان اللإسلامية ثم تأتي بعد ذلك مباشرة وعلى قائمة المرحلة الثانية جامعة شندي " وبين أن هذا الترتيب لم يأتي على معايير محددة وهو في حدود الرأي العام والانطباع والخبرة الشخصية .

ويرى الباحث أن اتجاهات الرأي العام من المقاييس التي يمكن أن يعتمد عليها في مثل هذه الحالات وتكون أحكامها صادقة لاسيما وأن إتجاهات الرأي العام لاتتكون من فراغ وإنما نتيجة ملاحظة وتجارب ونتائج وتغذية راجعة .

كما أن الخبرة لها أثر كبير جداً في التقييم فخبرة الكاتب خبرة كبيرة وثرة وعليه اعتمد عليها الباحث في ترتيب جامعة شندي حيث تأتي على رأس قائمة جامعات الولايات التي أسست بعد ثورة التعليم العالي علماً بأن تأسيسها كان بعد عدة جامعات ولائية فهي من حيث الفترة الزمنية قصيرة ولكنها من حيث التطور فهي على نحو ماستري .

3-6 جامعة شندي

أنشئت هذه الجامعة في مارس 1994م بموجب القرار الجمهوري رقم 67 لسنة 1994م بولاية نهر النيل هيئة علمية ذات شخصية اعتبارية ومقرها مدينة شندي وعين البروفسير علي محمد عبدالرحمن بري أول مدير لها وتضم الجامعة الكليات الآتية حسب تأسيسها :

– كلية الطب والعلوم الصحية – كلية القانون – كلية التربية لإعداد معلمي مرحلة الأساس – كلية الآداب – كلية تنمية المجتمع – كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال – كلية العلوم والتقانة وكلية المجتمع . كما تضم عدداً من المراكز والمعاهد

العلمية في التخصصات المختلفة وأبرزها معهد الدراسات المروية ومركز أحمد أدريس للتطوير التربوي ومركز الفاتح للدراسات الإسلامية .

3-6-1 – أغراض الجامعة وأهدافها :

ورد في دليل جامعة شندي (2004 :2) .

أن الجامعة تعمل في إطار السياسة العامة للدولة والبرامج التي يضعها المجلس القومي، على تحصيل العلم وتدريسه وتطوير مناهجه ونشره وذلك بغرض خدمة البلاد وتنمية مواردها ونهضتها فكرياً وعلمياً واقتصادياً وثقافياً ومع عموم ماتقدم تعمل الجامعة على تحقيق الأغراض الآتية :

3-6-1-1 – تأكيد هوية الأمة وتأصيلها من خلال المناهج التي تقرها الجامعة وتطبيقها .

3-6-1-2 –إجراء البحوث العلمية والتطبيقية المرتبطة بحاجات المجتمع المختلفة والمتجددة في سبيل خدمته والارتقاء به .

3-6-1-3 – الاهتمام بعلوم البيئة الصحراوية والطب والأرض والصناعة في إطار الاهتمام بتنمية السودان عامة .

3-6-1-4 – الاهتمام بقضايا التنمية البشرية والفكرية والقيم الدينية .

3-6-1-5 – الاهتمام بالبيئة السودانية عامة وبيئة ولاية نهر النيل خاصة وتأهيل الكادر القادر على ترقيتها وحل قضايا الولاية المتعلقة بالبيئة .

3-6-1-6 – إبتكار التقنية وتوظيفها لخدمة المجتمع السوداني ، بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الأخرى بالبلاد .

3-6-1-7 – التفاعل مع المواطن في الريف بتفهم مشكلاته والاعتراف بمعرفته وخبرته والعمل معه على تطويرها وفق حاجته وقيمه .

3-6-1-8 – إعداد الطلاب ومنحهم إجازاتهم العلمية .

وتعتبر الجامعة أنموذجاً للجامعات المتجهة نحو المجتمع والمعتمدة على حل المشكلات في مناهجها ، ولهابرامج عدة مثل :

أ- التنسيق : التكامل بين التعليم الطبي والخدمات الصحية .

ب- تكوين الغرف المشتركة من كليات الطب والعلوم الصحية – التربية لإعداد معلمي مرحلة الأساس – كلية تنمية المجتمع لتنفيذ برامج مجتمعية وتنموية .

ج- نفذت مشروعاً متكاملاً للصحة الانجابية – محاربة العادات الضارة وتمكين المرأة في معظم قرى محلية شندي .

3-6-2 إدارة الجامعة :

لما كانت الجامعة أحد مؤسسات التعليم العالي وهي الحلقة المجتمعية الأكثر تحسساً لمتطلبات التطور وهي بذلك تعبر عن مبرر وجودها ودورها كمنتج للمعرفة عبر مختبراتها وقاعاتها ووسائلها المختلفة . كان لابد أن تكون هنالك إدارة متكاملة في الجوانب المختلفة وذلك للتنظيم الاكاديمي والإداري وقد ذكرت (بسمات :2003: 55) " تشير الأدبيات والواقع معاً إلى وجود نماذج مختلفة للتنظيم ، الأمر الذي وجدناه مرتبطاً بالفلسفة التنظيمية والإدارية ، وبرغم تعدد النماذج واختلاف سماتها فإنه لايحبذ الاندفاع في غاية النظريات والمداخل والاجتهادات التي تناولت التنظيم إلا بالقدر الذي يمدنا برسم المعالم التنظيمية للجامعة بصفتها كينونة علمية مؤسسية" .

وعلى ضوء ذلك فإن إدارة الجامعة تتكون من راعي الجامعة ورئيس مجلس الجامعة ووكيل الجامعة وأمين الشئون العلمية وعميد شئوون الطلاب وعمداء الكليات والإدارات المساعدة ، والتي تعمل كلها وفق نظام محدد وأسس تشرف عليها مؤسسات الجامعة المختلفة على النحو التالي :

3-6-2-1 – مجلس الجامعة :

وهو السلطة العليا في الجامعة ويختص بوضع السياسات والخطط الرامية لتطوير الجامعة وتجويد أدائها علمياً وتربوياً وإدارياً ومالياً وتحديث طرق عملها وأساليبها مثل إنشاء الكليات والمعاهد ووضع النظم واللوائح للجامعة .

وقد تكون هذا المجلس مع قيام الجامعة في عام 1994م ويضم خمسة وعشرين عضواً وشملت عضويته مدير الجامعة ووكيلها وعمداء الكليات وبعض الأعيان

بالمدينة ومعتمدي شندي والمتمة بالإضافة لبعض الشخصيات الدستورية على المستوى القومي.

وقد أسهم هذا المجلس في تطوير الجامعة والنهوض ببرامجها ودعمها في المجالات المختلفة.

3-6-2-2 - مجلس الاساتذة :

ويختص بوضع التنظيم العام للسياسات العلمية والبرامج الدراسية بالجامعة وخطط قبول الطلاب في الدراسات الجامعية ومنح الدرجات العلمية والجوائز والدرجات الفخرية وتشجيع البحوث العلمية . ويتكون من مدير الجامعة ووكيلها وأمين الشئون العلمية وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام والوحدات الإدارية.

ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة في الشهر . ومنذ قيامه في عام 1994م عمل وما زال يقوم بدوره في تطوير العملية التعليمية بشقيها العلمي والعملي ، وله دور كبير جداً بإسهاماته في تطور الجامعة عبر برامجها العلمية المميزة.

3-6-2-3 - مدير لجامعة :

وهو المسئول العلمي والتنفيذي الأول من أداء الجامعة والعمل على تحقيق أغراضها العلمية والتربوية والحفاظ على النظام العام للجامعة .

وأن جامعة شندي ومنذ قيامها في عام 1994م تعاقب عليها مديران فقط هما السابق والحالي حيث أكمل الأول دورتين إداريتين إستمرتا لمدةثمانية سنوات وكذلك المدير الحالي قضى دورتان أيضاً. وهذا الأمر ساعد كثيراً في إستقرار الجامعة حيث أن استقرار الإدارة يؤدي إلى الإستقرار في الإدارات المساعدة والبرامج التعليمية والذي ينعكس بدوره على استقرار الطلاب وبالتالي استمرارية البرامج وفق ما هو مخطط لها.

3-6-2-4 وكيل الجامعة :

وهو المسئول عن الأداء المالي والإداري للجامعة ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة وتطوير البنيات الأساسية.

وما إنطبق على إدارة الجامعة من حيث الاستقرار ينطبق على وكيل الجامعة الذي ظل في هذا المنصب منذ تأسيسها، ويرى الباحث أن هذا من عوامل تطور جامعة شندي في بنياتها التحتية وفي برامجها المختلفة . حيث أن الاستقرار الإداري وخاصة في الجوانب المالية والتمويلية يحتاج إلى إستمرارية وخبرة واستقرار الإداري الذي يقوم به.

3-6-2-5 – عمداء الكليات وأمناء الوحدات وهؤلاء مسئولون عن تنفيذ برامج الكليات والوحدات والإشراف عليها ووضع الخطط والبرامج والإشراف على تنفيذها.

3-6-3 : مراكز الجامعة

تحتوي الجامعة على عدد من المراكز العلمية والعملية التي تقوم بأدوار مختلفة في خدمة المجتمع وذلك في مجال البحث العلمي والبحوث الزراعية والتربوية والاجتماعية وأهم هذه المراكز هي :-

3-6-3-1 :كلية الدراسات العليا :

وقد تم إنشاؤه بموجب النظام الأساسي رقم (20) باسم مركز الدراسات العليا ومن ثم تم تحويله لكلية وتتلخص أهم اختصاصاتها في :

أ- رسم السياسة العامة للدراسات العليا بالجامعة ووضع اللوائح التي تنظمها .

ب- ترقية البحث وتطويره في مجال الدراسات العليا .

ج- وضع اللوائح الخاصة بالبحث العلمي والتدريب في الدراسات العليا بالتنسيق مع لجان البحث العلمي في الكليات والمعاهد والمدارس بالجامعة .

وقد أسهمت هذه الكلية إسهاماً واضحاً في تأهيل أساتذة الجامعة في كل المجالات وبذلك وفرت عليهم كثيراً من المعاناة التي كانت تجابههم في دراستهم بالخرطوم والجامعات الأخرى.

3-6-3-2 : مركز الفاتح للبحوث والدراسات الإسلامية :

تم إنشاء هذا المركز بموجب النظام الأساسي رقم (14) ويهتم بتعليم علوم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية عامة وإجراء البحوث فيها وتتلخص أهم اختصاصاته في الآتي :-

أ- الاهتمام بالقرآن الكريم وعلومه حفظاً وتفسيراً وتجويداً وبحثاً .

ب- والاهتمام بالدراسات الإسلامية عامة وجانب الفقه وعلوم الحديث والسيرة النبوية.

ج- والاتجاه نحو المجتمع لتأهيله والاهتمام بالقطاعات العامة والعمل على تنمية المعارف والمهارات والخلق الحسن والسلوك القويم لدى الدارسين .

ويقوم المركز بالاشراف على خمسة عشر خلوة لتدريس القرآن منتشرة في مدينة شندي حيث يقوم بدعمها مادياً ، كما أنه يتكفل برواتب الشيوخ القائمين على أمرها . وقد خرجت هذه الخلاوي ألفي دارسة تراوح حفظهن من عشرة أجزاء إلى ثلاثين جزءاً أي حفظ المصحف كاملاً.

كما يقوم هذا المركز بعقد دورات سنوية لأئمة المساجد والدعاة وقد تخرج منه مائة وثمانين دارساً حتى الآن وما زال يقوم بهذا الدور.

3-6-3-3 : مركز أحمد إدريس للتطوير التربوي والتعليم المستمر :

وقد تم إنشاؤه بموجب النظام الأساسي رقم (17) ويختص المركز بالعمل على تحسين الأداء العلمي والتربوي بالجامعة وابتداع الوسائل والطرق التي تكفل الاستغلال الأمثل لإمكانات الجامعة المتاحة ، كما أنه يقوم بعقد الدورات الخاصة بتخطيط وتنفيذ وتقويم المناهج وكذلك الدورات الخاصة بالتقويم .

ويستهدف هذا المركز في المقام الأول أعضاء هيئة التدريس بمختلف كليات الجامعة حيث يقوم بتدريبهم وتأهيلهم لترقية آدائهم من خلال تزويدهم بالعلوم التربوية وطرق التدريس الحديثة ، وقد قام المركز بتدريب كل مساعدي التدريس بالجامعة.

كما أنه أقام عدة لقاءات عمل تناولت تطوير المناهج .

3-6-3-4 معهد الدراسات المروية:

والذي تم إنشاؤه بموجب النظام الأساسي رقم (9) كأحد المعاهد المتخصصة في إجراء وتطوير الدراسات المروية . لاسيما وأن منطقة شندي تقع ضمن إطار مملكة مروي . كما أنه يختص بالدراسات العليا في هذا المجال .

وقد أسهم هذا المركز في تغيير إتجاهات الناس حول الأثار والتي كانوا لا يعيرونها إهتمامهم ولا يعلمون بمدى إرتباطها بحضارة المجتمع وثقافته ولكن بعد قيام هذا المركز تغيرت النظرة المجتمعية نحو هذه الآثار وأهمية الحفاظ عليها. كما أسهم هذا المركز في تنشيط حركة الكشف الأثري في المنطقة وذلك عبر مجموعات عمل كشفي أثري من داخل السودان وخارجه وأسهم ذلك في تطوير برامج السياحة حيث أصبحت المنطقة تشهد أعداداً كبيرة من السياح من مختلف الجنسيات العربية والأفريقية والأوربية.

3-6-3-5 : وهنالك مراكز أخرى تحت الإنشاء أهمها :-

أ- مركز البحوث والاستشارات الصناعية والهندسية بشندي والذي تقرر إنشاؤه بموجب النظام الأساسي رقم (15) ويختص بإجراء المسوح العلمية والصناعية وحل مشكلات الصناعة المحلية والقومية وتقديم برامج تدريب في المجالات الهندسية والصناعية لتأهيل الكوادر .

ب- مركز بحوث المحاصيل والري والانتاج الحيواني بالمسيكتاب شمال شندي وقد تقرر أن ينشأ بموجب النظام الأساسي رقم (16) كأحد مراكز البحوث في مجالات إنتاج المحاصيل واستحداث الطرق المثلى ورفع كفاءة مشاريع الإنتاج الحيواني لولاية نهر النيل. وقد أسهم كذلك في مشروع توطين الكركدي بمنطقة شندي وذلك بالتعاون مع الهيئة العليا لتطوير مدينة شندي كما أسهم في زيادة الإنتاجية المحسنة من تقاوي البطاطس.

ج- مركز تعليم الكبار والدراسات الإضافية والذي أنشأ بموجب النظام الأساسي رقم (18) وأهم اختصاصاته إجراء المسوحات الخاصة بالأمية لتحديد أبعاد المشكلة

وحلها وإجراء البحوث العلمية والتطبيقية المرتبطة بحل المشكلة والعمل على الاستفادة من الفاقد التربوي في مرحلتي الأساس والثانوي .

3-6-4 : كليات الجامعة :

يقول :(رشدي أحمد ومحمد بن سليمان :2004: 299)

" تعد الجامعة أعداداً كبيرة من الشباب إما للبحث العلمي أو للمهن المتخصصة . ليس ذلك فحسب ، بل ينبغي عليها بالإضافة إلى ذلك أن تستثمر منبعاً رئيسياً نجد فيه الأعداد المتزايدة من الناس ما يشبع حبهم للاستطلاع وما يروي ظمأهم للمعرفة، وما يضفي معنى على حياتهم ، وينبغي أن تفهم الثقافة هنا بأوسع معانيها، وأن يتراوح هذا بين أكثر العلوم تشبعاً بالرياضيات إلى الشعر ، أي أن تضم جميع مجالات العقل والخيال "

ومن هذا يتضح أهمية تنوع الجامعة في كلياتها حيث تشمل المجالات العلمية التطبيقية والنظرية ، وإذا رجعنا لأهداف جامعة شندي نجد أنها اهتمت بكل هذه المجالات وعلى ضوء ذلك قامت بتأسيس الكليات حسب احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي وهذه الكليات هي :-

3-6-5 : كلية الطب والعلوم الصحية :

أسست هذه الكلية في عام 1990م حيث كانت تتبع لجامعة وادي النيل قبل قيام جامعة شندي وتم ضمها لجامعة شندي بعد تأسيسها في عام 1994م وتقع على ضفاف نهر النيل بمدينة شندي وهي على النمط المعاصر لكليات الطب الموجهة لخدمة المجتمع مساهمة في حل مشكلاته ، واعتمدت في مناهجها وتكاملها وتداخلها على الفريق الصحي ذو التخصصات المتعددة وبهذا عملت على إعداد الفريق الصحي المتكامل والمرتبط بالبيئة والمجتمع وتضم أربعة إجازات وهي إجازة الطب والجراحة وإجازة التمريض العالي وإجازة المختبرات وإجازة الصحة العامة وكانت هنالك إجازة خامسة تم إلغاؤها وتحويل طلابها للمختبرات وهي إجازة العلوم الطبية الأساسية وتقوم هذه الكلية إلى جانب ذلك بتعليم وتدريب دارسين في مجالات الصحة والمشاركة

في تقديم وتطوير الخدمات الطبية والصحية ويتبع لها مستشفى المك نمر الجامعي وكذلك كثير من المراكز الصحية في محليتي شندي والمتمة وعددها سبعة عشر مركزاً صحياً. ويبلغ عدد طلابها ألفي طالب وطالبة في جميع التخصصات .

وتقوم الكلية حالياً بتدريب الكوادر الطبية العاملة في مستشفيات ومراكز محليتي شندي والمتمة. وتقوم الكلية بتنفيذ حملات صحية بالمدينة يشارك فيها طلاب الإجازات الأربع وبرامج للتثقيف الصحي ودورات في الإسعافات الأولية.

كما قامت الكلية باستحداث ماجستير التمريض بالمقرارات وسيتم تخريج الدفعة الأولى منه خلال هذه العام وقوامه 18 طالب وطالبة.

وللكلية مشروعات مشتركة مع وزارة الصحة الولائية ووزارة الصحة الإتحادية . كما أسهمت مع منظمة الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في تطبيق برامج الصحة الإنجابية في أربعين قرية من قرى شندي.

3-6-6 : كلية القانون :

أنشئت هذه الكلية بالمتمة على الضفة الغربية لنهر النيل في محافظة المتمة وذلك في عام 1993م حيث كانت تتبع لجامعة وادي النيل في ذلك الوقت وتهدف هذه الكلية إلى الاسهام في خدمة المجتمع المحلي من خلال تقديم البرامج التعليمية والدورات التدريبية بهدف نشر الوعي والفهم الصحيح للعلوم والاحكام الشرعية والقانونية بين أفراد المجتمع والإسهام مع كليات الشريعة والقانون الأخرى بالجامعات السودانية ووزارة العدل والجهاز القضائي في دراسة المشكلات القضائية وتقديم الاستشارات القانونية والخدمة المناسبة وإقامة صلات علمية وعملية وثقافية واجتماعية مع مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات والمنظمات ذات الصلة بالداخل والخارج وتدريب الطلاب وإعدادهم للعمل في المجالات القضائية والدوائر العدلية وتأهلهم علمياً ومهنياً وثقافياً .

وبها قسم للتدريب يقوم بتدريب الطلاب أثناء الدراسة على المحاكم الصورية وإقامة السمنارات وفي العطلات يتم توزيع الطلاب على المحاكم والنيابات ومراكز الشرطة

على مختلف بقاع السودان . ويبلغ عدد طلابها في جميع مجالات التخصص أربعمائة واثنى عشر طالباً وطالبة .

3-6-7 : كلية التربية لإعداد معلمي مرحلة الأساس :

أنشئت هذه الكلية في عام 1994م في مباني معهد إعداد المعلمين بشندي كامتداد طبيعي له حيث ظل يخرج معلمي مرحلة الأساس منذ الخمسينات من القرن العشرين وقدهدفت هذه الكلية إلى تدريب الطلاب وإعدادهم للعمل في التدريس بمدارس الأساس السودانية وتأهيلهم أكاديمياً وعلمياً وذلك للمشاركة في التنمية الشاملة – كما أنها تهدف إلى رفع كفاءة المعلمين والإداريين والتربويين بالتدريب أثناء الخدمة والإسهام مع كليات التربية بالجامعات السودانية وإدارات التعليم بالولايات في دراسة المشكلات التعليمية وتقديم الاستشارات والخدمات المناسبة في مجال التربية والاهتمام بقضايا البيئة المحلية والبيئات المتشابهة وكذلك إجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية الاكاديمية والتربوية.

وقد أسهمت هذه الكلية في تبني مشكلات المجتمع بمحلية شندي حيث وجهت كل بحوث التخرج لمشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتربوية من خلال المدرسة والتلميذ، كما أنها قد أسهمت في رفع مستويات مدارس الأساس وذلك بمدها بالمعلمين ولكل ما يستحدث في طرق التدريس والمناهج حيث تنظم دورات تدريبية للمعلمين والموجهين والمشرفين التربويين.

وقد قامت هذه الكلية بتدريب جميع المعلمين في محليتي شندي والمتمة في مرحلتي الثانوي والأساس كما أشرفت على برامج الدبلومات الوسيطة في التربية لكل طلاب جامعة شندي من الكليات الأخرى ، وقد استفاد من هذه الدبلومات سبعة ألف طالب وطالبة وكذلك قامت بتدريب مشرفات ومعلمات رياض الأطفال حيث تخرج منها 25 طالب وطالبة يعملون الأن على الاشراف على رياض الأطفال . كما أنها تقوم بسد النقص من المعلمين في مدارس الأساس بمحليتي شندي والمتمة أثناء فترة

التربية العملية لطلابها . ويبلغ عدد طلاب الكلية الآن سبعمائة أربعة وتسعين طالب وطالبة . وقد خرجت ثلاثة ألف ومائتي طالب وطالبة حتى الآن.

3-6-8 : كلية الآداب :

قامت أيضاً على مباني معهد إعداد المعلمين وتم إنشاؤها في 1995م وذلك لخدمة أغراض الجامعة لتتجه نحو المجتمع بأهداف واضحة ووسائل علمية سليمة تعمل على تحريك الفعاليات والإمكانات المادية والاجتماعية والثقافية ، تحديثاً وتنمية للمجتمع المحلي في إطار الإرث الحضاري والإنساني ، وتختص الكلية وتنفرد عن باقي كليات الآداب في ربطها بين الآثار والسياحة والفندقة وفق مفهوم جديد تبرزه مناهجها وأقسامها .

وتهدف الكلية لتعليم الطلاب وتدريبهم في مجال الدراسات الإنسانية واللغوية وإعدادهم للعمل بمستوى عال يمكنهم من متابعة التقدم العلمي في مجالاتهم والمشاركة الفعالة فيها والقدرة على تدريب الآخرين في مجال تخصصهم حسب حاجة العصر والمجتمع ، والاهتمام بالتعليم الذاتي وتشجيعه باستمرار والاهتمام بالموروثات الشعبية في مجال الآثار والسياحة والفندقة وتنقيتها وربطها بالفهم العلمي الصحيح . ويقوم الطلاب بالتدريب العملي في تخصصاتهم المختلفة وتستفيد الكلية من :

أ/ الفنادق وبيوت الضيافة .

ب/ مناطق الآثار في السودان .

ج/ الرحلات العلمية .

د/ التدريب الميداني في المؤسسات ذات الصلة .

وقد أسهمت هذه الكلية في تطوير الكشف الأثري وتغيير إتجاهات المواطنين نحو الآثار والنظرة إليها. كما أنها أسهمت في الحركة الأدبية بمدينة شندي عبر (منتدى الآداب) والذي يعقد مرتين في الشهر وهو برنامج متعدد ومتنوع يعتمد على المحاضرات والندوات والشعر والفنون ..الخ.

هذا بالإضافة للبرامج الأخرى التي تقدمها أقسام الكلية.
ويبلغ عدد طلاب الكلية ألف ومائتين وأربعين طالب وطالبة .

3-6-9 : كلية تنمية المجتمع :

أنشئت هذه الكلية في عام 1995م بقرية طيبة الخواض بمحلية المتمة بغرض التوجه لخدمة المجتمع والإسهام في حل مشكلاته التنموية وبمفهوم عملية تنمية المجتمع التي تقتضي تغييراً مقصوداً ومخططاً ومعرفة التكاليف والوسائل والنتائج التي تعتمد على تحريك الإمكانات المادية والاجتماعية والثقافية وتنميتها وتنسيقها وترجمتها في صورة أعمال إيجابية لرفع مستوى المجتمع وهو الهدف العام .

أما الأهداف الأخرى فهي تعمل على تنمية المجتمعات المحلية (الحضرية – الريفية – البدوية) في المجالات الخدمية والسلوكية والتنسيق بين الجهود الرسمية والشعبية في مجال الإصلاح وظيفياً وجغرافياً على كل المستويات وتقديم الدعم الفني للجهات التي تساهم في التنمية مع إجراء الدراسات اللازمة لمعرفة المجتمع وموارده بغرض وضع خطط الإصلاح واكتشاف القيادات المحلية في المجتمعات وتدريبها وتعلم الدارسين في مجالات التنمية وإعدادهم للعمل وفق الظروف ووفق احتياجات المجتمع .وتعتمد الكلية في تدريب طلابها على العمل الميداني والذي يشمل كل قرى محلية المتمة. حيث يقوم الطلاب في فترة التدريب بزيارة هذه القرى وعمل المسوحات الشاملة لها في كل مناحي الحياة الإقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية وذلك وفق برامج مخطط لها وبإستخدام وسائل جمع البيانات والعمل على معالجة مشكلات المجتمع ومشاركته في برامجه.

وقد أسهمت هذه الكلية في تقديم خدماتها لخمسين قرية ومازالت تقوم بهذه البرامج حتى تغطي كل القرى والأرياف.

كما أنها تسهم في حل مشكلة الأمية وذلك بقيام برامج محو الأمية وتوزيع طلابها على مجموعات الأميين لتدريسهم وقد عملت في هذه الفترة على محو أمية ثلاثمائة أمي وأمية في تلك القرى ويبلغ عدد طلابها 180 طالب وطالبة .

3-6-10 : كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال :

وقد أنشئت هذه الكلية في عام 1995م ليكون مقرها بالمغاوير محلية المتمة ولكن لظروف التأسيس ظلت هذه الكلية ومازالت في شندي داخل مباني مجمع التربية . وهي تعمل على تحقيق كثير من الأهداف منها تعليم الدارسين في مجال الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال والمحاسبة وإعدادهم للعمل بعد منحهم الإجازات العلمية والمشاركة في تقديم وتطوير الخدمات الاقتصادية والتجارية والإدارية محلياً وقومياً ودولياً ، وإجراء البحوث العلمية والتطبيقية المرتبطة بحاجات ومشكلات المجتمع بغرض التنمية .

كما تساهم هذه الكلية مع المجتمع في حل قضاياه الاقتصادية والمالية حيث وجهت كل بحوث خريجيها لمعالجة مشكلات المجتمع الاقتصادية والتجارية والزراعية والبنكية والمحاسبية.

كما أنها فتحت المجال لكل الإداريين بمحليتي شندي والمتمة للإستفادة من الفرص الممنوحة سواء كان ذلك في برنامج الدبلومات الوسيطة في الإدارة والمحاسبة أو على مستوى البكلاريوس أو الدبلوم العالي أو الماجستير . فقد إنخرط عدد كبير من الإداريين بلغ حوالي الثلاثين في برنامج الدبلوم العالي للإدارة. وبالتالي أسهمت هذه الكلية في رفع مستوى الكفاءة للإداريين بشندي الأمر الذي ينعكس على أدائهم وبالتالي ينعكس على برنامج التغير الإجتماعي في المجتمع.

وتضم أقسام الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال والمحاسبة كما أنها تقوم بتقديم برنامج دبلومات إدارة ومحاسبة وذلك لخدمة المؤسسات العامة والخاصة . ويبلغ عدد طلابها تسعمائة واثنين وخمسين طالب وطالبة .

3-6-11 : كلية العلوم والتقانة :

أنشئت هذه الكلية عام 2000م بمجمع التربية على النمط المعاصر لكليات العلوم والتقانة وهي متجهة نحو المجتمع مساهمة في حل مشكلاته العلمية والتقنية ولها مناهج متداخلة ومتكاملة مع احتياجات المجتمع وتستمد أهدافها من أهداف الجامعة حيث تعمل على تعليم وتدريب الدارسين في مجال العلوم والتقانة وإعدادهم للعمل . والمشاركة في تقديم وتطوير خدمات علمية وتقنية لأفراد المجتمع ، والاهتمام بالمفاهيم والموروثات العلمية بغرض إجراء الدراسات اللازمة لتطويرها وترقيتها ، وإجراء البحوث العلمية والتطبيقية المرتبطة بحاجات ومشكلات المجتمع بغرض تنميته تقنياً وعلمياً مع تشجيع التعليم والتعلم المستمر وتضم ستة أقسام هي الفيزياء والرياضيات والكيمياء وعلم الحيوان وعلم النبات وقسم الإحصاء والحاسوب، وهذا الأخير ظل يقدم خدماته للمجتمع على كافة المستويات .

ومن مساهمات هذه الكلية في المجتمع أنها عملت على محو الأمية التقنية في المجتمع وذلك بتوفير برامج متنوعة في تعليم الحاسوب وذلك عبر دورات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى.

كما أسهمت هذه الكلية ومن خلال قسم النبات في تطوير وترقية المفاهيم نحو البستنة والزراعة وذلك من خلال علاقتها بمكتب البحوث الزراعية والبساتين حيث يوجد في شندي أكبر بساتين السودان التي تنتج المانجو والبرتقال والليمون بكميات كبيرة وبأنواع ممتازة يعتمد عليها السودان في التصدير للخارج.

وقد أسهمت أيضاً في جلب خبراء أجانب من حين لآخر أسهموا بإرشاداتهم وتوجيهاتهم و محاضراتهم في رفع مستوى المزارع وتغير مفاهيم الزراعة.

ويبلغ عدد طلابها تسعمائة وأربعة وعشرين طالب وطالبة .

3-7 : خدمة المجتمع عبر كلية المجتمع :

تعتبر كليات المجتمع من أهم الكليات بالجامعات إذ عن طريقها تتواصل الجامعات بمجتمعاتها حتى أصبح نجاح الجامعة لا يقاس بمبانيها ومعداتها وإنما بمدى إنفتاحها على مجتمعها وتبني قضاياه .

وقد سعت جامعة شندي من خلال كلية المجتمع وفروعها المنتشرة بمحليتي شندي والمتمة لتطوير المجتمع وخاصة في محيط المرأة التي هي أساس نهضة الشعوب ولبنة البناء الأولى في صرح كل المجتمعات العظيمة .

وقد كانت جامعة شندي سباقة للإنفتاح نحو المجتمع بكل برامجها وكلياتها ولها تجربتها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان إذ نفذت المشروع الذي أثبت نجاحاً كبيراً وغطى أكثر من أربعين قرية في محلية شندي .

فلسفة الكلية :-

في خلال ورشة العمل حول ندوة المرأة العربية ودورها في الصناعات التراثية والمنزلية من أجل التنمية والتي اقيمت في سبتمبر 2006م بالاتحادالعام للمرأة السودانية و في ورقته بعنوان دور كليات المجتمع في تنمية المرأة أورد الرشيد(2006: 4) ما يلي:

" تقوم فلسفة كليات المجتمع على إرث ديني وإنساني يعلي من قيمة الفرد وكرامته ويؤمن بأن التعليم عملية مستمرة تزيد من قدراته وفاعليته واستقلاله ، وترفع من قيمته في المجتمع ، وكما تؤمن بأن كليات المجتمع تعتبر جزءاً من المجتمع الذي توجد فيه تسعى إلى تلبية احتياجاته وتحقيق كل مصالحه .

3-7-1 : أهداف الكلية :

تقوم الكلية على هدف أساسي وهو تزويد المرأة بمناهج مختلفة تحتاجها ومن خلالها يمكن تحسين أوضاعها وتعزيز مكانتها وامكانياتها ضماناً للمشاركة الفاعلة في البناء والتعمير والإصلاح في بيئتها ومجتمعها من خلال رفع مقدراتها واكتسابها المهارات اللازمة لتكون منتجة أكثر منها مستهلكة ، وهذا الهدف بدوره تنبع منه أهداف عامة أخرى وهي:

3-7-1-1توعية وتثقيف المجتمع خاصة المجتمعات الريفية .

3-7-1-2أتاحة فرص تعلم للكبار لتعليمهم مهن جديدة أوإعادة تأهيلهم .

3-7-1-3إقامة برامج متنوعة وسيطة التأهيل .

3-7-1-4تلبية حاجات المجتمع من الكوادر شبه المهنية وفي المجالات التي يحتاج لها.

3-7-1-5أن تكتسب المرأة ثقافة دينية تساعدها في تعميق إيمانها بالله تعالي وفي واجباتها الأسرية .

3-7-1-6أن تكتسب المرأة ثقافة عامة حول إدارة المنزل تتضمن رعاية الأمومة والطفولة والجوانب الغذائية والاقتصادية والصحية للأسرة

3-7-1-7أن تكتسب المرأة مهارات تساعدها في قضاء وقت الفراغ وفي تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة .

3-7-1-8أن تكتسب المرأة ثقافة بيئية تساعدها في حماية البيئة وترشيد استهلاك الطاقة ورعاية الحدائق المنزلية .

3-7-1-9أن تكتسب المرأة المعرفة نحو تجميل منزلها بقدراتها الذاتية .

3-7-1-10 محو الأمية في المجتمع .

3-7-2 : الفئات المستهدفة :

تستهدف الكلية كل قطاعات المجتمع دون التقيد بسن محددة أو مستوى تعليمي معين حيث تشمل هذه البرامج الشباب والنساء والشيوخ والأطفال .

وتركز في المرحلة الأولى على المرأة باعتبارها العنصر الهام والذي يؤثر في كل العناصر الأخرى حتى تستطيع ملء وقت الفراغ واكتساب المهارات وربط ذلك بالثقافة الدينية التي تساعدها في تنظيم حياتها داخل أسرتها ومع المجتمع حتى تحدث التغير الإجتماعي المطلوب . وفي ذلك أورد (عبد الحليم رضا : 1986: 95)

إن التغيرات التي تحدث في المواطنين نتيجة مشاركتهم في عملية تنمية مجتمعهم المحلي تتمثل في تعديل استجاباتهم إزاء المثيرات الموجودة في بيئتهم ، أو تنميط استجاباتهم إزاء مثيرات متغيرة بما يكفل التعامل الإيجابي مع هذه المثيرات وهو ما يعرف بالعائد المعنوي للعملية التنموية المحلية .

ويرى الباحث أن الدور الذي تقوم به هذه الكلية من استهدافها للمرأة يساهم بصورة مباشرة وفاعلة في إحداث التغير الاجتماعي وذلك عبر البرامج التي تقدمها الكلية .
يقول :(محمد عبد الفتاح : 2006 : 266)
" ففي دراسة البيئة قبل القيام بإعداد أي برامج تعليمية ومن أجل مناهج التخطيط يجب الإهتمام بالأسرة حتى يتمكن الأخصائي الاجتماعي من تغيير سلوك المواطنين بهدف استئصال العادات والتقاليد التي تساعد على ارتفاع المعدلات العددية لمعدل إحلال قيم وتقاليد جديدة وتهيئة الدارسين لتقبل نواحي التغير والتجديد وذلك لإكتساب اتجاهات جديدة " .

ولما كانت قضية المرأة تمثل في مجتمعاتنا العبء الأكبر وأن الاحصاءات الرسمية وغير الرسمية تذكر أن نسبة الأمية المرتفعة في السودان تشكل المرأة 70% منها (تقريباً) بل وأن الأسر الأكثر فقراً في السودان نسبة عضويتها من المرأة أعلى من تلك التي يمثل الذكور النسب الأعلى .

ويمكن أن تقول أن هنالك سببين داخلي وخارجي يعود إليهما الدفع بقضية المرأة إلى واجهة الاهتمام العام وهما :

أولاً: سبب داخلي ومحلي : وهو أن المرأة في مجتمعنا السوداني على المستوى الاقتصادي الكلي أقل مشاركة في عملية الإنتاج القومي ، وأقل مهارات وقدرات عموماً عن الرجل ، وذلك بالرغم من أنها أكثر استعداداً وتحملاً وصبراً ، وأيضاً فإن أعداد المرأة في تزايد مضطرد وبالتالي دورها داخل الأسرة والمجتمع في تعاظم مستمر أيضاً .

ثانياً : سبب خارجي أو دولي :

وهو أنه على المستوى الدولي أصبحت المرأة تحظى بأهتمام كبير جداً بحيث صار الاهتمام بها باعتبارها المكون الأساس لأي مجتمع يهدد باختراق كثير من قيم وثقافات الشعوب وقد اتخذ هذا الاهتمام أشكالاً مختلفة تم تأسيسها وفق منهج فلسفي علماني يمكنه من مخاطبة قضايا المرأة في كافة المجالات الإنسانية والاجتماعية ،

الأمر الذي استوجب العمل على تزويد وتمكين المرأة من المعارف الأساسية التي يمكن أن تكون معينة لها في تحقيق ذاتها ومن ثم قدراتها على المشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعها والدفاع عن قضاياها. وخوض معركتها بنفسها. لا أن تظل دوماً في حالة اعتماد على غيرها .

وعلى ضوء ذلك جاءت فكرة كلية المجتمع للمرأة فكرة متكاملة وبرؤى واضحة وبرامج ومناهج محددة ومخطط لها .

3-7-3 : مناهج وبرامج الكلية :

إن ما يميز هذه الكلية عن سواها من الكليات أنها تقوم بتقديم برامج متنوعة وشاملة لكل المجتمع وتركز على المجتمعات الريفية والبدوية مستصحبة معها أهمية تقديم معلومات ومهارات وانها لا تشترط أي مؤهلات علمية .

ولذلك جاء المنهج الدراسي متنوعاً ويغطي في فترة زمنية تتراوح بين سبعة إلى تسعة أشهر ويتم عبر دورات تدريبية وذلك حسب مستويات استيعاب الدارسات وظروفهن – وتمنح الدارسة بعد انتهاء هذه الفترة شهادة من جامعة شندي باكمال هذه الفترة .

ويحتوي المنهج على خمس مواد تغطي خمسة مجالات أساسية توفر المعرفة النظرية والعملية الضرورية للفرد ، حيث أعدت خصيصاً للمرأة ، في مجالات هي:-

3-7-3-1 الصحة العامة : وتشمل الرعاية الصحية الأولية ، والتثقيف الصحي والرضاعة الطبيعية والتغذية المتكاملة وأمراض سوء التغذية والتحصين والإسهالات والصحة الانجابية والنفسية ، وصحة المسنين والأمراض المستوطنة والاسعافات الأولية والتمريض .

3-7-3-2 الجماليات : وتنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي : قسم الفنون الجميلة – وقسم الأعمال اليدوية – مثل عمل الإبرة والكورشيه والسكسك والسنارات والقرع والطباعة والتلوين وقسم التفصيل والخياطة والتطريز .

3-7-3-3 الدراسات الإسلامية والتي تشمل دراسات القرآن الكريم تجويداً وحفظاً مع التعريف بخصائص الإسلام والفقه وخاصة فقه الأسرة والتربية والعبادات والسيرة والحديث

3-7-3-4 الغذاء والتغذية : الجانب النظري يهتم بالتربية الغذائية والغذاء ومكوناته وغذاء الأطفال حتى الشيخوخة ، أما العملي فيهتم بصناعة الحلويات والمخبوزات والعجائن واللحوم والالبان ومشتقاتها وكيفية حفظ الأطعمة .

3-7-3-5 الدراسات البيئية : وتشمل البيئة والعوامل المؤثرة فيها والمتأثرة بها وتهتم بقضايا الموارد الطبيعية ، ومكونات النبات وأهميته وعمل المشاتل والحدائق المنزلية والتعقيل والترقيد وتجميل المنزل .

كما أن هنالك برنامج سادس هو محو الأمية بالإضافة للبرامج الثقافية والاجتماعية المصاحبة من محاضرات وندوات وسمنارات متعلقة بقضايا المجتمع .

3-7-4 : فروع الكلية :

بدأت كلية المجتمع بفرع واحد وذلك في بداية عام 2005م عندما تم إفتتاحه بقرية حوش بانقا ريفي جنوب شندي . وذلك لموقعها واهميتها التاريخية والاجتماعية والسياسية – ومن ثم توالى فتح فروع أخرى متعددة بأحياء مدينة شندي وريفي شمال وجنوب شندي وامتد حتى شمل محلية المتمة بالضفة الغربية لنهر النيل .

وقد أسهمت هذه الفروع ومازالت تسهم في تبني قضايا المجتمع ونشر الوعي ومحو الأمية.

وما أن شعر المجتمع بأهمية هذه الكلية والدور الذي تقوم به في النهضة والتغير الاجتماعي حتى تسابقوا نحوها وذلك بفتح الفروع المتعددة والجدول أدناه يوضح الفروع القائمة والمقترحة وعدد الدارسات الحالي والخريجات حيث أن بها الآن حوالي خمسمائة دراسة وقد تخرج منها جتى الآن 224 دارسة.

الفروع العاملة والمقترحة

م	اسم الفرع	الموقع	المقر	الأحياء أو القرى التي تغذي الفرع	عدد الدارسات الحالي	عدد الخريجات
1	مربع 8	مدينة شندي	مدارس التدريب بالجامعة	مربعات (7–8–9–17–18)	68	48
2	مركز الفاتح	مدينة شندي	مركز الفاتح	مربعات (12–2–6–1–11)	64	–
3	تميد حاج الطاهر	الريف الشمالي	مبنى منفصل بالقرب من المدرسة	التميد وما جاورها من الرحل المنتشرين والمتفرقين في شكل جماعات سكنية	40	36
4	حوش بانقا	الريف الجنوبي	مبنى الكلية	حوش بانقا–ود نورة– ود الحاج –مويس	40	104
5	التضامن	الريف الجنوبي	مدارس التضامن الثانوية	قرى التضامن وهي الدويمات والفجيجة وصنقعت – والعشرة الضويات والطندب ود دكليان	40	35
6	القليعات	الريف الجنوبي	القليعة الجامع رابطة الدحمداب	قرى القليعات وهي القلعة الوسطى والقلعة الجامع – والقلعة النوز والنوراب وحلة مصطفى	80	75
7	الرحماب	المتمة	مركز الحاجة آمنة بنت الأرباب	الرحماب والكردة وما جاورهما حوالي 13 قرية	40	35
8	الصفر	شمال المتمة	قرية الصفر	الصفر والنوراب	50	
9	مربع (20)	مدينة شندي		مربعات (16–20–21–22–23)	50	
10	ديم القراي	كبوشية	مركز ديم القراي	ديم القراي	40	–
11	الشقالوة	الريف الشمالي	مدرسة الأساس	قرى الشقالوة	والموسياب	
12	كلي	المتمة	نادي كلي	قرية كلي		
13	ود حامد	جنوب المتمة				
14	الجوير	شمال المتمة				
15	الجريف	جنوب لمتمة				
16	المتمة	مدينة المتمة				

الجدول من عمل الباحث – المصدر كلية المجتمع جامعة شندي

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

ولاية نهر النيل

الأمانة العامة للحكومة

قرارات مجلس وزراء حكومة الولاية

التاريخ : الأربعاء ٨ صفر ١٤٢٢هـ

الموافق : ٢ مايو ٢٠٠١م

مجلس الوزراء :

في اجتماعه الدوري رقم (٥) لسنة ٢٠٠١م وعند مناقشته لمذكرة اللجنة المكونة بشأن تقليص المحليات ـ أصدر القرار التالي ،

القرار رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١

* حل جميع محليات الولاية وأوامر تأسيسيا السابقة وأصدار أوامر تأسيس جديدة بعد التكوين الجديد ، على أن تكون ليا لجان تسيير لحين قيام الانتخابات

إبراهيم منصور حامد

والي ولاية نهر النيل

محافظة الدامر :	
١ــ محلية مدينة عطبرهــ	عطبرهــ
٢ــت محلية ريفى سيدون	سيدون
٣ــ محلية ريفى الزيداب	الزيداب
٤ــ محلية مدينة الدامر	مدينة الدامر
٥ــ محلية ريفى الدامر	مدينة الدامر
محافظة شندى :	
١ــ محلية ريفى كبوشية	كبوشية
٢ــ محلية مدينة شندى	مدينة شندى
٣ــ محلية ريفى حجر العسل	حجر العسل
٤ــ محلية ريفى شندى	مدينة شندى

- أشهد أن مجلس ولاية نهر النيل قد أجاز فى جلسته الثامنـــة دورة الإنعقـاد السابعة عشر المنعقدة مساء الخميس ٢١ ربيع الآخر ١٤٢٢هـــ الموافـق ٢٠٠١/٧/١٢م القرار أعلاهــ .

مختار عبد الله إبراهيم
رئيس مجلس ولاية نهر النيل

ملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

ولاية نهر النيل

مجلس الولاية

النمرة : ون ن/م و/١/أ/٤ التاريخ : ٢٠٠١/٧/١٢م

قرارات مجلس ولاية نهر النيل

القرار رقم (٥٩) لسنة ٢٠٠١م

مجلس الولاية

- في جلسته الثامنة دورة الإنعقاد السابعة عشر المنعقدة مساء الخميس ٢١ ربيع الآخر ١٤٢٢هـ الموافق ٢٠٠١/٧/١٢م وبعد الإستماع إلى عرض الأخ: رئيس لجنة الحكم المحلي لأوامر تأسيس المحليات بالولاية والتداول حولها ورد الأخ: محافظ محافظة الدامر (ممثل حكومة الولاية) أصدر المجلس القرار الآتي نصه :ـ
- إجازة أوامر تأسيس المحليات بالولاية التي تم تقليصها إلى عدد (١٩) تسعة عشر محلية على النحو التالي :ـ

المحافظة	الرئاسة
محافظة أبوحمد:	
١ـ محلية ريفي أبوحمد	أبوحمد
٢ـ محلية ريفي الشريك	الشريك
٣ـ محلية ريفي شرى والكاب	شرى
محافظة بربر :	
١ـ محلية مدينة بربر	مدينة بربر
٢ـ محلية الباوقه	الباوقه
٣ـ محلية ريفي بربر	بربر
٤ـ محلية العبيدية والفاروق	العبيدية
محافظة المتمة :	
١ـ محلية ريفي شمال المتمة	طيبة الخواض
٢ـ محلية ريفي المتمة	المتمة
٣ـ محلية ريفي ود حامد	حجر الطير

" بسم الله الرحمن الرحيـــــم "

قرار جمهورى بقيام جامعات بالولايات الجديده وأيلولـــــة
بعض الكليات اليهـــــا
رقم (٦٧) لسنـــــة ١٩٩٤م

بأسم اللـــــه
ثم باسم الشعب
رئيس الجمهوريـــــة

أستنادآ على أحكام المادة الثالثه من المرسوم الدستورى الثالث لسنـــة ١٩٨٩م .. وعملا بأحكام المرسوم الدستورى الثانى ، وفى اطار سياسة الدولـه الراميه الى التوسع فى التعليم العالى .. وبعد الاطلاع على القرار الجمهـــورى رقم (٦٥) لسنة ١٩٩٤م وعلى توصية رئيس المجلس القومى للتعليم العالـــى والبحث العلمى ووزير التربيه والتعليم والبحث العلمى ... أصدر القرار الآتـــى نصـــــه :-

١- قيام الجامعات التاليه بالولايات الجديدة ، على ان تؤول لها الكليـات القائمه بتلك الولايات :

أولا : ولاية البحر الاحمـــر

قيام جامعة البحر الاحمر ويكون مقرها بورتسودان وتؤول لها الكليـــات التى كانت تتبع لجامعة الشرق وتقع جغرافيـــآ فى ولاية البحر الاحمر.

ثانيا : ولايـــة القضـــارف

قيام جامعة القضارف ويكون مقرها القضارف وتؤول لها الكليات التى كانت تتبع لجامعة الشرق وتقع جغرافيا فى ولاية القضارف .

ثالثا : ولاية جنوب دارفور :

قيام جامعة نيالا ويكون مقرها نيالا وتؤول لها الكليات التى كانت تتبـع لجامعة الفاتح من سبتمبر بدارفور وتقـــع جغرافيا فى ولاية جنـــوب دارفور .

رابعا : ولاية غرب دارفور

قيام جامعة زالنجى ويكون مقرها زالنجى وتؤوى لها الكليات التى كانت تتبع لجامعة الفاتح من سبتمبر بدارفور وتقع جغرافيا فى ولاية غرب دارفور .

خامساً : ولاية جنوب كردفان

قيام جامعة الدلنج ويكون مقرها الدلنج وتؤوى لها الكليات التى كانت تتبع لجامعة كردفان وتقع جغرافيا فى ولاية جنوب كردفان .

سادسا : الولاية الشمالية

قيام جامعة دنقلا ويكون مقرها دنقلا وتؤوى لها الكليات التى كانت تتبع لجامعة وادى النيل وتقع جغرافيا فى الولاية الشمالية .

سابعا : ولاية نهر النيل :

قيام جامعة شندى ويكون مقرها شندى وتتبع لها الكليات التى كانت تتبع لجامعة وادى النيل وتقع جغرافيا فى محافظتى شندى والمتمة .

٢- صدر تحت توقيعى فى اليوم الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة ١٤١٤هـ الموافق اليوم الخميس من شهر مارس سنة ١٩٩٤م .

فريق

عمر حسن أحمد البشير

رئيس الجمهورية

ملحق رقم (4)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

استبيان حول

(أثر جامعة شندي في التغير الاجتماعي في المجتمع المحلي)

الاسم (الأخ الكريم:-

* هذا الاستبيان الهدف منه جمع معلومات عن دور جامعة شندي في التغير الاجتماعي للمجتمع المحلي.

المحافظ * المعلومات المطلوبة ستعامل بكل سرية ولا تستعمل الا في أغراض البحث العلمي.

* ضع علامة (√)أمام ما يوافقك.

المحلية أولا :بيانات أولية:

المنطقة 1-الاسم (اختياري لمن يرغب).....

2-النوع أ/ ذكر ( ) ب/ أنثى ( ).

3--السن:.....

مكان الا 4-مكان الميلاد:.....

5/ مكان السكن الحالي:.....

6-المستوى التعليمي:.....

7-المهنة: .....

8-عدد السنوات التي قضيتها بالمهنة:.....

9-هل كانت لك مهنة قبلها ؟ 1/ نعم ( ) 2/ لا ( )

10-في حالة الاجابة بنعم هل هي أ/ وظيفة حكومية ( ) ب/ عمل تجاري ( )

ج/ زراعة ( ) د/ أعمال حرة ( ).

11- تاريخ السكن بالمدينة

أ/ منذ ميلادي ( ) ب/ من 5-10-سنة ( )

ج/ أكثر من 10سنة( ).

12- أين كنت تسكن قبل أن تأتي للمدينة ؟

أ/مدينة أخرى ( ) ب/الريف ( ) ج/ البادية ( ).

ثانيا:بيانات عن الجامعة:-

13/هل تذهب للجامعة؟

أ/نعم ( ) ب/ لا ( ).

14/ اذا كنت تذهب..لأي سبب من الأسباب؟

أ/ أعمل بها ( ) ب/ زيارات خاصة ( ) .

15/ هل لك ممن تعولهم طلاب بجامعة شندي؟

أ/ نعم ( ) ب/ لا ( ).

16/ اذا كانت الاجابة بنعم هل هم :

أ/ أبناء ( ) ب/ بنات ( ) ج/ زوجة ( ) د/ آخرين ( ).

17/ كيف تتعرف على أخبار الجامعة؟

أ/ أذهب بنفسي ( ) ب/ من الأصدقاء والأقارب ( ) ج/ الأبناء ( )

د/ مصادر متعددة( ).

18/هل ترى أن قطاعات المجتمع قد استفادت من خدمات الجامعة بأي صورة من الصور؟

أ/ نعم ( ) ب/ لا ( ).

<u>ثالثا:في المجال الاقتصادي:-</u>

19/ ما كان الناس عليه في معيشتهم هل تغير؟

أ/نعم ( ) ب/ لا ( ) .

20/ هل حدث لك تغير في الدخل؟

أ/ نعم ( ) ب/ لا( ).

21/ هل التغير ناجم عن تغير العمل؟أم لشيء آخر.....

22/ هل هذه الزيادة المادية أدت الى تغيير في أسلوب حياتك أم لا؟

.....

23/ بعد قيام الجامعة وحتى الآن هنالك أثرياء قلت ثرواتهم ...

أ/ كثيرون ( ) ب/ قليلون ( ) ج/ لا يوجد ( ).

24/ ولماذا؟.....

25/ منذ قيام الجامعة وحتى الآن هنالك فقراء أصبحوا أغنياء ...

أ/ كثيرون ( ) ب/ قليلون ( ) ج/ لا يوجد ( ).

26/ ولماذا؟.....

27/ هل زادت فرص العمل في المجتمع للجنسين أكثر مما كان في السابق؟

أ / نعم ( ) ب/ لا( ) .

28/ ما دور الجامعة في ذلك؟

أ/ كبير ( ) ب/ قليل ( ) ج/ لا دور لها ( ).

29/ المستوى المعيشي لغالبية الأسر بمحلية شندي في تحسن مستمر ..

أ/ أوافق ( ) ب/الى حد ما ( ) ج/ لا أوافق ( ).

30/ في السنوات العشر الأخيرة زاد معدل الهجرة الى مدينة شندي بدرجة ...

أ/ كبيرة ( ) ب/ متوسطة ( ) ج/ قليلة ( ).

رابعا :في المجال الاجتماعي والقيم الاجتماعية:-

31/ ما رأيك في الاختلاط في الجامعة؟

أ/ يفسد الطلاب ( ) ب/ مفيد ( ) ج/ لا رأي لي فيه ( ).

32/ هل ترى أن الجامعة أسهمت في تغيير بعض العادات القديمة؟

أ / نعم ( ) ب/ لا( ) .

33/ ما هي هذه العادات؟.....

34/ علاقة الشباب من الطلاب بالكبارتقوم على الاحترام ..

أ/ أوافق ( ) ب/ الى حد ما( ) ج/ لا أوافق.

35/ ماهي الممارسات التي لا يقبلها المجتمع والتي ظهرت بعد قيام الجامعة ؟

.....

.....

36/ هل لاحظت طالبات غير محجبات؟

أ/ كثيرا ( ) ب/قليلا ( ) ج/ نادرا ( ).

37/ موافقة أولياء الأمور على بقاء بناتهم بالداخليات يدل على..

أ/ الوعي التام ( ) ب/ الجهل بأمور الدين ( ).

38/ اذا لاحظت طالبا وطالبة يمشيان معا فما موقفك؟

أ/ استنكر ذلك ( ) ب/ أوافق عليه ( ) ج/ لا أبدي رأيا ( ).

خامسا:في المجال الثقافي:-

39/ احتفالات استقبال وتخريج الطلاب التي تقوم بها الروابط والأسر أحدثت نمطا جديدا للترفيه بالنسبة للمجتمع...

أ/ أوافق ( ) ب/الى حد ما ( ) ج/ لا أوافق ( ) .

40/ النشاط الثقافي الذي يقدمه طلاب الجامعة في دورهم يجد تفاعلا من المواطنين..

أ/ أوافق ( ) ب/الى حد ما ( ) ج/ لا أوافق ( ) .

41/ هل يزوركم في حيكم طلاب من جامعة شندي لأغراض البحث؟

أ/ نعم ( ) ب/ لا ( ).

42/ ما موقفك من ذلك...

أ/ أوافق ( ) ب/الى حد ما ( ) ج/ لا أوافق ( ) .

43/ ما رأيك في تأثير برامج الجامعة على المرأة؟

أ/ ايجابي ( ) ب/ سلبي ( ).

44/ هل تعرف طريقة تمكنك أنت أو أفراد أسرتك من الاستفادة من برامج الجامعة؟

أ/ نعم ( ) ب/ لا ( ).

45/ هل تشارك في أي نشاط من أنشطة الجامعة الثقافية؟

أ/ نعم ( ) ب/ لا ( ).

46/ وجود الجامعة في شندي هل أدى الى تغيير نظرتك للتعليم؟

أ/ نعم ( ) ب/ لا ( ).

47/ الى أي اتجاه....

أ/ ايجابي ( ) ب/ سلبي ( ).

48/ هل لديك ما تقوله عن جامعة شندي أو ما كان يمكن أن تقدمه الجامعة؟

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم (5)

جدول يوضح الجامعات السودانية الحكومية ومواقعها وتواريخ انشائها

اسم الجامعة	موقع الجامعة	تاريخ الانشاء	الولاية
جامعة الخرطوم	الخرطوم	1902م	الخرطوم
أم درمان الاسلامية	أم درمان	1912م	الخرطوم
جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا	الخرطوم	1992م	الخرطوم
جامعة جوبا	جوبا	1975م	
جامعة الجزيرة	ود مدني	1975م	الجزيرة
جامعة القرآن الكريم	أم درمان	1990م	الخرطوم
جامعة النيلين	الخرطوم	1955م	الخرطوم
جامعة الزعيم الأزهري	الخرطوم بحري	1993م	الخرطوم
جامعة شندي	شندي	1994م	نهر النيل
جامعة وادي النيل	عطبرة	1990م	نهر النيل
جامعة دنقلا	دنقلا	1993م	الشمالية
جامعةالبحر الأحمر	بورتسودان	1992م	البحر الأحمر
جامعة كسلا	كسلا	1994م	كسلا
جامعة القضارف	القضارف	1994م	القضارف
جاتمعة سنار	سنار	1994م	سنار
جامعة الامام المهدي	كوستي	1994م	النيل الأبيض
جامعة كردفان	الأبيض	1990م	شمال كردفان
جامعة الدلنج	الدلنج	1994م	جنوب كردفان
جامعة الفاشر	الفاشر	1990م	شمال دارفور
جامعة نيالا	نيالا	1990م	جنوب دارفور
جامعة زالنجي	زالنجي	1994م	غرب دارفور
جامعة أعالي النيل	ملكال	1991م	أعالي النيل
جامعة بحر الغزال	واو	1991م	ولايةبحر الغزال
جامعة النيل الأزرق	الدمازين	1995م	النيل الأزرق
جامعة بخت الرضا	الدويم	1997م	النيل الأبيض
جامعةغرب كردفان	النهود	1997م	غرب كردفان
جامعة السودان المفتوحة	كل ولايات السودان	2002م	كل ولايات السودان

المصدر: دليل مؤسسات التعليم العالي الحكومي 2008م

ملحق رقم (6)

جدول يوضح الكليات والمراكز بالجامعات وعدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للعام2008م

اسم الجامعة	عددالكليات والمراكز	أعداد الطلاب	أعداد هيئة التدريس
جامعة الخرطوم	35	23303	1318
أم درمان الاسلامية	22	38514	1115
جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا	8	53690	4230
جامعة جوبا	16	15818	603
جامعة الجزيرة	39	24773	755
جامعة القرآن الكريم	17	12128	314
جامعة النيلين	21	69030	894
جامعة الزعيم الأزهري	17	8297	594
جامعة شندي	15	6229	189
جامعة وادي النيل	16	13220	350
جامعة دنقلا	10	2620	262
جامعةالبحر الأحمر	10	7508	286
جامعة كسلا	5	4461	174
جامعة القضارف	10	5137	152
جاتمعة سنار	8	4800	160
جامعة الامام المهدي	8	7215	285
جامعة كردفان	9	8362	341
جامعة الدلنج	9	6442	168
جامعة الفاشر	14	8000	170
جامعة نيالا	9	3800	171
جامعة زالنجي	14	2683	96
جامعة أعالي النيل	9	1640	200
جامعة بحر الغزال	8	3780	143
جامعة بخت الرضا	5	4820	110
جامعةغرب كردفان	11	3490	216

المصدر: دليل مؤسسات التعليم العالي الحكومي 2008م

ملحق رقم(7)

سكان ولاية نهر النيل حسب المحليات:

جدول رقم (1)

شندي	السكان2006م	السكان 2007م	النسبة%
المتمة	252581	258896	%24.2
أبو حمد	154471	158333	%14.8
بربر	108547	111261	%10.4
الدامر وعطبرة	164908	169031	%15.8
مجموع السكان	363216	372296	%34.8
	1043723	1069817	%100

سكان محلية شندي حسب الوحدات الادارية :

جدول رقم(2) يوضح لنا سكان محلية شندي حسب الوحدات الإدارية:

الوحدة الادارية	2006م	2007م	النسبة%
مدينة شندي	67187	68867	%26.6
ريفي شندي	96991	99416	%38.4
كبوشية	44959	46083	%17.8
حجر العسل	43444	44530	%17.2
المجموع	252581	258896	%100

جدول رقم (3) يوضح الفئات العمرية لمحلية شندي للعام 2006م

الفئات العمرية	عدد السكان	النسبة%
5 سنة فأقل	038140	%15.1
6ـ 15 سنة	066176	%26.2
16 ـ 24 سنة	043949	%17.2
25ـ 59 سنة	090677	%35.9
60 سنة فأكثر	013639	%5.4
المجموع	252581	%100

المصدر : إدارة الرعاية والتنمية الاجتماعية شندي

ملحق رقم(8)

جدول يوضح الفئات العمرية للوحدات الإدارية لمحلية شندي

الفئات العمرية	مدينة شندي	ريفي شندي	كبوشية	حجر العسل	المجموع
5سنة فأقل	10154	14646	06789	06560	38640
6ـ 15سنة	17603	25411	11779	11382	66175
16ـ 24 سنة	11691	16876	07823	07559	43949
25ـ59سنة	24120	34917	16185	15640	90862
60 سنة فأكثر	3618	05141	02386	02303	13455
المجموع	67187	96991	44959	04444	252581

من الجدول أعلاه نجد أن النسبة المئوية للفئات العمرية كما يلي:

الفئة العمرية	النسبة%
5سنة فأقل	%15.1
6ـ 15 سنة	%26.2
16ـ 24سنة	%17.4
25ـ 59سنة	%35.9
60 سنة فأكثر	%5.4

المصدر : إدارة الرعاية والتنمية الاجتماعية شندي

الشكل (1)

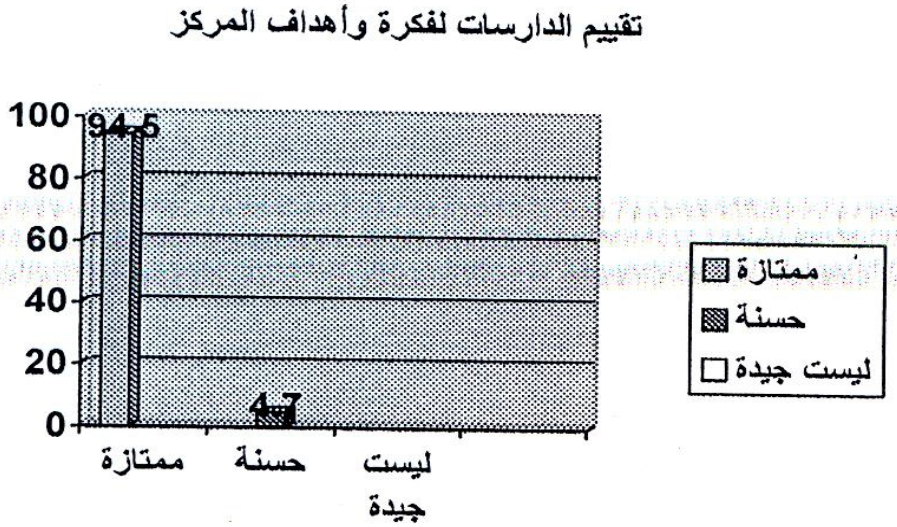

الشكل (2)

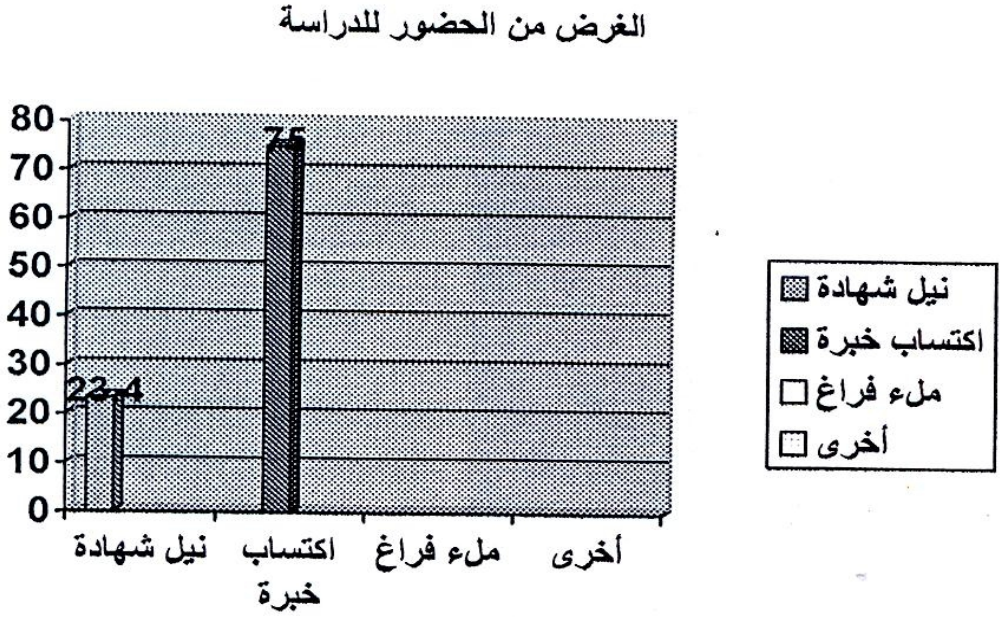

الشكل (3)

رأى الدارسات حول مواعيد الدراسة

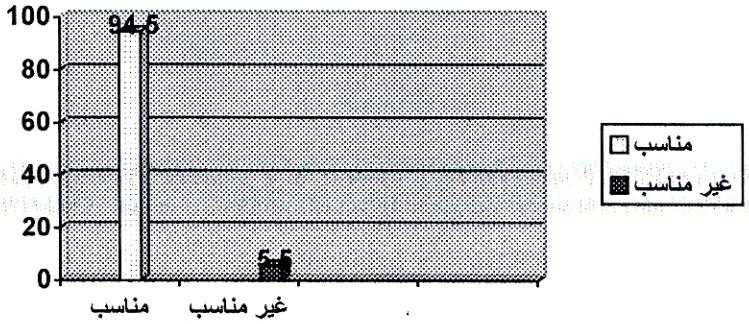

الشكل (4)

مدى استفادة الدارسات من المقررات المطروحة

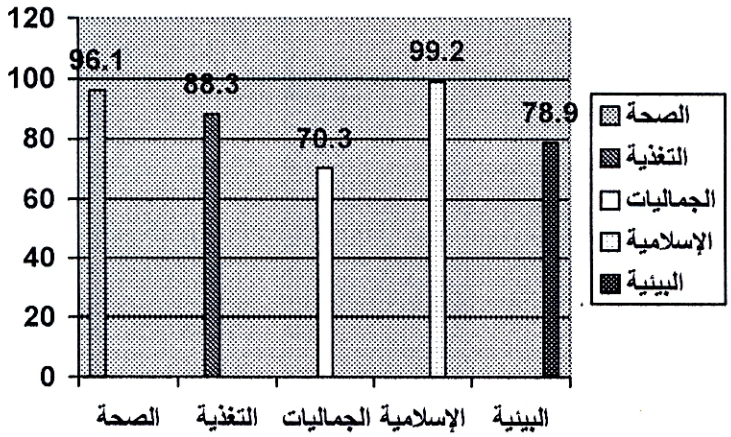

الشكل (5)

أثر الدراسة على برنامج الدارسات اليومى بالمنزل

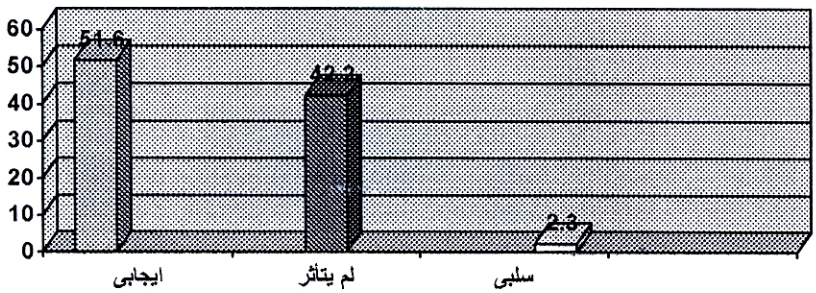

المصدر: دراسة الرشيد البيلي لمركز كليات المجتمع